مختارات إيرانية



السنة السادسة
العدد ٨٣ـ يونيو ٢٠٠٧

- الملفات المغلقة تحكم العلاقات الأمريكية - الإيرانية
- تحليل أجواء مباحثات لاريجاني وسولانا
- الأداء الاقتصادى للحكومة التاسعة
- إيران والعلاقات مع مصر
- إيران على أعتاب معادلة سياسية جديدة
- الأفق السياسى للأصوليين

٨٣



السنة السادسة - العدد ٨٣ - يونيو ٢٠٠٧

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف:

عسكرة الخليج بالمزيد من حاملات الطائرات الامريكية التفاف على ملفات مغلقة: يستحيل الحسم دون التجرؤ بالتعامل معها.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت: ٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠/٥٧٨٦٣٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧/٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية

الملفات المغلقة تحكم العلاقات

يبقى كل شئ نسبى بين إيران والولايات المتحدة على امتداد ما يمكن وصفه بـ "طيف العلاقات" الذى يمتد من أقصى عداوة إلى أقصى صداقة، وإذا كانت العداوة هى السلوك المتبادل بين الطرفين فإن الضرورات التى دائما ما تبيح الكثير من المحظورات أخذت تفرض نفسها فى الآونة الأخيرة بين واشنطن وطهران، ولعل هذا ما جعل توقعات العلاقات بينهما تتأرجح بين الحرب والسلام، وإن كان مثل هذا السلام لا يعكس ولا يعبر عن دوافع صداقة محتملة على الأقل فى الأجلين القريب والمتوسط .

اجتماع يوم الاثنين الثامن والعشرين من مايو الماضى بين سفيرى الولايات المتحدة وإيران فى العراق رايان كروكر وحسن كاظمى قمى يمكن فهمه على أحد المحظورات التى فرضتها الضرورات، وسيبقى الحكم على فرص نجاحه محكوما بمدى قوة وجدية هذه الضرورات وما تمثله من ضغوط حقيقية على كل من الطرفين.

لقد اضطرت الولايات المتحدة إلى القبول بالجلوس على مائدة مفاوضات مباشرة مع إيران حول العراق فى محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من السمعة والمكانة الأمريكية التى باتت مهددة ليس فقط فى العراق، ولكن أيضا لدى أهم حلفاء الأمريكيين فى المنطقة، فالفشل الأمريكى فى العراق استطاع أن يهز، وبقوة، المصداقية الأمريكية وقدرتها على الفعل، وبالتحديد قدرتها على مطابقة الأقوال بالأفعال. فالرئيس الأمريكى الذى بات محكوما بتقديم تقرير إنجاز للكونجرس عن أداء قواته فى العراق خلال أشهر قليلة قادمة وبالتحديد فى سبتمبر القادم لديه تقارير نشرتها صحيفة الجارديان البريطانية على لسان مسئول أمريكى كبير بأن إيران لديها خطة محكمة فى العراق سيجرى تنفيذها خلال الصيف الجارى لإجبار الولايات المتحدة على سحب قواتها من العراق. هذه الخطة ترمى إلى توطيد العلاقات الإيرانية مع كل الميليشيات الشيعية والمسلحين السنة (المقاومة الوطنية العراقية) وتنظيم القاعدة (فى العراق) لشن هجمات عسكرية أكثر تأثيراً على القوات الأمريكية والبريطانية فى العراق لإجبار الإدارة الأمريكية على الإقرار بالفشل أمام الكونجرس فى سبتمبر القادم ومن ثم سحب قواتها من العراق. هذه التقارير يبدو أنها حقيقية أو على الأقل وجدت أصداءً لها عند الرئيس الأمريكى جورج بوش الذى اضطر إلى الإفصاح عن أن "هذا الصيف سيكون ساخناً بالنسبة لاستراتيجيته فى العراق"، مضيفا أنه "على الحكومة العراقية أن تحقق تقدماً فعليا" ، ويقصد الخطة الأمنية التى مازالت الحكومة عاجزة عن إنجاحها حتى الآن. لكن بوش الذى لم ينس أن يؤكد أن "انسحابا أمريكيا متسرعا من العراق ستكون له عواقب مفجعة" ، كان عليه أن يفكر فى البدائل وأن يدخل مضطراً فى سراديب "المحظورات" بضغوط من الضرورات.

لقد اضطر بوش أن يقلص أحلامه وطموحاته أو "مطامعه" فى العراق من مشروع تأسيس وانطلاق للحلم الإمبراطورى الأمريكى فى الشرق الأوسط الجديد إلى مجرد جعل الوجود والنفوذ الأمريكى فى العراق شبيه بنظيره فى كوريا الجنوبية، أى وجود عسكرى شرعى ومقبول من حكومة عراقية قادرة على تأمين التوجهات السياسية لهذه الحكومة بما يحقق المصالح الأمريكية فى العراق وإقليم الخليج والشرق الأوسط . لكن هذا الطموح المحدود ، لن يكون ممكنا دون شروط ليست سهلة أهمها وجود توافق وطنى عراقى داخلى على هذا النوع من العلاقة، وهذا ليس سهلاً أو ميسراً فى ظل الانقسام العراقى الداخلى على "الاحتلال" وعلى العلاقة مع الولايات المتحدة، من هذه الشروط أيضا أن يكون هناك نوع من توازن المصالح داخل العراق بين الولايات المتحدة والقوى الإقليمية المجاورة للعراق وأكثرها نفوذا وقدرة على التأثير فى المعادلة السياسية والأمنية داخل العراق، وفى مقدمتها إيران.

لقد كان اجتماع يوم الثامن والعشرين من مايو الماضى بين سفيرى الولايات المتحدة وإيران فى العراق نوع "من الاعتراف الأمريكى بالأمر الواقع"، لكنه كان بالنسبة لإيران إعلاناً صريحاً بنجاح الرهانات الإيرانية فى العراق، وبالتحديد رهان الفوضى الأمنية. هذه الفوضى الأمنية هى التى أساءت بقوة إلى دعوة الديمقراطية فى العراق التى أراد الرئيس الأمريكى أن تكون عنواناً لغزوه للعراق واحتلاله. هذه الفوضى الأمنية كشفت زيف تلك الديمقراطية

الأمـــــريكيــــــة - الإيرانيــــــة

الأمريكية لكنها أيضا أفشلت المشروع الأمريكى فى العراق وإذا كانت قد أجبرت الإدارة الأمريكية على التفاوض مع طهران فى حدود ضيقة لا تتجاوز العراق وأمنه، أى لا تتجاوز إعطاء فرصة لانسحاب أمريكى مشرف ومشروط من العراق يعطى واشنطن فرصة فرض "النموذج الكورى الجنوبى"، فلماذا لا تكثف إيران من دعمها لمثل هذه الفوضى الأمنية لإجبار الأمريكيين على التفاوض معها حول أجندة أوسع تشمل على وجه التحديد البرنامج النووى الإيرانى والدور الإقليمى لإيران فى المنطقة.

هذا الطموح الإيرانى يصلح أن يكون عنوانا لخطة التفاوض الإيرانية مع الولايات المتحدة، فأهم ما تسعى إليه إيران الآن هو أن يحدث توافق بين المشروعين الإيرانى والأمريكى فى العراق والخليج والشرق الأوسط، أو على الأقل يحدث اعتراف متبادل بخريطة النفوذ والمصالح.

كل هذه الطموحات تبدو صعبة المنال، فالطموح الأمريكى فى العراق حتى فى حدوده الضيقة يصطدم بأجندة إيرانية مختلفة جوهرها تعميق المأزق الأمريكى فى العراق للحصول على مزيد من المكاسب الإيرانية. وهذه المكاسب الإيرانية فى حاجة إلى اعتراف أمريكى يبدو شبه مستحيل على ضوء الرفض الأمريكى المطلق للبرنامج النووى الإيرانى.

وهكذا تبدو هذه الطموحات أسيرة لـ "الملفات المغلقة غير القابلة للتفاوض"، ومن ثم فإن الأمل فى تجديد التفاوض الأمريكى - الإيرانى سيبقى محكوما بمدى استعداد كل منهما على فتح كل تلك الملفات المغلقة. هذا الاستعداد سيظل مرهونا بالضرورات، أى أنه لن يأتى من فراغ، بل سيكون استجابة لضغوط حقيقية وقوية ومحرجة تفرض القبول بـ "المحظورات" أسئلة مهمة تفرض نفسها ضمن هذه المحظورات التى هى الآن "ملفات مغلقة" منها هل تقبل إيران بنفوذ أمريكى طويل المدى فى العراق؟، وهل تقبل إيران بتطبيع العلاقات مع إسرائيل؟، وهل تقبل الولايات المتحدة بالبرنامج النووى الإيرانى؟، وهل تقبل الولايات المتحدة باقتسام النفوذ مع إيران فى العراق والخليج؟

الإجابة صعبة، وتعيدنا مجدداً إلى إعادة قراءة طيف العلاقات، بين واشنطن وطهران وفرز ما هو نسبى قابل للتفاوض وما هو عصى على تلك النسبية، ولأن الإجابات صعبة ولا يقدر أحد، حتى الآن، على إقحام نفسه فى مخاطرها، فإن سياسة الهروب إلى الأمام تبدو الأرجح، أى أن يتجه كل منهما إلى التصعيد، على غرار ما تفعله الولايات المتحدة الآن من "عسكرة مزمنه" للأمن فى الخليج بعد أن دفعت بتسع قطع بحرية أمريكية جديدة إلى الخليج أوائل مايو الجارى بعد مضى أسبوعين فقط على زيارة ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى للمنطقة التى كان عنوانها الرئيسى "احتواء إيران"، حرص فيها على التأكيد بأن "كل الاحتمالات مازالت مفتوحة" فى إشارة صريحة إلى الحل العسكرى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى.

هذا الحشد الأمريكى المكثف وتلك المناورات العسكرية المتلاحقة فى مياه الخليج تحمل إشارتين الأولى، موجهة إلى إيران وبالتحديد إلى جدية التفكير الأمريكى فى الحل العسكرى. والثانية، رسالة ضمانة إلى الدول العربية الحليفة بالخليج بان التفاوض مع إيران حول العراق لكن يكون على حساب الالتزامات الأمريكية نحوها.

إيران ترد هى الأخرى بوسائلها المفضلة، بالمزيد من التشديد على التمسك بالبرنامج النووى وبالمزيد من التهديد لإسرائيل. ففى الوقت الذى حذر فيه الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد الأمريكيين من "عواقب اللعب بزيل الأسد الجالس فى مكان هادئ"، "داعيا إلى خروجهم من المنطقة"، لأن قوة شعوبها تكبر وتتعاظم وأن الظروف الخارجية ستتغير" نجده يؤكد أن العد العكسى لإسرائيل " بدأ على أيدى الشعبين اللبنانى والفلسطينى.

تصعيد متبادل سوف تقاس أهميته بمدى قدرته على فتح الملفات المغلقة" للحكم على مسار العلاقات الأمريكية - الإيرانية.

د. محمد السعيد إدريس



نحو انفراجة بين الولايات المتحدة وإيران

د. فوزى درويش

المصدر: time for Detente Withiran, Foreign affairs, March, April 2007, Vol. 86, No. 2



لقد أسهمت المغامرة الأمريكية فى العراق، وتهاوى القوة الإسرائيلية فى لبنان، وتنامى قوة الشيعة التى كانت مهمشة فيما مضى، وتصاعد الأحزاب الإسلامية أسهمت كل هذه فى دفع منطقة الشرق الأوسط نحو حافة الهاوية. وتقف إيران فى قلب هذه الفوضى والركام وقد استطاعت أن تتصدى للهجوم الأمريكى عليها فضلاً عن زيادة نفوذها فى المنطقة. وتقف إيران اليوم فى قلب مشكلات الشرق الأوسط الكبرى - ابتداء من الحرب الأهلية التى لا تنتهى فى العراق ولبنان إلى تحديات الأمن فى منطقة الخليج - ويصعب فى واقع الأمر تصور حل لأى من هذه المشكلات دون تعاون من جانب إيران. وفى نفس الوقت، نجد أن قوة إيران تزداد باستمرار ببرنامجها النووى الذى يمضى لا يلوى على شئ رغم الاعتراضات من جانب المجتمع الدولى.

هذه التطورات كان من شأنها أن تضع الولايات المتحدة فى مأزق. فمنذ الثورة الإسلامية التى أطاحت بالشاه فى ١٩٧٩، والولايات المتحدة تمارس سلسلة من السياسات غير المتكاملة تجاه إيران. وفى بعض الأحيان كانت تحاول الإطاحة بالنظام، بل فى أحيان أخرى كانت تهدد بعمل عسكرى. ومن ناحية أخرى، كانت الولايات المتحدة تسعى لعقد مباحثات مع إيران تتناول مجموعة محددة من المسائل. وخلال كل ذلك كانت تعمد إلى فرض حصار على إيران وتحديد مدى نفوذها فى المنطقة. لكن شيئاً من هذه الإجراءات لم تجد نفعاً، وبالخصوص سياسة الاحتواء Containment.

ويرى بعض المحللين (١) أنه إذا راود الولايات المتحدة الأمل فى ترويض إيران، فعليها أن تعيد النظر فى استراتيجيتها من الألف إلى الياء. فالجمهورية الإسلامية لن تبرح مكانها فى المستقبل المنظور، كما أن نفوذها الإقليمى لا يمكن تحديده، ومن ثم فعلى الولايات المتحدة إذن أن تصرف النظر عن الخيار العسكرى من ناحية. والمحادثات المشروطة وسياسة احتواء إيران لكى تبدأ فى سياسة جديدة معها تتجه صوب الانفراج. من ذلك، وعلى وجه الخصوص أن تمنح الفرصة لأصحاب الرأى الواقعى "البراجماتى" فى طهران الفرصة لاستعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية.

الخيارات المطلوبة

حينما يناقش الرئيس بوش المسألة الإيرانية يصر على أن "كل الخيارات مطروحة على المائدة" بما يعنى أن واشنطن ربما تستخدم القوة ضد طهران إذا فشلت كل الخيارات الأخرى. لكن هذا التهديد يغفل حقيقة أن الولايات المتحدة ليس بمقدورها خيار عسكرى تجاه إيران فقد عمدت إيران لحماية منشآتها النووية إخفاءها مخافة إمكانية حدوث ضربات أمريكية، فوزعتها فى أماكن متباعدة وفى أعماق شديدة الغور.

ويكون على الهجمات الأمريكية من ثم أن تتحاشى

التحديات التى تضعها المخابرات بالنسبة لكيفية العثور على هذه المواقع من ناحية، وكذلك عقبات كيفية ضربها فى ضوء ما أوضحه المأزق العراقى من أن جهاز المخابرات الأمريكى لم يكن دوماً فى موقع الاعتماد على بياناته. وحتى فى حالة الهجوم الأمريكى الناجح سوف لا يكون من شأنه وقف الطموح الإيرانى إذ لا يقتصر إلا على دفع الإيرانيين إلى إعادة بناء المنشآت التى يلحق بها الدمار. ويكون ذلك دون أية مراعاة إذن لالتزامات إيران تجاه معاهدة عدم الانتشار النووى.

فإذا وضعنا فى اعتبارنا هذه الحقائق المرة بالنسبة للولايات المتحدة، فإن جانباً كبيراً من صناع السياسة الأمريكية يتجهون إلى خيار "الاحتواء" أملاً فى أن يؤدى الضغط الدبلوماسى المنظم، والعقوبات الاقتصادية إلى التصدى للمخططات الإيرانية على الأجل القصير، وبالتالى قد تؤدى فى نهاية المطاف إلى وجود حكومة إيرانية أكثر ديمقراطية وأكثر تطويعاً بالنسبة للمصالح الأمريكية. على أن سياسة احتواء إيران ليست بالسياسة الجديدة. فقد اتبعتها الولايات المتحدة مع إيران منذ نشأة الجمهورية الإسلامية. ولكى يتسنى تطبيق هذه السياسة فى الآونة الراهنة يكون على المرء أن يجيب على هذه الأسئلة المهمة: هل يمكن فرض الحصار على دولة تنشر نفوذها من خلال وسائل غير مباشرة، مثل دعم الإرهاب، وتمويل الذين يعملون بالوكالة عنها وتحتفظ فى نفس الوقت بعلاقات حميمة مع الأحزاب الشيعية، ثم هل تتوافر الرغبة من دول المنطقة فى مساعدة الولايات المتحدة لعزل إيران؟

فإذا قدر للولايات المتحدة أن تتدبر البدائل، فلسوف توقن بسرعة أن الإجابة على كل تلك التساؤلات هو بالنفى. ويلاحظ أنه عقب ثورة ١٩٧٩ كانت الفئة الحاكمة من الصفوة الإسلامية ترى نفسها ملتزمة بتصدير الثورة الإسلامية.

لكن النظام السائد فى المنطقة أثبت أنه أكثر ثباتاً عما كانت تظنه الملالى الإيرانية وتبخرت أحلامهم الثورية فى المعارك فى العراق خلال الثمانينيات من القرن الماضى.

كذلك فإن الحرب مع العراق أجبرت هذه الصفوة الدينية على التحقق بالنسبة لمدى قوة بلادهم وعدم قابلية أحلامهم أن ترى النور، وأصبح الإيرانيون أكثر واقعية فى هذا المجال.

وفى واقع الأمر، فإن سياسة الحصار لم تجد نفعاً وسوف لا تجدى نفعاً فى المستقبل. والأسوأ من ذلك أن ما قامت به إدارة بوش من غزو للعراق قد قدم لإيران ميزة كبيرة عن طريق تقوية الشيعة فى العراق والذين أصبحوا أكثر تعاطفاً مع إيران. ولقد ولى ذلك الزمن الذى كان فيه العراق الذى يسيطر عليه السنة يكون بمثابة الثقل المعادل لقوة الشيعة فى إيران. ورغم أن الشيعة العراقيين ليسوا متجانسين تماماً، لكن الأحزاب منهم المسكين بزمام الأمور فى بغداد - مثل الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق - يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بطهران.

وليس من بين أى قطر آخر فى الشرق الأوسط من يرغب فى التصدى لإيران اليوم. وكان هناك تقليد قديم يتضمن شراء الأمن من الإمبراطورية البريطانية ثم بعد ذلك من الولايات المتحدة يقدم لمشايخ العرب فى الخليج درجة من درجات الاستقلال فى وجه جارتهم الفارسية. لكن إدارة بوش المندفعة من ناحية، وعجزها عن توفير الاستقرار فى العراق قد بدد تلك الثقة محلياً فى قدرات الولايات المتحدة. وهكذا عمل انتشار عدم الثقة فى الأمريكيين على جعل الأمر أكثر صعوبة أمام هذه الحكومات فى المنطقة فى التعاون مع واشنطن أو السماح للقوات الأمريكية بالدخول إلى أراضيهم.

كذلك نجد المجتمع الدولى لا يعير التفاتاً لأعمال إيران. فخلال السنة الماضية وجهت إدارة بوش عدداً من التصرفات ضد إيران: وعلى سبيل المثال، فتحت إصرار واشنطن قام مجلس الأمن بإدانة إيران، ودعا إلى تعليق برنامجها النووى. ورغم هذه الانتصارات، فقليلة تلك الدول الكبرى التى تدعم فرض عقوبات شديدة على الجمهورية الإسلامية لأن حلفاء واشنطن لا يتفقون فى واقع الأمر على أن إيران تشكل تهديداً كبيراً أو ماثلا بهم. فبالنسبة لهم فإن طموحات إيران النووية وحتى ميلها نحو الإرهاب هو أمر مزعج، لكنه من المستطاع تفاديه دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو التدابير الاقتصادية القاسية. فخلال السنوات الأولى من الحرب الباردة استطاعت الولايات المتحدة حشد الدعم لحصار الاتحاد السوفيتى لأن غالبية شركائها الأوروبيين كانوا على نفس القدر من القلق من السوفييت. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لإيران اليوم، فباستثناء إسرائيل، فقليل أولئك من أصدقاء الولايات المتحدة من يبدو عليهم القلق.

العبرة من الماضى

من أجل أن تعد الولايات المتحدة سياسة ناجحة تجاه إيران، يرى بعض المحللين (٢) أن على الزعماء الأمريكيين أن يقبلوا بعض الحقائق المرة من أمثال صعود إيران كقوة إقليمية، واستمرار نظامها الحاكم ثم يسألون أنفسهم بعد ذلك كيف يمكن لهم أن يتصالحوا مع هذه الحقائق.

فبالرغم من الخطب الملتهبة والمطالب المزعجة، فإن الجمهورية الإسلامية ليست بمثل ما كانت عليه ألمانيا النازية. فهى قوة وجدت أمامها الفرصة سانحة لتبحث

لنفسها عن تأكيد ذاتها فى جوارها المباشر دون اللجوء إلى الحرب. فإذا اعترفت الولايات المتحدة بأن إيران قوة متصاعدة، فعليها إذن أن تبدأ معها بمباحثات تهدف إلى إيجاد إطار عمل لتنظيم التحكم فى النفوذ الإيرانى موضحة الرغبة فى التعايش مع إيران فى حين تقوم بتحديد مدى إفراطاتها. وباختصار يكون على الولايات المتحدة أن تتخذ حيالها سياسة للانفراج.

وللولايات المتحدة تجربة فى التعامل مع قوى عنيدة، ففى أواخر الستينيات من القرن الماضى حين كان الوجود الأمريكي فى آسيا يتهاوى بدأت الصين فى استعراض عضلاتها، وكانت الحرب الكورية التى نشبت فى يونيو ١٩٥٠ قد عملت على خلق جو من الشك والريبة بين الصين والولايات المتحدة مما نجم عنه استمرار المواجهة المكشوفة بين البلدين استمرت نحو عشرين عاماً خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، وكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين تتمثل فى محاولة احتوائها حسبما خطط لذلك وزير الخارجية الأمريكي دالاس بهدف عزلها ثم تقليل نفوذها الخارجى حتى لا تمثل ضغطاً على جيرانها وحتى تكون الظاهرة الصينية مجرد ظاهرة عرضية (٣)، لكن الرئيس الأمريكي نيكسون، ومستشاره للأمن القومى هنرى كيسنجر لم يعالجا الموضوع بإنكار حقيقة القوة الصينية خاصة بعد ما تمكنت الصين من تفجير أول قنبلة ذرية لها عام ١٩٦٤، وبدأت المباحثات مع بكين وانتهت بزيارة كل من كيسنجر ونيكسون للعاصمة الصينية. واستطاعا الحصول على مساعدة الصين فى إنهاء حرب فيتنام وإحلال الاستقرار فى شرق آسيا.

وليس من الواضح كلية ما إذا كانت إيران راغبة رغبة جدية فى التفاوض اليوم بمثل ما كان عليه الحال بالنسبة للصين. ولكن هناك من الأسباب ما يدعو إلى ذلك. فالتطورات التى تحدث الآن فى الشرق الأوسط فضلاً عن الاضطرابات الداخلية فى إيران قد وضعت إيران فى ظرف حرج. فظهور إيران كأقوى دولة فى منطقة الخليج يعنى أن طهران ربما صار عليها أن تغير من سياستها تجاه الولايات المتحدة، وأن عليها أن تتحرك فى أحد سبيلين إما التعايش أو المواجهة مع الولايات المتحدة.

وخلال المحاولات الماضية للتفاوض مع واشنطن كانت الحكومة الإيرانية تحبذ أن يكون التفاوض شاملا ولا يتناول موضوعاً واحداً فقط، وأكدت طهران على استعدادها للتعاون طويل المدى فى شئون الأمن، والاقتصاد، والسياسة، والطاقة لتحقيق الأمن المستدام للمنطقة". وأكدت إيران أنه "لحل الوضع القائم بكيفية دائمة، ينبغى ألا يكون هناك بديل عن اجتثاث جذور الخلافات التى أدت إلى وصول الجانبين إلى هذا الوضع المعقد".

فإذا ما طرحنا ظهرياً هذا "الوضع المعقد" فإن الأمر يقتضى أن تقوم واشنطن بتوجيه عناية أشد تجاه التغيرات التى حدثت مؤخراً فى طهران. إذ أن حاجة إيران إلى سياسة خارجية تتواءم مع التغيير الحادث فى الشرق الأوسط، والشقاق الدائم داخل النظام والانقسام إلى مجموعات، وربما كان الأكثر أهمية هو ظهور جيل جديد من القادة فى طهران كل هذا أثار نقاشاً داخلياً مهما فى النظام الحاكم. فإذا استطاعت الولايات المتحدة أن تلعب أوراقها بطريقة صحيحة لأصبحت بمثابة حكم مهم فى هذا الجدل القائم.

ويرى بعض المحللين السياسيين فى الغرب أن الأوضاع الداخلية فى إيران عبارة عن منافسة بين المتشددين فى جانب، والبراجماتيين فى الجانب الآخر. غير أن هؤلاء المحللين قد فاتهم أن النمط القديم الذى يضع الليبراليين فى مواجهة المحافظين لم يعد له وجود فى إيران. فالنظام الإيرانى أخذ طريقه إلى التحول بتأثير صعود مجموعة من المحافظين من جيل جديد. ورغم أن عناصر الجيل القديم فى الثورة الإيرانية لا يزالون يحتفظون بالسلطة النهائية، إلا أنهم يستجيبون للمبادرات التى يطلقها تلاميذهم من الجيل الجديد الذين بدءوا يؤكدون ذاتهم. فليس هناك من ثم ذلك الصدع الأساسى الذى يفصل بين اليسار واليمين اليوم. لكن الصدع الآن فى طهران هو بين الجيل القديم والجيل الجديد، وبين الجيل الجديد، واليمين الجديد.

وعلى عكس ما كان عليه أسلافهم أثناء الثمانينيات من القرن الماضى، فإن هؤلاء القادة الجدد - حتى من بينهم الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد - انصرفوا عن مهاجمة والتآمر للإطاحة بحكام الخليج (الفارسى)، والأنظمة الموالية للغرب فى مصر والأردن. فهم أكثر اهتماماً بالعلاقات مع هذه الدول بأكثر من اهتمامهم بما يدور داخلها. كذلك فقد امتنعوا عن تصدير الثورة الإيرانية إلى العراق. ورغم أنهم يريدون جاراً متعاطفاً معهم فهم فى نفس الوقت لا يدور بخلدهم أن شيعة العراق سوف يخضعون لحكم طهران أو بسط السيطرة الإيرانية عليهم. وعلى ذلك فإنهم حين يقدمون الدعم للأحزاب الشيعية فى العراق فليس ذلك لأنهم يبتغون وجود نظام تابع لهم، ولكنهم يأملون عدم ظهور نظام آخر معاد لهم تحت سيطرة السنة.

وكما هو معتاد بالنسبة لأى فئة تتولى القيادة فى السياسة الإيرانية، فإن هذا اليمين الجديد هو فى ذاته منقسم على نفسه. وواحد من بين المسائل التى تسبب هذا الانقسام هو ما إذا كانت المصالح الإيرانية سوف تستفيد بدرجة أكبر إذا تعايشت مع الولايات المتحدة أو "بالتناطح" معها. فنجد الراديكاليين وأكثر تجسيد لهم فى شخص الرئيس أحمدى نجاد ومعه بعض

الشخصيات الذين يتقلدون مناصب أخرى حساسة مثل مرتضى ريزاى نائب رئيس الحرس الثورى، ومجتبى هاشمى سماره نائب وزير الداخلية. ولأن هؤلاء مستمدون قوتهم من الحرس الثورى (خاصة جهاز المخابرات التابع له)، وقوة برلمانية، وبعض الجماعات مثل "تحالف رجال التنمية لإيران الإسلامية". Alliance of Developers & Islamic Iran ونقابة المهندسين الإسلامية، لذلك لا يمكن تجاهل هذا الطرف من الراديكاليين بسهولة. ورغم أن كثيرين من كبار أهل الدين يرفضون ادعاءات أحمدى نجاد، فإنه مع ذلك استطاع كسب الدعم من شريحة ضيقة منهم وخصوصاً آية الله محمد تقى مصباح يزدى والذى يعتبر المرشد الروحى لكثير من الرجعيين.

ولم يكن التكوين السياسى لكثير من هؤلاء الأصوليين يأتى من ثورة ١٩٧٩، ولكنه كان مستوحى من الحرب ضد العراق خلال الثمانينيات من القرن الماضى الذى غرس فى نفوسهم الكراهية للولايات المتحدة، وللمجتمع الدولى. وتبعاً لذلك، فإن الحرب أوحت إليهم بأن مصالح بلادهم لا يمكن صيانتها عن طريق المعاهدات الدولية. أو اللجوء للرأى العام الغربى. وأحمدى نجاد على وجه الخصوص وأنصاره يرون الولايات المتحدة بمثابة "الشيطان الأكبر" وتبعاً لاعتقادهم فإن الولايات المتحدة هى سبب كافة ما يصيب بلادهم من بلاء، ابتداء من نظام حكم الشاه حتى غزوهم بواسطة العراق تحت حكم صدام. لكنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة هى قوة فى سبيلها إلى الغروب.

وأحمدى نجاد رغم عمق معتقداته الدينية، لا يعتبر صاحب رسالة تبشر بنظام دولى جديد فهو لاعب ماهر، فهو يرى أن المذبحة الدائرة فى العراق، والمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية وعملية السلام المجمدة وعدم قدرة حكام الدول العربية على الوقوف فى وجه واشنطن قد أوجد شعوراً معادياً للأمريكيين فى الشرق الأوسط وبأن هناك اشتياقاً شعبياً لزعيم لديه الرغبة أن يقف فى وجه كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

ويرغب أحمدى نجاد رغبة شديدة فى أن يكون هو ذلك الزعيم، ولهذا فإنه دأب على إطلاق الصيغ البلاغية النارية نحو "الهولوكست" وإسرائيل، ودعم حزب الله، مع مناداة العالم الإسلامي للتضامن للتغلب على الانقسام الطائفى جاعلاً من بلاده ذات المذهب الشيعى نموذجاً للإعجاب حتى فى أوساط أهل السنة من العرب.

ومن الواضح أيضاً أن أحمدى نجاد وزمرته يرون فى الحصول على الأسلحة النووية أمراً حاسماً لدعم مركز إيران ومساعدة بلادهم فى التصدى للنفوذ الأمريكي فى المنطقة، وهو بمثابة نقمة كبرى تستحق كل المعاناة والألم والعقوبات من أجل الحصول عليها. وقد أعلن آية الله مصباح يزدى أن هذا أمر يمثل "اختباراً إلهياً مقدساً" كما أن صحيفة "كيهان"، والتى تعتبر لسان حال اليمين المتطرف قد نادت "بأن العلم والقدرة لصناعة الأسلحة النووية" أمر "لازم للإعداد للمرحلة القادمة" فى "المعركة القادمة". ونظراً لعدم الثقة فى واشنطن، فإن أصحاب الخط المتشدد يدركون أن اعتراضات الولايات المتحدة على طموحاتهم النووية موجه أساساً لحشد دعم حلفائها ضد إيران بأكثر من زعمها بأن ذلك بسبب عدم الانتشار النووى.وفى ذلك يقول أحمدى نجاد إذا تم حل هذه المشكلة، فسوف يطلع علينا الأمريكيون بموضوع حقوق الإنسان، وإذا تم حل موضوع حقوق الإنسان، فلربما يثيرون مسألة حقوق الحيوان.

لقد نجحت غرابة أحمدى نجاد فى جعله هدفاً للاهتمام العالمى عبر السنتين الماضيتين مما حجب عن المراقبين فى الخارج ظهور معسكر جديد آخر مهم من داخل اليمين الإيرانى.وهذا المعسكر رغم أنه محافظ أيضاً إلا أنه يميل إلى التوكيد على القومية الإيرانية بأكثر من توكيده على الشخصية الإسلامية، ويميل إلى التوكيد على البراجماتية على حساب الأيديولوجية. ومن بين هذا المعسكر أو هذه المجموعة على لاريجانى، رئيس "المجلس الأعلى للأمن القومى"، و"عباس محتاج" رئيس البحرية الإيرانية، وعزة الله ضراغامى رئيس الإذاعة- وكافة القوميين شأنهم شأن الراديكاليين تشكلت قناعاتهم بالحرب الإيرانية- العراقية، لكنهم استخلصوا منها نتائج متفاوتة. فأثناء التسعينيات حينما استولى الإصلاحيون على كثير من مراكز الدولة، تقهقر المحافظون وعملوا فى مراكز الأبحاث، خاصة فى جامعة الإمام الحسين، لتقييم علاقات إيران الدولية. وإذا أخذنا كتاباتهم وخطبهم فى الاعتبار، فيبدو أنهم قد انتهوا إلى أن نهاية الحرب الباردة"، وموقع إيران الجغرافى الفريد جعل من بلادهم قوة إقليمية، وأن تقدم إيران قد عانى فى الإفراط الأيديولوجى، وعدائها غير المبرر بالنسبة للغرب. ويقول هؤلاء بأن السبيل الوحيد لتحقيق تقدم بلادهم أن تتخذ مسلكاً أكثر حكمة وهذا يعنى تحديد بعض التعبيرات عن نفوذها الذى يوصلها إلى الأعراف الدولية وأن تباشر بلادهم إبرام مواثيق مع أعدائها وخلال السنتين الماضيتين ارتفع نجم كثير من هذا الفريق البراجماتى إلى مراكز النفوذ من خلال "المجلس الأعلى للأمن القومى"، ومن خلال مجتمع المخابرات والعسكريين. وباستخدام صلاتهم فى المجموعة الدينية وكذلك صلتهم الوثيقة مع القائد الأعلى فإنهم يحاولون

الآن السيطرة على علاقات إيران الخارجية ونزعها من يد الميليشيات. ونرى الوجه الحقيقى فى الانتخابات المحلية فى ديسمبر ٢٠٠٦ حيث حقق معسكر أحمدى نجاد نتائج مخيبة للآمال.

وليس هناك ما يدعو إلى الانشقاق بين المجموعتين من "اليمين الجديد" بأكثر من الموقف تجاه الولايات المتحدة. "ويقول البراجماتيون أن صعود إيران لا يمكن ضمانة دون علاقة أكثر عقلانية تجاه واشنطن، ففى مقابلة فى أواخر ٢٠٠٥ قال أحد البراجماتيون ، "ربما توافر لدينا الظن بأن الأمريكيين هم أعداؤنا "ولكن" العمل مع العدو هو جانب من جوانب العمل فى السياسة". وأضاف القول" إن استراتيجية منع وتقليل الاضطرابات وتطبيع العلاقات هى فى حد ذاتها ذات فائدة على الأجل الطويل وشأنه شأن باقى الصقور، فإن لاريجانى وزمرته يقولون أن التواجد الأمريكي فى الشرق الأوسط محكوم عليه بالانخفاض، لكنه يختلف عنهم فى القول بأنه ذلك قد يعوق خلو نجم طهران. وفى رأيهم أن تخفيف حدة العلاقة مع الولايات المتحدة سوف يفسح المجال أمام طهران لزيادة نفوذها فى المنطقة.

ويتفق المعتدلون مع الراديكاليين بأنه لكى يزداد نفوذ إيران، فإنها بحاجة إلى قدرات نووية. وكما قالها "على حسين ناس" نائب رئيس المجلس الأعلى للأمن القومى. "إن البرنامج النووى هو بمثابة فرصة لنا لاكتساب وضع استراتيجى وتعزيز شخصيتنا القومية". لكن المعتدلين يعتقدون أيضاً فى الانضباط ويدعون إلى استمرار الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووى، ويؤكدون على أهمية بناء الثقة لدى المجتمع الدولى. وهم يراودهم الأمل من جهة أخرى فى تحسين علاقات طهران مع واشنطن الأمر الذى يكون من شأنه فى رأيهم تلطيف حدة المخاوف الأمريكية حول تطوير البرنامج النووى الإيرانى دون التخلى فى نفس الوقت عن هذا البرنامج.

البديل عن سياسة الحصار

نظراً لأن سياسة حصار إيران لم تجد نفعاً فى الماضى وليس أمامها من فرص للنجاح فى المستقبل، فإن أكثر الأساليب فاعلية هى أن تتبع اشنطن سياسة جديدة تتطلب تحولات على مراحل متتالية. فصناع السياسة الأمريكية كانوا يرون أن تطبيع العلاقات مع إيران هو بمثابة النتيجة النهائية لعملية طويلة من المفاوضات. ولكن السياسة الجديدة تقتضى أن تكون عملية التطبيع هى نقطة البداية للمحادثات. لأنها سوف تعمل على تسهيل المناقشات حول موضوعات مثل الأسلحة النووية، والإرهاب. إنها إذن سوف تكون استراتيجية تهدف إلى إيجاد مشكلة من التعزيز المتبادل فى ترتيبات الأمن والاقتصاد تتوافر لها فرصة تربط إيران بالوضع الراهن فى المنطقة، ويعمل هذا الوضع الجديد على جعل علاقة طهران مع واشنطن أكثر قيمة فى نظر طهران من روابطها مع حزب الله ، ومن متابعة أسلحتها النووية.

ولكى يتم هذا التغيير فى سياسة واشنطن عليها أن تقوى قبضته البراجماتية. فى طهران برفع العقوبات والتضييق الدبلوماسى وعلى هذا النحو فإن اعتراف واشنطن بالوضع الإقليمى يتوقف على تعميق الروابط الاقتصادية مع الغرب، الأمر الذى يجعل خامنئ يقوم بتهميش الراديكاليين الذين يصرون على أن المواجهة مع الولايات المتحدة هى السبيل الوحيد الذى يسمح لإيران بتحقيق أهدافها القومية.

على أن أفضل سبيل لتحقيق علاقة مع إيران هو أن تشرع واشنطن فى بدء مفاوضات حول المسائل الحرجة ذات الأهمية الخاصة على أربعة محاور منفصلة. وطالما أن الهدف من المحادثات هو تطبيع العلاقات، فإن أول المحاور ينبغى أن يتناول جدولاً زمنياً لاستئناف العلاقات الدبلوماسية، ثم تقسيم العقوبات الأمريكية إلى مراحل، وإعادة الأصول الإيرانية المجمدة. فتقديم مثل هذه الحوافز سوف يقطع شوطاً طويلاً نحو تسهيل المحادثات البناءة بالنسبة للمسائل الصعبة وسوف يزيد من فرص حسن النية تجاه الولايات المتحدة فى أوساط الشعب الإيرانى.

فإذا تطرقنا إلى التقدم بالنسبة للبرنامج النووى الإيرانى، فإن هذا الموضوع يستحق المحور الثانى من المحادثات. إن فكرة أن تنحو الجمهورية الإسلامية منحى النموذج الليبى وأن تنفض يدها تماماً من الشأن النووى هو أمر مستبعد تماماً. إن مهمة أولئك الذين يتناولون هذا الموضوع هو ابتكار تدابير لاستعادة ثقة المجتمع الدولى، مثل الخضوع لنظام مفاجئ للتفتيش لمعرفة أن برنامج إيران النووى لا يجرى تحويله إلى النواحى العسكرية. وينبغى أن تمنح لإيران حقوق تطوير قدرة محدودة لتخصيب اليورانيوم، وعليها بدورها أن تخضع لإجراءات التحقق مثل التفتيش المفاجئ والسماح بالتواجد الدائم للأعضاء من وكالة الطاقة الذرية، وأن توضح توضيحاً كاملاً أنشطتها السابقة. إن الهدف النهائى لإيران ربما يكون لإنتاج أسلحة نووية. لكن حالة العراق تثبت أن عمليات التحقق التى أيدتها الجماعة الدولية يمكن أن تعرقل هذه الطموحات.

أما المفاوضات على المحور الثالث فينبغى لها أن تركز على العراق، وفى ضوء تقرير "بيكر - هاميلتون"، فإن صناع السياسة فى واشنطن شغلوا أنفسهم بتقديم الأسباب التى من أجلها سوف لا تكون إيران متعاونة.

ولكن الكثير من هذه الدعاوى ثبت بطلانها. فالأسطورة الأولى تقول أن طهران تود أن ترى القوات الأمريكية لا تزال باقية لتموت فى العراق نظراً لأن تصاعد الإصابات سوف يمنع الولايات المتحدة من الإقدام على مغامرة خائبة أخرى. وحقيقة الأمر، أنه بعد انقضاء نحو أربعة سنوات من حرب لا تنتهى، فإن المسئولين الإيرانيين يعتقدون أن الطموحات الإمبريالية الأمريكية قد أصابها الوهن حتى أن العملاق أصبح لا يبغى مزيداً من النزيف. أما الأسطورة الثانية فكانت ترى أنه لكى يتسنى الحصول على تعاون إيران فإن الأمر يقتضى وقف العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة ضد برنامجها النووى. ولكن هذا التسبيب يفترض سلفاً أن هناك عملية قوية من جانب الأمم المتحدة ينبغى العمل على تأجيلها، وهو أمر غير دقيق، وعلى عكس ما يراه نظراؤهم من الأمريكيين، فإن القادة الإيرانيين لا يرون سوى صلة ضئيلة بين سياستهم إزاء العراق، وسياستهم النووية. إن الإجماع السائد فى طهران اليوم، هو أن الاحتلال الأمريكى للعراق يعوق أى تقدم سياسى هناك، وأن السبيل الوحيد لكى يحل الاستقرار فى العراق هو إزالة القوات الأمريكية بشكل تدريجى.

وأيا ما كانت تصورات طهران ودوافعها، فإن نفوذها فى العراق يجعلها شريكاً لا غنى عنه، ورغم أن إيران كانت منشغلة فى زيادة قدرة حلفائها من الشيعة فى العراق وتسليح الميليشيات هناك، ورد واشنطن باتهاماتها لطهران، فإن الحكومتين لهما أهداف مشتركة. فطهران شأنها شأن واشنطن لها مصلحة فى إنهاء الحرب الدائرة فى العراق والإبقاء على وحدته. كما أن الصفوة الحاكمة فى إيران تقدر أن أنسب طريقة لتحقيق مراميها هو من خلال الانتخابات والتى سوف تضيف قوة على قوة للمجتمع الشيعى. فوجود دول عراقية فاعلة فى العراق سوف يؤدى إلى تيسير رحيل القوات الأمريكية وإدماج أهل السنة المعتدلين فى النظام الحاكم – وهى أهداف تخدم مصالح كل من إيران والولايات المتحدة.

وبدلاً من الندم على النفوذ الإيرانى فى العراق، فإن على صناع السياسة فى الولايات المتحدة التركيز على مجابهة هذه القوة بطريقة إيجابية. فبمجرد الاعتراف بشرعية النفوذ الإيرانى وإيجاد إطار عمل لتقريب سياسات البلدين، فسوف يكون من اليسير على واشنطن أن تقدم بمطالبها من إيران. وسوف تكون واشنطن فى وضع أفضل للضغط على طهران، على سبيل المثال، لتهدئة الميول الانفصالية لشيعة العراق المتمردين مثل قائد الميليشيات مقتدى الصدر. وأكثر من ذلك، فإن إيران اليوم واحدة من أكبر شركاء العراق التجاريين. وعلى الولايات المتحدة أن تعمل على تسهيل هذه التجارة، لأن ذلك من شأنه توفير الاستقرار فى جنوب العراق. وكلما سارعت الولايات المتحدة فى التيقن من أن طهران يمكن أن تلعب دوراً مفيداً فى العراق، كلما أمكن تلافى تفتت العراق وتحاشى مزيداً من القلاقل فى منطقة الخليج.

أما المحور الرابع والشائك بدرجة أكبر من مجموعة المفاوضات فينبغى التركيز فيه على "عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية" وهى العملية التى عارضتها إيران بصرامة بالغة، وغالباً ما يكون ذلك عن طريق دعم الإرهاب، بعداء طهران تجاه إسرائيل الذى يرتكز على أيديولوجيتها الإسلامية التى تنكر شرعية المشروع الصهيونى. فدعم إيران لكل من حزب الله، وحماس يوفر لطهران نفوذاً فى منطقة تتعدى حدود قوتها العسكرية. فبظهور حزب الله منتصراً متمتعاً بشعبية لم يبلغها من قبل من صراعه مع إسرائيل فى الصيف الماضى، فإن قوة إيران قد تأكدت أكثر فأكثر. وعلى واشنطن أن تعمل على تغيير هذا الوضع، فإذا حاولت كل من إيران والولايات المتحدة تطبيع علاقاتهما، للمرة الأولى فإن موجة عداء طهران نحو إسرائيل يمكن أن تفقد مضمونها.

إن نظرة إلى تاريخ إيران يكشف النقاب عن أن سلوكها يمكن أن يتغير إلى الأفضل. فخلال التسعينيات من القرن الماضى على سبيل المثال، استطاعت الحوافز الصحيحة أن تغرى إيران على وقف اغتيالات الإيرانيين المنشقين فى أوروبا. ودعم بعض الأنشطة الإرهابية فى الخليج (الفارسى). وفى ١٩٩٧ أدانت المحاكم الألمانية عملاء للحكومة الإيرانية فى مقتل أحد زعماء المعارضة من الأكراد فى أحد المطاعم فى برلين قبل خمس سنوات من ذلك، مما أدى إلى قيام الحكومات الأوروبية بسحب ممثليها من طهران وفرض قيود على التجارة. وبسرعة امتنعت الجمهورية الإسلامية عن ممارسة استهداف المنشقين عليها فى المنفى وبنفس الوتيرة، فإن السعودية ودول الخليج وافقت على تطبيع علاقاتها مع إيران فى التسعينيات إذا توقفت عن دعم العناصر الراديكالية فى هذه الدول. وفى هذه الحالة، كذلك، فإن مزايا الانفراج أقنعت طهران بتغيير طريقتها.

الهوامش:

1-RAKEYH TAKEYH, Foreign Affairs Vol 86 No. 2

2-RAKEYH TAKYH Ibid

٣-أنظر فى ذلك: د. فوزى درويش، الشرق الأقصى، الصين واليابان، الطبعة الثالثة ص ص ١٩٦ – ١٩٩ .



العلاقات التركية - الإسرائيلية وآفاق المستقبل

ناد على باى مردم سالارى (الديمقراطية) - ٢٠٠٧/٤/٢٤

إن تحليل مسيرة العلاقات التركية - الإسرائيلية واطارها ستكون له تفاصيل استراتيجية جديرة بالتأمل فى مشهد تطورات الشرق الأوسط التى تعتبر إيران جزءاً منه والوقوف على هذه التفاصيل من الممكن أن يعين السياسيين الإيرانيين على مواجهة مظاهر نفوذ الآخرين العلنية والسرية. ومن الممكن دراسة الأبعاد المختلفة لأثر تطورات الشرق الأوسط فى العقد الماضى والعوامل والأسباب العديدة التى تتدخل على مستويات مختلفة فى هذه التطورات ويمكن الإشارة من بينها إلى العوامل الداخلية الموجودة فى اللاعبين فى النظام الدولى والإقليمى وبما أن اللاعبين فى النظام الدولى ومن بين الأشياء الداخلية التى يكون لها تأثير كبير على وضع السياسات الداخلية والخارجية للحكومات هو وجود أقليات مختلفة عرقية ودينية هذه الأقليات فى مواضع خاصة بل وفى تحديد بعض السياسات الداخلية وخاصة الخارجية تلعب دوراً مباشرا يرتبط مدى قدرتها السياسية والاقتصادية وقاعدتها الاجتماعية. وكان لليهود على مدى تاريخ وجودهم فى مختلف المجتمعات بعد مرحلة من السكون التى هى فى الحقيقة تجديد لقواهم دائماً وجود فاعل فى الأحداث المهمة فى البلد الذى يستضيفهم، ويرتبط مدى ودرجة قوة هذا الوجود بأهمية ومكانة البلد المضيف فى المعادلات الإقليمية، بعبارة أخرى، لو أن مكانة البلد المضيف من منظور المصالح الإسرائيلية جديرة بالاهتمام من الممكن مشاهدة نشاطاً ووجوداً أكثر للأقلية اليهودية على مستوى مجتمع البلد المضيف. من ناحية أخرى كانت المصالح الإسرائيلية أيضا عاملاً محركاً على وجود أكثر جدية وأكثر نشاطاً لليهود فى المجتمعات التى تستضيفها ومن بين دول العالم التى لليهود فيها تاريخ طويل دولة تركيا. وكانت الإمبراطورية العثمانية والحكومة التركية فى ذلك الوقت قد أصدرت أمراً فى فترتين زمنيتين منفصلتين الأولى أثناء طرد اليهود من أسبانيا، والثانية عندما كانت قوات المحور تقتل يهود الدول التى يستولون عليها أثناء الحرب العالمية الثانية أمرت الحكومة التركية توطين اليهود وقد أدى اتقان اليهود للغات الغربية وولعهم بالتجارة والشئون المالية والمصرفية والتخصص فى الأعمال الصناعية إلى أن يتمتعوا بمكانة رفيعة فى هذا البلد. وكان لليهود فى تركيا عدد من النوادى الأسرية والرياضية والثقافية والترفيهية الخاصة بهم وكان معظمهم فى اسطنبول مركز تجمع اليهود.

ويشكل اليهود حوالى ٢٧ ألف نسمة من مجموعة ٧٠ مليون نسمة تعداد السكان فى تركيا ويوجد فى تركيا حوالى ٣٠ معبد يقع أكثر من نصفهم فى أسطنبول، وعلاوة على هذا توجد فى أسطنبول مدارس لليهود ويصدر لليهود فى تركيا صحيفة أسبوعية باللغتين التركية واللاتينية تسمى هذه الصحيفة شالوم وأيضا هناك دورية شهرية تسمى "تيرجاكى" وقد أدى ازدهار العلاقات السياسية العسكرية بين تركيا وإسرائيل إلى تهيئة المجال المناسب لنشاط اليهود فى

تركيا وكانت العلاقات التركية الإسرائيلية على مدى العقد الأخير وخاصة العدة أعوام الماضية قد دخلت مرحلة جديدة من التعاون الذى كان دائماً يعتريه الضعف والقوة. وقد زاد حجم التجارة بين البلدين فى الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ١٩٩٥ من مائة مليون دولار إلى خمسمائة مليون دولار ووصل دفعة واحدة فى عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٦ إلى ٣ مليار دولار وقد وقعت إسرائيل مع تركيا اتفاقية تعاون عسكرى أمنى فى فبراير ١٩٩٧واتفاقية تعاون فى مجال مكافحة الإرهاب فى ديسمبر ٢٠٠٢ وفى هذه الدراسة سنقوم بالتعريف بالمجتمع اليهودى فى تركيا وتاريخ وجوده وتعداد سكانه والمراكز التعليمية والأنشطة الثقافية لليهود فى تركيا ووجودها ونفوذهم فى المراكز الاقتصادية التركية ومواقف يهود تركيا من إسرائيل والمحور العسكرى الأمنى التركى الإسرائيلى وسنبحث دور هذه الأقلية العرقية والمذهبية فى العلاقات التركية الإسرائيلية.

تاريخ وجود اليهود فى تركيا:

يرجع أول وجود لليهود فى الأناضول إلى القرن الرابع قبل الميلاد فى نواحى بحر إيجا حيث عثر على معبد فى نواحى بورسا جنوب شرق بحر إيجا، وفى الواقع تم اكتشاف أشياء قديمة فى الأجزاء الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية من تركيا، وكذلك أيضاً تم اكتشاف أعمدة برونزية فى أنقرة وكل هذا يؤشر لتاريخ وجود الأقلية اليهودية فى تركيا. وبالنسبة لتعداد اليهود المقيمين فى الأناضول حتى القرن الرابع عشر الميلادى لا توجد معلومات دقيقة، لكن بناء على الأبحاث التاريخية عندما فتح السلطان محمد الثانى أسطنبول كان تعداد الأسر اليهودية التى تم تسجيلها فى دفتر الجزية ١١٦ أسرة زاد هذا العدد فى عام ١٤٨٩ إلى ٢٢٠٧ أسرة كانت هذه الإحصائية تقريباً آخر إحصائية للسكان اليهود فى الإمبراطورية العثمانية، ويجب بحث سبب الهجرة الواسعة ليهود أوروبا إلى الأناضول فى الصحوة القومية ذروتها بعد صراع كبير فى عهد إمبراطور أسبانيا الكاثوليكى فرديناند ايزابيل"، هذه الفترة أدت إلى أفول نجم اليهود وأخيرا طردهم من أماكن عديدة فى أوروبا. وفى ربيع ١٤٩٢م أى بالتحديد بعد أن فصلت أسبانيا جرانادا عن الأندلس طردت أيزابيلة ملكة "أسبانيا" وزوجها فرديناند كل اليهود من الأراضى الأسبانية ومن جرانادا أيضا لأنها جزءاً من أسبانيا بسبب امتناعهم عن قبول المذهب الكاثوليكى ومعارضتهم لكنيسة أسبانيا والبرتغال وهيمنتها، وطبقاً لهذا الفرمان تم طرد كل اليهود المقيمين فى أراضى كاستيل كاتالونيا اراجون جاليا كادما يوركا ومنيوركا وباسك وجزر ساردينا وسيسيل فالنسيا بل وجزء من الأندلس ولم يعطوهم مطلقاً حق العودة وأمهلتهم إزابيل ثلاثة شهور حتى يغادروا أراضى الإمبراطورية الأسبانية. وليس هناك إجماع فى الرأى بخصوص تعداد الأسر المطرودة، ويرى بعض الباحثين أن تعدادها خمسين ألف أسرة بينما ترى جماعة أخرى أنهم ثلاث وخمسين ألف أسرة وكان المجتمع اليهودى فى أسبانيا أثناء النفى وقبل ذلك من بين مراكز تجمع اليهود الأكثر تقدماً والأكبر تعداداً وكان لهم عدداً من المراكز التعليمية المهمة "التلمودية" تعمل فى أسبانيا وكانت رئاسة أهمها للحاخام إسحاق أبو زائدة آب من أشهر حاخامات اليهود فى ذلك الوقت، وكذلك أيضا ظهر موشيه بن ميمون "ابن ميمون" العالم والطبيب وعالم التوراه من بين مجتمع اليهود فى أسبانيا، وأثناء النفى كان هناك أشخاص مشهورون آخرين أيضا كانوا يتولون مناصب مهمة فى بلاط أسبانيا على سبيل المثال يمكن الإشارة إلى الحاخام معير بلا مند من مستشارى إمبراطور أسبانيا وكذلك أيضا إسحاق ابراوانل الذى فر من قبضة إمبراطور البرتغال ولجأ إلى بلاط أسبانيا، وبعد فترة من الزمن تولى منصباً مهماً فى المحكمة الملكية بأسبانيا ودخلت مجموعة من اليهود المنفيين الإمبراطورية البرتغالية. لكن الجزء الآخر وكان معظمهم حدادين أوضاع عبروا البحر ودخلوا الأراضى العثمانية وكان السلطان بايزيد الثانى السلطان العثمانى الذى كان يعد نفسه فى ذلك الوقت لحرب ضد أوروبا المسيحية وكان فى حاجة ملحة للصناع قد رحب بقدوم اليهود المنفيين إلى الأراضى العثمانية ومعظم اليهود الذين دخلوا الأراضى العثمانية أقاموا فى الأجزاء الأوربية من هذه الإمبراطورية، ولهذا يسمى يهود تركيا بالسفرويين حيث إن معظمهم من اليهود الذي كانوا قد هاجروا من أسبانيا إلى إمبراطورية العثمانية (سافردى) فى اللغة العبرية تعنى أسبانيا. ومرة أخرى بدأ العصر النهبى لحياة اليهود فى أوروبا مع دخولهم الأراضى العثمانية لأن الإمبراطورية العثمانية فى عهدهم علاوة على الاتساع الجغرافى كانت تشتهر بالتسامح مع العرقيات والأديان والمذاهب المختلفة أيضا.

ويقال أن أولى أعمال الطباعة والنشر قد بدأت مع وجود اليهود السافرويين وكذلك أيضا بسرعة تغلغلوا فى مختلف الوظائف ومن بينها الجيش والطب فى الإمبراطورية العثمانية وأصبحوا أصحاب مناصب مهمة، وكذلك أيضا كان اليهود يديرون الجزء الأكبر من التجارة بين العثمانيين والدول المجاورة وبهذا الشكل استعادوا ثروتهم وقدرتهم المالية السابقة التى كانت قد فقدت بسبب ملكة أسبانيا. وكما قيل إن السلطان بايزيد الثانى نظراً لحاجته إلى الصناعة ومهارة الصناع اليهود رحب بوجودهم فى الإمبراطورية واستغل اليهود الفرصة المتاحة لاستعادة قوتهم المفقودة بالشكل الذى جعلهم علاوة على تجديد قوتهم المادية كانوا يقومون بتجهيز قوتهم المعنوية ووسعوا مراكزهم التعليمية والدينية ومعابدهم فى هذه البلاد وأرسل بايزيد الثانى فى القرن الخامس عشر سفن تسمى بسفن الرحمة لجلب وإنقاذ اليهود من محاكم التفتيش إلى

أسبانيا وأدى ذلك إلى وصول تعداد اليهود فى هذه الإمبراطورية إلى ٣٦ ألف نسمة. والواقع أن السلطان بايزيد الثانى بقبوله اليهود فى الأناضول أدى إلى بدء العصر الذهبى والازدهار لليهود وقد أقام اليهود المهاجرون إلى الإمبراطورية العثمانية فى الغالب فى مدن اسطنبول وأزمير وبورسا. ومنذ القرن الثامن عشر وما بعده أطلق الأتراك على يهود الإمبراطورية اسم "دونمه" ويجب أن يبحث سبب هذه التسمية فى بداية التاريخ حيث فى عام ١٦٤٨ كان هناك شخص يهودى يسمى الحاخام "شباط اى زيفى" الذى كان يعيش فى أزمير وادعى أنه المسيح ويريد أن يؤسس حكماً باسم إسرائيل فى القدس وادعاؤه هذا جذب بسرعة الدعم المالى الكبير من أراضى القدس وأوروبا وشمال أفريقيا لكن تحرك زيفى ثقل على السلطان العثمانى لأنه أدى إلى أن الإمبراطورية العثمانية لا تستطيع اخضاع أقلياتها الدينية تحت إشرافها ونتيجة لهذا تم إلقاء القبض على زيفى فى عام ١٦٦٦ ووضع أمامه طريقان الإعدام أو الإسلام فاختار زيفى الطريق الثانى ثم اعتنق أنصار زيفى بعد هذا التعامل الإسلام وأعلن عدد كبير من أنصاره ردتهم باعتبارها مهمة سرية والتزموا بأن يحفظوا أفكارهم وأهدافهم بشكل سرى ومنذ القرن الثامن عشر وما بعده لعب الـ"دونمه" دوراً مهماً للغاية فى الإمبراطورية العثمانية والواقع أنه منذ هذا الوقت فصاعداً استطاع الأشخاص الذين أظهروا الإسلام لكنهم فى الإصل كانوا يهوديين أن يحصلوا على مناصب رفيعة فى هذه الإمبراطورية وقد لعب هؤلاء الأشخاص باسم الإسلام دوراً كبيراً فى انهيار الإمبراطورية العثمانية، وبهذا الشكل فإن موجة التطورات والإصلاحات فى الإمبراطورية العثمانية التى كانت قد بدأت مع تولى السلطان محمد الثانى بعد خلع السطان مصطفى الرابع فى عام ١٨٠٧ قد أدت إلى أن يتم فى عام ١٨٦٥ تأسيس جمعية العثمانيين بشكل سرى فى اسطنبول وكان هدف هذه الجمعية تحويل الحكم الاستبدادى إلى ملكية نيابية ويجب اعتبار هذه الجمعية تقدماً لحركة الأتراك الشباب وكان موضوع القومية مهماً لدرجة أن بعض المستشرقين يعتقد أن القومية التركية قد ازدهرت بفضل مساعى عدد من الأوروبيين من أصل يهودى وقد ذكر برنارد لويس فى كتابه هؤلاء الأشخاص بالترتيب التالى: ارمانوس وامبرى ولئون كاهون وآرتور لحلى ديفيد، وقد أدى نشر الفكر القومى إلى الانهيار التدريجى للإمبراطورية العثمانية ويمكن اعتبار فصل اليونان وطلب هرتزل من السلطان عبد الحميد شراء أراضى فلسطين فى مقابل ديون الحكومة العثمانية قد كان فى اطار الجو الذى خلقه هؤلاء الأشخاص الثلاثة اليهود وبعد رفض السلطان عبد الحميد طلب هرتزل عملت الجمعية الماسونية التى كانت قد تأسست فى عام ١٧٨٣ فى اسطنبول وكان معظم أعضاؤها من يهود "دونمه" واستطاعوا أن يحصلوا على المناصب الرفيعة فى الإمبراطورية العثمانية على عزل السلطان عبد الحميد لأنهم كانوا يعتبرونه العائق الأساسى فى إنشاء دولة لليهود فى فلسطين وأخيراً عزلوه فى عام ١٩٠٩م وحتى مع قبل الحرب العالمية الأولى كان اليهود قد نموا وترعرعوا فى الإمبراطورية العثمانية ورويداً رويداً زادت قوتهم المادية وعلى اسرها زادت قوتهم ونفوذهم فى بلاط السلاطين العثمانيين لدرجة أنه فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عن طريق الناشطين الصهاينة والدعم الجاد من جانب اليهود فى سائر الدول الأوروبية قد طالبوا بتكوين وطن يهودى مستقل فى داخل البلاد الإسلامية وبناءً على شهادة التاريخ قوبل طلبهم بالرفض من جانب السلطان العثمانى السلطان عبد الحميد الثانى وقد أدت مقاومة عبد الحميد الثانى ضد اتحاد الصهيونية واليهود العثمانيين الذين كانوا طبقاً لرأيه يحاولون فصل بعض البلاد الإسلامية عن كيانها الأساسى أى الإمبراطورية العثمانية قد أدى فى النهاية إلى عزله فى عام ١٩٠٩م وتوضح المصادر التاريخية بشكل جيد أنه بعد عزله وأثناء حكم حزب الاتحاد والترقى زادت هجرة اليهود إلى فلسطين والواقع فإن سبب نجاح اليهود فى شراء أرض فى فلسطين التى كانت فى ذلك الوقت لازالت فى منطقة نفوذ العثمانيين يمكن فهمه جيداً فى إطار الوجود القوى ليهود "الدونمه" فى المناصب الحكومية الرفيعة وقد سمح لهم هذا بوضع قوانين لصالح اليهود حتى يتم شراء هذه الأراضى تحت غطاء شركات بأسماء أجنبية وقد كان قد الأمر مقدمة لتأسيس حكومة إسرائيل فى عام ١٩٤٨م وفى فترة معاداة اليهود فى عهد هتلر دعا كمال أتاتورك مؤسس حركة العلمانية فى تركيا اليهود بالتواجد والهجرة بشكل أكبر إلى تركيا لأجل ثلاثة أهداف محددة كانت هذه الأهداف عبارة عن:

١- إحداث تغيير فى النسيج المذهبى والتخفيف من الضغط الاجتماعى على الحكومة العلمانية فى تركيا.

٢- الاستفادة من الثروات المالية والقدرة الاقتصادية لليهود لحل مشاكل تركيا الاقتصادية .

٣- خلق اتصال مع محافل سلطة الليبراليين فى الغرب وخاصة الاستفادة من اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة وأوروبا.

وأثناء الحرب العالمية الثانية حيث لم يكن اليهود يشعرون فى أى دولة من الدول الأوروبية التى دخلت فى حرب مع ألمانيا النازية بالأمن والاستقرار كانت تركيا ملاذاً وملجأ لليهود الفارين من الدول الأوروبية فرنسا وأسبانيا والنمسا وإيطاليا وألمانيا ومرة أخرى يتكرر التاريخ بخصوص لجوء يهود الدول الأوروبية إلى الأراضى الإسلامية.

وقد أعلنت الحكومة التركية طوال الحرب العالمية

الثانية أن وصول كل اليهود الذين كانوا فروا من أيدى النازيين إلى الأراضى التركية هو أمر مسموح به ولا حرج فيه، وعلاوة على هذا كان عدد من الدبلوماسيين الأتراك فى الدول الأجنبية يقومون بإجراءات فعالية للمساعدة على هروب وهجرة اليهود إلى تركيا وعلى الرغم من أنه لم يذكر بوضوح الدافع الأساسى لهذه الاستضافة فى أى من المصادر والكتب التركية إلا أن الأمل فى احتمالية انتقال ثروات اليهود إلى تركيا شكل دافعاً مناسباً لمثل هذه الإجراءات، وعلى مدى الحرب العالمية الثانية كانت المجتمعات اليهودية فى تركيا وبلغاريا والمجتمعات الوحيدة للأقلية اليهودية التى ظلت بمأمن عن أحداث الحرب العالمية الثانية هذا فى حين أنه طبقاً لادعاءاتهم قد تم قتل كل أفراد المجتمع اليهودى فى اليونان تقريباً على يد النازيين، وبعد الحرب العالمية الثانية تركت الحكومة التركية باب هجرة اليهود إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة مفتوحاً تماماً لدرجة أن موجة هجرة اليهود الكبيرة إلى إسرائيل حدثت فى عام ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠ ويقدر العدد الفعلى لليهود الأتراك المقيمين فى الأراضى المحتلة بحوالى مائة ألف. ومع هذا فهم يكونون فقط ١/٢ ٪ من تعداد إسرائيل الذى يبلغ ستة ملايين نسمة.

السكان اليهود فى تركيا

كان مكتب تسجيل الجزية فى عهد السلطان محمد الثانى قد أعلن أن تعداد يهود الإمبراطورية العثمانية ٢٠٢٧ وفى عام ١٦٤٧ وطبقاً للإحصاء كان عدد اليهود يقدر بـ ٨٧٠٠ نسمة ويوضح مؤشر نمو هذه الأقلية أنه قبل عام ١٩٤٨ كان عدد يهود تركيا حوالى ٨٠ ألف نسمة وبالتزامن مع تشكيل الحكومة فى إسرائيل هاجر كثير من يهود تركيا وخاصة الطبقة الفقيرة والمتوسطة من هذه الأقلية إلى فلسطين لدرجة أنه لم يبقى من إجمالى ٨٠ ألف يهودى تركى فى أواخر عقد الأربعينيات من القرن العشرين سوى حوالى ٢٧ ألف نسمة واليوم يعيش معظم يهود تركيا فى اسطنبول والبقية فى مدن أزمير أنقره انطاقيا آدانا وبورسا. وطبقاً لآخر الإحصائيات الموجودة عام ٢٠٠٠م يقدر عدد اليهود فى تركيا بـ ٢٧ ألف نسمة أغلبيتهم أى ٢٤ ألف وخمسمائة نسمة يقيمون فى اسطنبول ومن هذا العدد حوالى عدة آلاف من يهود الأشكانازيين "يهود روسيا وبلغاريا" ويعيش ٢٥٠٠ يهودى فى أزمير وعدد أقل من آدانا وأنقر وبورسا وكانا كاله والإسكندرونه وعدة مدن أخرى فى تركيا ويشكل اليهود المسافرين حوالى ٩٦٪ من يهود تركيا والـ ٤٪ من الباقين من الأشكانيين الذين فروا هاربين طوال الحرب العالمية الثانية من الدول الأوروبية الغربية إلى تركيا. وفى عام ٢٠٠٤ قدر يهود الولايات المتحدة يهود تركيا بـ ١٧٩٠٠ نسمة وأنهم يشكلون أقل من ٠,٣٪ من تعداد سكان تركيا البالغ سبعين مليون وطبقاً لإحصاءات التركية يريد يهود تركيا جميعاً أن يدخلوا الاتحاد الأوروبى. جدير بالذكر أن يهود تركيا فى الغالب يحبون حمل جوازين ومن المؤكد أن الجواز الثانى ليس إسرائيلياً، وفى الواقع نشاهد تحت هذا الأمر هجرة يهود تركيا إلى أوروبا وهو نتيجة لانخفاض سكان يهود تركيا، ويعيش المجتمع اليهودى الصغير فى تركيا فى جمعية تقليدية ليبرالية ويتم تأمين نفقة مؤسساتهم ومنظماتهم باعتبارها مراكز مستقلة عن الحكومة عن طريق المساعدات المالية من الأعضاء.

ولغة يهود تركيا هى نوع من لغة عبرية خاصة تسمى "لادينو" وأخذوها من لغة يهود أسبانيا فى القرن الخامس عشر الميلادى وهى تتكون من عدة لغات أخرى، ومن المؤكد أن يهود تركيا الأشكانيزيين لا يزالون يتكلمون بنفس لغة المنشأ وهى لغة عبرية مخلوطة باللغة الألمانية، وفى هذه الأثناء يتحدث اليهود الجرتيين الذين يعتبرهم معظم اليهود زنادقة وكفرة باللغة اليونانية والجزء الأكبر من اليهود يتحدث اللغة التركية وجدير بالذكر أنه على العكس من المجتمعات اليهودية فى سائر دول العالم فإن مجتمعات اليهود فى تركيا تتكون من اليهود السافرويين والأشكانازيين والجرتيين ولا يميلون إلى التزاوج من بعضهم البعض، على سبيل المثال لا يتزوج السافرويون بالأشكانازيين ويفضلون أن يتزوجوا فيما بينهم.

المراكز التعليمية والأنشطة الثقافية لليهود فى تركيا

تعد اسطنبول أهم مركز لتجمع اليهود فى تركيا ويوجد بها ١٧ معبداً وقد أصبحت أراضى ومبانى هذه المعابد فى الغالب على شكل وقف لليهود، من بين هذه السبعة عشر معبداً هناك ثلاثة فقط تقدم الخدمات فى الأيام المقدسة لليهود وأيضاً فى فصل الصيف بعض هذه المعابد تحول فى الحقيقة إلى أماكن تاريخية وتعتبر بشكل ما ميراثاً ثقافياً لليهود على سبيل المثال يمكن ذكر معبد "أهريدا" فى منطقة بالات التى يرجع تاريخها إلى أواسط القرن الخامس عشر ومن أشهر معابد اسطنبول "نيفى شالوم وبيت الإسرائيلى وذو النارس" وله أربعة عشر باباً تستخدم على مدى العام ثلاثة فقط منها تكون نشطة فى فصل الصيف ويقع المدخل المركزى للحاخامات الأتراك بالقرب من معبد نيفى شالوم وتقع معابد أخرى أيضاً فى مدن أنقره وبورسا وازمير وكذلك أيضاً مقابر هاسكوى وكوج فكوك التى يرجع تاريخها إلى القرن الخامس عشر والسادس عشر ولازال اليهود يستخدمونها وكما ذكر سابقاً ففى الجو الليبرالى للحكومة العثمانية قام المجتمع اليهودى فى تركيا بإحياء قواه المعنوية وقدرته الفكرية وبتفعيل اليهود على مستوى المجتمع استطاع كثير منهم أن يتولى مناصب حكومية مهمة من بينهم جفى كامهى الذى دخل البرلمان التركى عن حزب طريق الحقيقة، وأسطنبول وأزمير هما مركزان مهمان لليهود يوجد فى كل واحد منهما مدرسة خاصة لليهود يتم فيها دورات تعليمية للتوراة "٣٥ ساعة فى الأسبوع" وقد تم تأسيس أول صحيفة لليهود فى

الإمبراطورية العثمانية عام ١٤٩٣ على يد ديفيد وصموائيل ابن نميسا، وهناك دورية شهرية تدعى "تير جاكى" وهى تصدر باللغة التركية فى أسطنبول أيضاً ومجلات لابويان اسبرانزا ولابورياد ولويزمته من بينالدوريات التى تصدر بشكل شهرى منذ عام ١٨٤٣ فى أزمير وكذلك أيضاً دورية أور إسرائيل التى تصدر منذ عام ١٨٥٣ وحتى الآن فى اسطنبول واليوم فإن يهود تركيا لهم نفوذ قوى فى الصحف والدوريات المشهورة مثل "مليت" و"حريت" و"صباح" ويمكن فى هذا الإطار ذكر سامى كوهن فى صحيفة مليت وفرائى الطون فى صحيفة حريت ومن الأشخاص المشهورين فى وسائل الإعلام التركية كذلك أيضاً يمكن ذكر عهدى ايكجى من مؤسسى صحيفة مليت وأحمد أمين بالمان رئيس تحرير وصاحب امتياز جريدة الوطنى وسابورتا من بين الكتاب المشهورين فى تركيا وطبقاً لتقرير جهاز الأمن التركى والذى طبع جزء منه فى تقرير فى مجلة ايكى بنيه "فإن المساهمين فى الشبكة التليفزيونية الخاصة "شوتى فى" على اتصال بالمحافل اليهودية العالمية، وطبقاً لهذا التقرير فإن هذه الشبكة التليفزيونية قد تم تأسيسها بعد حرب الخليج بمساعى كبيرة من جانب الولايات المتحدة والأوساط المالية من أجل الأنشطة الدعائية فى تركيا وقد اشترى ورثة أسرة إسحاق الطون وغيرير جارح جزءاً من أسهم قناة تليفزيونية "تى جى آرتى" التى كان مؤسسها شخص يدعى "أنور أورن".

وينشر المجتمع اليهودى فى تركيا كل عام تقويم الأعياد والأيام المهمة عند اليهود تحت عنوان تقديم المجتمع اليهودى بأعداد كبيرة ويتم توزيعها مجاناً على اليهود وينشر هذا التقويم من جانب المركز الحاخامى للمجتمع اليهودى التركى فى اسطنبول والمجتمع اليهودى فى تركيا طبقاً لقوانين هذا البلد ليس له حق تحصيل الضرائب من اليهود لكن توجد إمكانية دفع مساعدات مالية وتحصيل هذه المساعدات عن طريق الحاخام الأعظم وتوجد فى مدينة اسطنبول مستشفى سعته ٩٨ سريراً باسم "اورو حاحاييم" خاص باليهود كذلك أيضاً مستشفى سعة ٢٢ سرير "كاراتاس" فى بيكور أوليم "بأزمير خاص بالمجتمع اليهودى فى هذه المدينة. ومن المراكز الصحية اليهودية الأخرى توجد مصحات موسا وزكتيم "وعدد من المراكز لمساعدة الفقراء ومرضاهم والأطفال الأيتام وذوى الحاجة اليهود. وكذلك أيضاً تم إنشاء مؤسسات خيرية فى المدن الثلاث اسطنبول وأزمير وسالونيكا هدفها تلبية احتياجات حياة أبناء الأسر اليهودية واليوم توجد مؤسسة خيرية تسمى "نعيم أفيغدو غولريوز" يرجع تاريخها إلى سبعين عاماً تقدم الدعم المالى لفقراء اليهود الأتراك وتضم مدرسة جمعية يهود تركيا ٤٥٠ تلميذ فى اسطنبول يتم تدريس منهاجها باللغتين التركية والعبرية وقد تم افتتاح متحف اليهود فى تركيا بحضور كبار المسئولين الأتراك وقد أدى إلى إنشاء مؤسسة مركز عام ٥٠٠ التى كانت تقدم بالأنشطة الفنية ونشر الكتب وتفسير تاريخ اليهود فى تركيا منذ عام ١٣٠٠م وحتى الآن. وقد حضر مسعود بلمظ زعيم حزب "مام ميهام" ونائب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت فى مراكم افتتاح هذا المتحف الذى يشمل ذكريات اليهود على مدى الحرب العالمية الأولى والثانية وعام ١٩٤٨م وقال إن هذا المتحف هو دليل على تسامح تركيا مدى ٥٥٠ عاماً مع اليهود.

ويسمى الحاخام الأعظم فى تركيا بـ "حاخام باشى" وفى الوقت الحاضر يتولى الحاخام "إسحاق هالهوا" منصب الحاخام الأعظم لليهود الأتراك وتشتمل مجموعة حاخامات المجتمع اليهودى فى تركيا على المجالس التالية: الحاخام الأعظم وهو الحاخام الذى يقدم المشورة بخصوص القضايا الدينية، وهو مجتمع يتكون من ٣٥ حاخام يعملون فى القضايا الدينية وغير الدينية فى المجتمع اليهودى فى تركيا، وكذلك أيضاً لجنة تنفيذية من خمسة عشر شخصاً تتولى رئاسة المجالس واللجان السابقة الذكر عن طريق عقد انتخابات داخلية وبشكل غير معلوم.

نفوذ اليهود فى المراكز الاقتصادية التركية

النفوذ فى المراكز الصناعة والاقتصادية والعمل من أجل السيطرة على هذه المراكز كان دائماً من بين المساعى المهمة لليهود منذ وصولهم وإقامتهم فى المجتمعات المختلفة، ويعتبر التجار والصناع هم القلب النابض لأى مجتمع وكان اليهود يعملون من أجل السيطرة على المراكز الأساسية الصناعية والاقتصادية لخطوة أولى بقيادة العقول فى الدول التى تستضيفهم وبالنسبة لأنشطة المؤسسات والشركات اليهودية فى تركيا يجب الفصل بين فترتين كما فعلنا عند دراسة سكان هذه الأقلية، فى الفترة الأولى بعد تأسيس دولة إسرائيل بين عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٨٠ لم تحدث استثمارات مهمة فى تركيا بسبب هجرة اليهود إلى إسرائيل وكان اليهود يرجحون الانخراط فى الأنشطة الاقتصادية أكثر من الأنشطة الدعائية. ولم يقدموا على عمل مهم فى هذه الأعوام إلا على تأسيس شركة ملاحة فى اسطنبول واثنى عشر مصنعاً للحرير، لكن منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين تغيرت الأوضاع تماماً والتجار اليهود الذين كانوا يعملون على أن تبقى أنشطتهم بشكل غير معلوم قاموا باستثمارات واسعة مصحوبة بأنشطة دعائية وفى البداية تركز نشاط اليهود الأتراك على مجال صناعة النسيج ولكن بسبب التصديق على قانون ١٩٤٢ الذى صدق عليه البرلمان التركى طرح باسم "قانون الضرائب على الأموال" كان يتم تحصيل مقدار من ضرائب المواطنين الأتراك على أساس دينهم وكان بالنسبة للمسلمين ٥٪ ولغير المسلمين ١٠٪ ونتيجة لهذا كان التجار المسلمون يدفعون نسبة أقل من الأقليات المذهبية وبناءً على هذا القانون اتجه معظم اليهود إلى الاستثمار فى قطاع المنقولات ومن بين أثرياء العالم الذين لهم أعمال اقتصادية ضخمة فى تركيا ومجموعة صناعية "وهبى كوتش" وكوتش

نفسه ليس يهودياً لكنه يحظى بأهمية كبيرة نظراً لاستخدام اليهود فى قطاعات أساسية فى هذه المؤسسة الدولية ومن بين هؤلاء الأشخاص يمكن الإشارة إلى لاهيبا الملكى وإسحاق تاتيف رئيس شركة بيكر وإسرائيل مينيشه وإسحاق دى اسكينازيس وبرتى كيمينحى، وقد جاءت هذه الشركة فى عام ٢٠٠٣ برأسمال حوالى ١٢ مليار دولار فى المرتبة الثامنة والعشرين من بين خمسمائة شركة كبرى عالمية وقد استطاعت هذه المجموعة الصناع أن تكون أكبر شركة استثمار فى تركيا وكانت معظم أنشطة هذه المجموعة الصناعية تتركز فى قطاعات صناعة السيارات فورد والأدوات المنزلية والبضائع الاستهلاكية والطاقة والتشييد والتجارة وخدمات الاستثمار والسياحة. ومن الأثرياء اليهود فى تركيا أيضاً برناردنا حوم والتى كانت شركته من جملة شركات تصنيع السيارات الأول فى تركيا و "ألبرت بيلين" وهو صاحب شركة "شيماتك" وهى تعمل فى صناعة المواد الكيماوية و"ايساد بروخ" صاحب أكبر منظمة دعاية وإعلان و"ايلى اجمين" صاحب المؤسسات الدعائية الذى تسمى بابى الدعاية التركية و"اخوان ويتالى" و "البرت هيكو" وهم من اليهود الذين يعملون فى قطاع الملابس وهو معروف بسلطان الموضة فى تركيا ومن بين الأثرياء اليهود فى تركيا يمكن ذكر "ايشاك الطون" و"غيريرجارج" وهما يملكان شركة "آلاركو" وهى شركة اقتصادية منتجة لأجهزة وقطع غيار التبريد والتكييف بدأت نشاطها الاقتصادى فى عام ١٩٥٣ بمكتب واحد بسيط وموظفين وقليل من رأس المال هذه المجموعة الصناعية يوجد بها اليوم أكثر من ستة آلاف موظف تعمل فى مجالات مختلفة مثل التجارة والصناعة والسياحة والطاقة وإنشاء محطات الطاقة المائية، والمواد الغذائية البحرية والمشروعات الهندسية وتنمية الأراضى وأجهزة التبريد والتكييف. وفى إطار نشاط اليهود الأتراك فى قطاع السياحة وإنشاء المراكز الترفيهية وإنشاء الفنادق والتشييد وإنتاج الأدوات الصحية والتجميلية يمكن الإشارة إلى شركات آركو وكيسيكا التى تحظى بشهرة عالمية و"جاك كيمخى" مؤسسى المجموعة الصناعية "بروفيلو" التى تعمل فى إطار حركة التنمية الاقتصادية التركى كما أن شركة فورد ويستون هى من بين الشركات اليهودية الكبرى فى قطاع الهندسة فى تركيا وتعمل فى قطاع تصنيع السيارات و"برنارد ناحوم" هو من أثرياء اليهود فى تركيا وهو أحد الأعمدة الأساسية فى استثمار شركة كوتش الصناعية. واليوم يسيطر "جاك امبير يجر" على أكثر من ٨٠٪ من السوق الداخلية لشفرات "برما شارب" ويصدر انتاجها إلى أنحاء العالم. وكذلك أيضاً فإن يهود تركيا لهم باع كبير فى النسيج والقماش والحرير وصناعة الجلود ويمكن الإشارة إلى أشخاص مثل "نسيم كاسادر ودار بوليوى وباشار تشيكوا شويلى" واليوم ينشط يهود تركيا فى مختلف القطاعات فى البلاد مثل الصناعة والنسيج والملابس والمواد الكيماوية والإلكترونيات والسياحة والشركات المالية والفندقة ويشاركوا فى بعض الاستثمارات.

مواقف المجتمع اليهودى التركى حيال إسرائيل:

العلاقات بين تركيا وإسرائيل على مستوى علاقات ديبلوماسية كاملة وعلاوة على أن إسرائيل لها سفارة فى أنقره فإن لها أيضاً قنصلية فى اسطنبول بسبب تجمع اليهود هناك، وتركيا هى أول دولة إسلامية فى الشرق الأوسط اعترفت رسمياً بإسرائيل فى عام ١٩٤٩ وأقامت علاقات دبلوماسية مع هذا النظام لكن هذه العلاقات كانت على مدى الحرب الباردة باهتة وسرية وبعد انتهاء هذه الحرب تغيرت الأهمية الجغرافية والسياسية لتركيا فى الاستراتيجيات الأمريكية الكبرى وتحولت تركيا إلى مركز لتسهيل برامج الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من أن العلاقات التركية الإسرائيلية فى فترة الحرب الباردة كانت متأثرة برغبة الولايات المتحدة ووجهات نظر وأداء الحكومة العلمانية فى تركيا وكذلك أيضاً احتياج تركيا للاستفادة من اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة لتنمية العلاقات الاقتصادية العسكرية مع الولايات المتحدة لكن هذا الموضوع أخذ أبعاداً أكثر تعقيداً وتنوعاً بعد الحرب الباردة وفى هذه الفترة إزدهرت جداً العلاقات الإسرائيلية التركية وعلاوة على العلاقات الثقافية وتبادل السياحة بين البلدين تمت مؤخراً مساع واسعة النطاق بخصوص تنمية التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والصناعية وفى هذه الأثناء كانت مواقف يهود تركيا حيال إسرائيل التأييد الدائم لسياسات إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وأثناء الإشادة بسلوك الساسة الأتراك فى كل العهود تجاه الأقلية اليهودية وفى نفس الوقت بالإشارة إلى الحجم الكبير لهجرة اليهود الأتراك إلى إسرائيل والتى تمت فى الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠ يذكر اليهود الأتراك أن هذا السيل من الهجرة هو بسبب الميل القلبى إلى كل يهودى للحياة فى الوطن الأم فقط ويشكل المجتمع اليهودى فى تركيا نسبة مئوية صغيرة من تعداد تركيا البالغ ٧٠ مليون ويهود تركيا بالنظر إلى ما تقدم ذكره بخصوص ايوائهم من قبل السلطان العثمانى وتخليصهم من آلة النازيين الحربية يعتبرون أنفسهم مدينون إلى أبعد حد للأمة التركية، وفى نفس الوقت يعتقدون أنهم كيهود يرتبط وجدانهم بأرض الميعاد إسرائيل وأنهم قد حافظوا عليه طبقاً لتعاليم التوراه لكنهم يشعرون بالتضامن بالنسبة للأمة التركية أيضاً. يقول اسحاق هالوا الحاخام الأعظم بمعبد أسطنبول فى الحديث الذى أجراه فى صحيفة "تركش تايمز" فى امايو ٢٠٠١ عن علاقة يهود تركيا بإسرائيل. كان يهود تركيا منذ عهود بعيدة تربطهم علاقات وأواصر دينية وعقائدية عميقة بإسرائيل وتستطيع تركيا فى هذه الأثناء لتوطيد علاقاتها مع إسرائيل أن تعتمد على وجود مثل هذه الأواصر فى مجالات متعددة ثقافية واجتماعية وأشار فى



موضع آخر من حديثه مع "تركش تايمز" إلى العلاقات الحسنة بين اليهود والمسلمين فى داخل تركيا ويطلب من جيران تركيا العرب أن يحذوا حذو تركيا فى إقامة علاقات مع اليهود وإسرائيل. ويجب بحث زيادة الإجراءات الوقائية التى اتخذها يهود تركيا فى أماكنهم علاوة على هجمات ١٩٨٦ فى تفجيرات ١٣ ، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣ التى وقعت أمام معبد نيفى شالوم وبيت الإسرائيلى والتى أدت إلى مقتل ستة من اليهود و١٧ من غير اليهود وجرح ٣٠٠ شخص والواقع أن التفجيرات التى وقعت أدت إلى تفاقم شعور اليهود بالغربة فى هذا البلد. من ناحية أخرى فإن تنامى المشاعر المعادية للولايات المتحدة والغضب الناجم عن قتل الإسرائيليين للفلسطينيين قد خلق حياة مليئة بالقلق بالنسبة ليهود تركيا، هذا فى حين أن معظم يهود تركيا يعارضون سياسات حكومة إسرائيل لكنهم لاينكرون هذه الحقيقة أنهم يدفعون ضريبة العلاقة غير المرغوبة الجنسية والدينية مع إسرائيل، وفى هذا الصدد يقول سابورتا العضو البارز فى الجماعة اليهودية التركية "بسبب الأزمات والمشاكل القائمة فى العالم تزايد التهديدات يوماً بعد يوم وقد أدى هذا الأمر إلى النظر بعين واحدة إلى كل يهود العالم والنتيجة الآن هى أن اليهود الأقلية هم الهدف الأساسى للهجوم وقد اعتبر بعض المحللين اليهود أن هذا النوع من الإجراءات قد خلق نوعاً من الخوف فى المجتمع اليهودى أدى إلى هجرة هذه الأقلية".

المحور العسكرى الأمنى التركى- الإسرائيلى:

بدأت المحادثات التركية الإسرائيلية لإقامة علاقات عسكرية أمنية وعقد اتفاقيات عسكرية لأول مرة فى عهد اسحاق رابين فى عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وقد سافرت تانس تشيلر رئيسة وزراء تركيا فى ذلك الوقت لأول مرة إلى الأراضى المحتلة فى عام ١٩٩٤ وفى فبراير وأغسطس من عام ١٩٩٦ وقع مسئولو البلدين اتفاقيتين سريتين، وبناء على الدستور التركى فإن كل المعاهدات الدولية يجب أن يصدق عليها البرلمان التركى وأن تنشر فى الجريدة الحكومية لكن أى من معاهدات أنقرة - تل أبيب لم يتم تقديمها للمجلس للتصديق عليها، ومن المؤكد أن المؤيدين كانوا يعتبرون هذا الأمر سرى للغاية ويبررون هذه الاتفاقيات، وفى هذا الاطار وفى عام ١٩٩٤ وفى عهد رئاسة وزراء تانس تشيلر أسس الموساد معسكراً فى تركيا هدفه تدريب فرق خاصة لمواجهة الإرهاب وفى هذه الفترة عندما كانت تركيا واقعة تحت ضغط مقاومة أكرا وتركيا تم تأسيس هيئة تجسس مشتركة لمواجهة الأزمات فى العالم العربى والشرق الأوسط وقطاع آخر من الأنشطة العسكرية الاستخباراتية التركية والإسرائيلية فى هذه الفترة والتى أدت إلى حصول تركيا على معلومات قيمة من الموساد حول نشاطات الأكراد فى تركيا والدول المجاورة وفى عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨ وقعت إسرائيل وتركيا أكثر من ٣٠ اتفاقية عسكرية وغير عسكرية وزار ٦٠ وفداً من الجانبين عواصم كلا البلدين.

وفيما يلى جزء من مضمون الحلف الاستراتيجى بين تركيا وإسرائيل المنعقد فى عام ١٩٩٦:

١- مشروع تجديد ٥٢ طائرة اف٤ بقيمة ٦٠٠ مليون دولار ، تجهيز وتحديث ٥٦ طائرة اف٥ وتحسين ٦٠٠ دبابة ام ٦٠ مشروع انتاج ٨٠٠ دبابة إسرائيلية ميركافا مشروع مشترك لانتاج طائرة استطلاع بدون طيار - مشروع مشترك لانتاج صواريخ جو أرض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لمدى ١٥٠ك م.

٢- التدريب المشترك على تحليق مقاتلات البلدين فى أجواء بعضهما البعض من دون التزويد بالسلاح .

٣- عقد مناورات مشتركة جوية وبحرية وبرية.

٤- تبادل المعلومات العسكرية والأمنية بخصوص القضايا الحساسة مثل إيران والعراق وسوريا.

٥- تأسيس كلية للأمن وعقد حوارات استراتيجية بين البلدين.

٦- التعاون الاقتصادى والتجارى والصناعى والعسكرى.

٧- التدريب على حراسة الحدود .

كانت اتفاقية عام ١٩٩٦ منعطفاً فى مسيرة تنمية العلاقات العسكرية الأمنية بين تركيا وإسرائيل وكانت النتيجة النهائية لزيارات المسئولين الإسرائيليين منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٩ لتركيا الاتفاق فى المجالات التالية التى تحظى بأهمية استراتيجية :

١- بيع ماء نهر مانا وجات لإسرائيل.

٢- تحديث ألف دبابة فى الجيش التركى بقيمة ٧٥ مليار دولار .

٣- إلغاء اتفاقية مع فرنسا لتصنيع قمر صناعى للتجسس لحساب تركيا واسنادها لإسرائيل.

٤- المشاركة فى المشروع الصناعى الزراعى جنوب الأناضول والذى يسمى جاب.

٥- إنشاء منطقة تجارة حرة.

٦- افتتاح مكاتب للموساد فى تركيا.

وقد رفعت هذه الاتفاقيات بشكل كبير من مستوى العلاقات بين إسرائيل وتركيا لدرجة أنهم يعتبرون أنفسهم شركاء استراتيجيين فى المنطقة.

ويمكن تلخيص أهداف تركيا من التحالف مع إسرائيل بالشكل التالى:

١- أحد الخلافات بين تركيا وسوريا قائم على ماء نهر الفرات والمشروع العمرانى جنوب شرق الأناضول المسمى جاب وانشاء سدود عديدة على هذا النهر ، حيث إن ماء هذا النهر قبل أن يصل إلى العراق وسوريا يتم تخزينه فى سدود تركيا ومن مواضع الخلاف الأخرى بين دمشق وأنقره دعم دمشق لحزب العمال الكردستانى "ب ك ك" الموضوع الخلافى الثالث هو محافظة الاسكندرونة مع هاتاى التى قامت تركيا بضمها إلى أراضيها فى عام ١٩٣٩ وتطالب سوريا ب استردادها، بناء على هذا تحاول تركيا عن طريق

التحالف مع إسرائيل أن تضغط على سوريا لحل الخلافات بالشكل الذى يؤمن مصالحها المحضة.

٢- إمكانية حصول تركيا على تجهيزات عسكرية عن طريق إسرائيل.

٣- إمكانية مواجهة التهديدات المحتملة من جانب اليونان وسوريا.

٤- سعى تركيا للعب دور إقليمى ومن ذلك عملية سلام الشرق الأوسط.

٥- العمل على الوصل إلى الاتحاد الأوروبى للاستفادة من نفوذ اللوبى الإسرائيلى.

أما عن أهداف اسرائيل أيضا من التحالف والاتفاق العسكرى الأمنى مع تركيا فهو عبارة عن:

١- تريد إسرائيل من التعاون العسكرى مع تركيا أن تضع حكومات المنطقة بشكل دائم فى حالة من القلق والإحساس بالخوف.

٢- الاستعداد لهجوم محتمل مشترك ضد سوريا.

٣- الحصول على معلومات أكثر حول أنشطة إيران وسوريا عن طريق محطات الإنذار المبكر بواسطة التعاون مع تركيا.

٤- المساهمة فى برنامج تحديث الجيش التركى والحصول على دخل حوالى ٣٦ مليار دولار.

٥- تقوية السيطرة على شرق البحر المتوسط.

٦- الاستقرار فى القواعد الجوية التركية حتى تعوض المطارات التى فقدتها فى صحراء سيناء.

٧- الاستفادة من مصادر المياه التركية حتى تحل مشكلة السيطرة على الماء فى بحيرة طبرية السورية. وبهذا الشكل تصبح المصادر المائية التركية بديلة المياه طبرية.

٨- الأهم من كل هذا أن إسرائيل تعتزم الخروج من أزمتها السياسية والاقتصادية عن طريق العلاقات السياسية والعسكرية مع تركيا.

٩- إمكانية ضبط واحتواء تهديدات إيران فى المنطقة عن طريق تركيا.

١٠- التغلغل فى جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز عن طريق تركيا.

وقد أعربت تركيا على مدى العدة أعوام الأخيرة عن قلقها من إجراءات إسرائيل فى المنطقة ومن بينها دعم إسرائيل تأسيس بنك فى السليمانية واعطاء قروض للأكراد لتشجيعهم على شراء أراضى فى شمال العراق وقد أدت هذه التحركات إلى أن تعرب أنقرة فى أكثر من مناسبة عن قلقها من سياسات الإسرائيليين فى شمال العراق، وكذلك أيضا هناك عامل آخر أدى إلى زيادة قلق الأتراك وهو قيام اليهود بتوطيد سيطرتهم فى الأراضى التركية وقد أقدم النظام الإسرائيلى على شراء أراض على ضفتى دجلة والفرات، وعلى هذا الأساس قام ٦٠ مواطناً يهودياً من يهود الأتراك بشراء عشرات الآلاف من الأمتار من أراضى المنطقة التابعة للمشروع العظيم سدود جنوب شرق الأناضول "جاب" بقيمة تفوق القيمة الحقيقية.

تقع هذه الأراضى على ضفاف نهر دجلة والفرات وفى محافظات اديمان وديار بكر وغازى عنتب وماردين وسيرت وآروفا وشهر ناق وتبلغ مساحة الأراضى المشتراه من جانب يهود تركيا والذين هم فى الواقع اسرائيليون أكثر من ٤١٣ كيلو متر مربع من الأراضى الواقعة فى مشروع الأناضول وهى تعادل نصف مساحة اسطنبول أكبر مدينة فى تركيا، وعلاوة على هذا فإن وجود أجهزة استخبارات الولايات المتحدة وإسرائيل فى ديار بكر فى جنوب تركيا قد ضاعف من هذا القلق. وهؤلاء الجواسيس غالباً ما يقدمون أنفسهم كممثلين للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وتجار وموظفين فى المنظمات الدولية. وفى اللقاءات التالية بين المسئولين الإسرائيليين والأتراك وخاصة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠٢م تركزت محادثات الجانبين حول المباحث الاستراتيجية فى المنطقة والإرهاب وكان توقيع اتفاقية التعاون لمكافحة الإرهاب فى ديسمبر ٢٠٠٣م نموذجاً واضحاً على هذا وكان المسئولين الأتراك وخاصة بعد فوز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان قد وفقوا أوضاعهم مع اتجاهات معادية لإسرائيل وبانتقاد اعتداءات النظام الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى وصفوا هذه الإجراءات بأنها إرهاب دولى ولهذا فإن الخلافات بين تركيا وإسرائيل بمرور الأيام أصبحت تأخذ شكلاً علانية وأبعاداً أكبر هذه الخلافات عبارة عن:

١- فى حين أن تركيا على المستوى الاقليمى تعتبر علاقاتها مع إسرائيل هامة لتقوية عنصر الردع أمام سوريا، تسعى إسرائيل لحل مشاكلها مع سوريا وهذا سيكون مشكلة بالنسبة لتركيا، ولهذا السبب فإنه بالتزامن مع المساعى السرية لحل مشاكل سوريا وإسرائيل تعتزم تركيا حل مشاكلها مع سوريا بتغيير توجهاتها نحو سوريا.

٢- تعتبر تركيا خطر تقسيم العراق تهديداً بالنسبة لها وقد كانت السياسة التركية حتى الآن هى دعم وحماية وحدة العراق لأن تشكيل حكومة كردية فى شمال العراق يعتبر خطراً كبيراً بالنسبة للأمن القومى التركى هذا فى حين أن سياسة إسرائيل العامة هى إضعاف العراق وتقسيمه.

٣- تعتبر إسرائيل ولأسباب كثيرة أن إيران تمثل تهديداً عليها فى المنطقة فى حين أن تركيا ليس لديها نفس الرؤية وتعتبر إيران فرصة من الممكن عن طريقها أن تحصل على مصالح اقتصادية وسياسية فى المنطقة.

٤- لا تدعم إسرائيل سياسة تركيا فيما يخص الأكراد وتركيا نظراً لضغوط اجتماعية تعارض سياسة إسرائيل فيما يخص الفلسطينيين وخاصة سياسة القمع والقتل.



افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر أرديبهشت ١٣٨٦هـ.ش. الموافق أبريل/مايو ٢٠٠٧م

إعداد: أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

كان الشأن الداخلي أهم موضوع في اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر أرديبهشت ١٣٨٦هـ.ش. الموافق أبريل/مايو ٢٠٠٧م، مع مرور عامين على تولى الحكومة التاسعة، حكومة الرئيس محمود أحمدى نجاد، وما حققته من إنجازات، وما تخلف لديها من مشاكل، وتقييم أسلوب عملها في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، فضلا عن السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالعراق والملف النووى والعلاقات الإقليمية والتحديات الأمريكية والغربية. إضافة إلى اهتمامها بانتخابات رؤساء المدن، والممارسة الديمقراطية عبر مجالس المدن.

انعكس في افتتاحيات الصحف هذا الشهر احتدام الخلاف حول موضوع البنزين الذى يشكل عصب الحركة في الاقتصاد الإيرانى باعتبار أنه على الرغم من أن إيران لها باع طويل في صناعة تكرير النفط، إلا أن إنتاج مصانعها من البنزين لا يكفى استهلاكها المحلي، وتضطر إلى استيراد كميات كبيرة منه من الخارج، ولما كانت الحكومة تقوم بدعم البنزين، فإنه يشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة، وقد وضعت حكومة الرئيس أحمدى نجاد عددا من الحلول لهذه المشكلة، إلا أن هذه الحلول أثارت جدلا كبيرا في الأوساط المختلفة، وعلى صفحات الجرائد، مما أدى إلى تأخر إقرار مجلس الشورى الإسلامى لموازنة هذا العام، ثم أقرها باستثناء موضوع البنزين، حيث ظلت المناقشات مستمرة حوله في المجلس وعلى صفحات الجرائد مدة طويلة، انتهت بإدخال تعديل على مقترحات الحكومة، يقلل من كمية استهلاك البنزين، وبالتالى يقلل من أعباء دعمه. وقد أثنت الصحف ذات التوجه الأصولى مثل صحيفة كيهان وصحيفة رسالت

وصحيفة جمهورى اسلامى فى افتتاحياتها خلال النصف الأول من هذا الشهر على جهود مجلس الشورى الإسلامى وحكومة الرئيس أحمدى نجاد فى معالجة قضية البنزين، فى حين انتقدت الصحف ذات التوجه الإصلاحى مثل صحيفة الشمس (آفتاب) وصحيفة التضامن (همبستكي) وصحيفة الاعتماد الوطنى (روزنا) وصحيفة اطلاعات وصحيفة الشرق (بعد عودتها للصدور) فى نفس التواريخ تباطؤ مجلس الشورى الإسلامى فى معالجة المسألة، كما انتقدت اقتراحات الحكومة لحل المشكلة.

على أن الصحف جميعها لم تنكر ديناميكية الحكومة وحركتها السريعة فى خدمة المواطنين، وحل المشاكل، وسرعة اتخاذ القرارات، وإن كانت الصحف ذات التوجه الإصلاحى لم تتوقف عن اللمز إزاء قلة خبرة بعض الوزراء، ونقص الدراسات التى تسبق اتخاذ القرارات والخطوات التنفيذية.

اهتمت الصحف هذا الشهر بمؤتمر شرم الشيخ حول العراق، وانعكس فى افتتاحياتها، وكان واضحا وقوف الصحف جميعها موقفا منصفا من الحكومة، مع تباين موقفها إزاء التعامل مع أهمية المؤتمر، والحوار الذى دار فيه والنتائج التى تمخض عنها، فأوضحت الصحف كيف كانت إيران ترفض من البداية حضور مؤتمر شرم الشيخ باعتبار أنه سيكون مثل المؤتمرات السابقة لا يقدم سوى اقتراحات، لأنه ليست هناك دلائل تشير إلى معالجة القضية المركزية وهى احتلال العراق، بل إن إيران اعتبرت هذا المؤتمر أشبه بمصيدة أمريكية لدول الجوار، تغطى به فشلها فى معالجة الأوضاع فى العراق، وتزايد عدد القتلى من الجنود الأمريكيين. وأرادت إيران الحصول على ضمانات، عندما طالبت بالإفراج عن دبلوماسييها الذين اعتقلتهم القوات الأمريكية فى أربيل، وإعادة فتح قنصليتيها فى السليمانية وأربيل دون تعرض لدبلوماسييها، وقد توسط رئيس وزراء العراق حتى سمحت الولايات المتحدة بزيارة أسر الدبلوماسيين لهم كمؤشر لإمكانية الإفراج عنهم، وإمكانية افتتاح القنصليتين الإيرانيتين فى السليمانية وأربيل، وهو ما دفع إيران إلى تغيير موقفها من المؤتمر، باعتبار أن لقاء لاريجانى والمالكى أزال الغموض فى بعض النقاط، وأن الموقف الأمريكى يتجه إلى الإيجابية، وإن كان هذا لم يمنع وزير الخارجية الإيرانى من مهاجمة وجود الجيوش الأجنبية فى العراق، والمطالبة بتحديد جدول زمنى لانسحابها، رغم الضجة الإعلامية التى أثيرت حول إمكانية لقاء وزيرى الخارجية الإيرانى والأمريكي، وما يمكن أن يحقق من نتائج إيجابية سواء بالنسبة إلى العراق أو العلاقات الثنائية أو الملف النووى الإيراني. وقد عالجت الصحف موقف وزير الخارجية متكى عندما سارع بالخروج من حفل العشاء الختامى بدعوى اعتراضه على عازفة الكمان التى ترتدى ثيابا وصفها بالفاضحة. وكان تعليق المتحدث الرسمى الأمريكي، وما يحويه من معاني، فهل يخاف الوزير متكى من تداعيات حضوره مأدبة العشاء مع ما يوجد فيها من أشياء ربما لا تتفق مع قيم الحكومة الإيرانية، مثل تناول المشروبات الروحية أو الرقص أو الغناء أو عدم ارتداء النساء الحجاب، وسفورهن المخل بالآداب؟ أم أن الوزير خشى من تداعيات جلوسه إلى جانب وزيرة الخارجية الأمريكية، مع الموقف المتشدد فى المؤتمر إزاء عدم حسم موقف القوات الأمريكية فى العراق. ومن ثم عبرت الصحف عن خروج متكى من المأدبة بأنه يمثل التعقيد فى الموقف الإيرانى الأمريكى من العراق، وتعليق المتحدث باسم الخارجية الأمريكية استثمار لهذا الموقف، ورسالة موجهة إلى إيران، بأنه ليس هناك ما تخشاه من التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، فوجودها فى العراق يماثل وجود القوات الأمريكية، وأن الوجود الأمريكى ليس مرتبطا بالعراق وحده، بل هو مرتبط بمشروع الشرق الأوسط الجديد كذلك. وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت هذه الرؤية بدعوة إيران للمباحثات الثنائية حول العراق، ولم يكن أمام إيران إلا الموافقة على الحوار الثنائي، حتى تزيل آثار الصورة التى حاولت الولايات المتحدة أن ترسمها للتعنت الإيراني، وامتدحت تعقيب الزعيم خامنئى على الموافقة بأنه إلزام الولايات المتحدة الحجة من أجل تحقيق الأمن فى العراق، وهو ما فسره الأصوليون المتشددون بأنه رفض للمباحثات من جانب الزعيم (انظر صحف الأصوليين كيهان ورسالت وجمهورى اسلامى فى أعداد ١٧و١٨و٢٠٠٧/٥/١٩م)، فيما وصفه المعتدلون بأنه موافقة (انظر صحف الإصلاحيين آفتاب وهمبستكى واعتماد وروزنا واطلاعات فى نفس التواريخ).

تابعت افتتاحيات الصحف الأحداث الدامية فى كل من العراق وفلسطين، وعبرت عن الموقف الإيرانى بشأنها، وهو موقف ثابت يدعو إلى نبذ العنف، والتوسل بالحوار لإقرار الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية. فضلا عن متابعتها للأوضاع فى الشرق الأوسط، والانتخابات الفرنسية، والموقف السياسى فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.



إيران والعلاقات مع مصر

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

فى المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد فى ختام زيارته لدولة الإمارات، سأله صحفى عن إعادة العلاقات مع مصر، فأجابه على الفور بأن إيران مستعدة لفتح سفارتها فى مصر قبل انتهاء وقت العمل الرسمى اليوم، إذا كانت مصر مستعدة. ربما يكون هذا هو السؤال الوحيد الذى لم يتردد أحمدى نجاد فى الإجابة عنه بحماسة، وهو ما يطرح التساؤل حول ما يريده أحمدى نجاد، وما تريده إيران من مصر؟ لا شك أن قراءة سريعة فى المشهد على الساحة السياسية الإيرانية، تبين أن نظام الحكم فى إيران دخل حلقة جديدة فى متوالية التغيير، تشير إلى تفكك التكتلات الموجودة، وظهور تكتلات جديدة ذات توجهات جديدة واستراتيجيات وسياسات جديدة، أهمها تكتل الأصوليين المستقلين، وهو الذى أثبت نجاحه فى انتخابات رؤساء المدن، خاصة العاصمة طهران. ومع التحولات الداخلية بدأت منظومة جديدة للسياسة الخارجية ترتكز على أن السياسة فن، وبالتالى تعديل الخطوط الحمراء فى العلاقات الدولية، ودعم العلاقات مع دول الجوار، واكتسبت هذه المنظومة مع الإنجازات التى تحققت، الثقة فى النفس عند التعامل مع الأطراف الخارجية إزاء الدعم الشعبى للسياسة الخارجية، مع التزود بالمعرفة الدقيقة للتعقيدات فى السياسة وخاصة البعد الخارجي، والبعد عن التسطيح وتبسيط الأمور والسذاجة فى التعامل، وتوحيد الخطاب السياسى فى التعامل مع الأطراف الخارجية. لذلك حدث تطور فى المفاهيم الأساسية للسياسة الخارجية من خلال فكر الدكتور على أكبر ولايتى مستشار الزعيم للعلاقات الخارجية، الذى اعتمد على فكر المعتزلة فى تحديد موقع الدول والشعوب والمنظمات غير الثورية من النظام، وأدخل أسلوب المبادأة كأصل إجرائي، فى سعيه للتقارب مع معطيات دول المنطقة، وتشير التوقعات إلى اتجاه الرئيس أحمدى نجاد إلى إعادة الدكتور ولايتى إلى الحكومة، حيث يعرض عليه منصب مساعد أول رئيس الجمهورية، وإدارة السياسة الخارجية، لذلك تمثل حركة الرئيس الإيرانى فى اتجاه تعزيز دعوة طهران لإقامة "شرق أوسط إسلامي" اتجاها معتدلا فى علاقاته مع دول الجوار، وخاصة الدول العربية والخليجية. وهو يعتقد كأصولى أن قوة إيران تزيد مع وجودها ضمن تكتل عربى إسلامي. وأهمية طرح هذا الموضوع تأتى فى الوقت الذى تطرح فيه إيران نفسها كقطب فاعل فى المنطقة، بعد أن حققت نجاحات عدة فى مجالات مختلفة خاصة على الصعيدين السياسى والعسكري.

وفى إطار الأهداف الإيرانية على المستوى الإقليمى يطرح ولايتى فكرة إعادة تعريف القضايا العالقة بين إيران ودول العالم، من منطلق أن صانع القرار لا يركب المخاطر فى القضايا التى يسعى فيها للحصول على مكاسب معينة، والعكس بالنسبة للقضايا التى يمكن أن يخسر فيها شيئا، كما أن إعادة تعريف القضايا يساعد على إخراجها من الطريق المسدود إلى طريق الحل، وقد تحددت العناصر التى تطرح على الساسة الإيرانيين لإعادة تقييم دور إيران تجاه النظرة الأمنية الجديدة السائدة فى العالم بعد التطورات الأخيرة، وقد نجحت هذه الطريقة مع مشكلة بحر قزوين والعلاقات مع آذربيجان وتركمانستان. وهذا يشير إلى أن نوعا من تغير الرؤية، قد أحدث تحولا تدريجيا عن الثوابت فى

سياسة أحمدى نجاد، خاصة بعد النجاح الذى تحققه جولات زعيم الإصلاحيين الرئيس السابق محمد خاتمى إقليميا وعالميا، مما أدى إلى اشتعال التنافس بين المحافظين والإصلاحيين حول تولى إدارة النظام، وتعتبر مصر ورقة رابحة فى هذا السباق، خاصة وأن الاستقبال الطيب الذى لقيه خاتمى فى مصر قد أكد هذه الحقيقة، فكانت زيارة أحمدى نجاد لدولة الإمارات، وهى أول زيارة لرئيس إيرانى لها، ردا على جولة خاتمي، ومحطة للتقارب مع مصر.

ولاشك أن أحمدى نجاد من الشخصيات المبهرة التى أصبح لها ثقل كبير على الساحة السياسية والإدارية فى إيران، حيث أثبت بنشاطه الوثاب وحركته الدائبة وفكره الابتكارى أنه يقدم نوعا جديدا من الإدارة، يتميز بالشفافية وطهارة اليد، مؤكدا ضرورة أن تكون لإيران علاقات طيبة مع جميع دول العالم، وأن تتحاور معها من خلال المنطق، وأن تجعلها تقبل بحقوق إيران الطبيعية والقانونية، وتتعاون معها، وهو بطبيعة الحال لا يستثنى الولايات المتحدة من ذلك، ويؤكد أن التعامل مع الولايات المتحدة سيكون على أساس المبادئ والمصالح والأهداف القومية الهامة، مع تغيير أساليب التعامل حسب مقتضيات الظروف.

كما يدرك أحمدى نجاد فى حماسه لإعادة العلاقات مع مصر أن التواصل كان أكثر فائدة للطرفين، لأنه يستهدف تجنب الفهم الخاطئ والأسلوب الانفعالى فى تحليل سياسات الآخر الداخلية والخارجية، واحترام مبادئ وقيم ومواقف الآخر، وإنهاء المنافسة القطبية، والمواجهة مع الآخر، وجعل التعاون بديلا عنها، ويعمل على حل المشكلات المعقدة، وإقرار الأوضاع المناسبة لدعم السلام والأمن والصداقة فى المنطقة.

ورغم أن الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصرى قد أكد أن الرئيس مبارك مهتم شخصيا بعودة العلاقات مع إيران، بدليل استقباله للرئيس السابق محمد خاتمي، وللوفود الإيرانية التى تأتى لزيارة مصر، وكذلك تصريح السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصرى بأن إزالة اسم خالد الاسلامبولى وصورته الجدارية عن أحد شوارع العاصمة طهران يمثل حل ٩٠٪ من المشاكل الموجودة بين مصر وإيران، وأن الدكتور على لاريجانى أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى الإيراني، قد أكد إيجابية عودة العلاقات الطبيعية مع مصر، وأن شروطا وملاحظات ينبغى أن يبحثها الطرفان قبل ذلك، إلا أن هناك الكثير من القضايا التى ينبغى بحثها، ليس على سبيل تبادل الرأى واكتشاف قناعات كل طرف فحسب، وليس لأن هذه القضايا قد فرضت نفسها على ساحة المنطقة فقط، بل لأن بحثها أصبح ضرورة وطنية وعربية وإسلامية، خاصة المشروع النووى الإيرانى الذى يسبب القلق لدول الخليج وعدد من الدول العربية، بنفس القدر وربما أكثر مما يسببه للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، قضية العراق وموقف الطرفين من تحقيق الأمن والاستقرار فيها بين السنة والشيعة. ومسيرة السلام فى الشرق الأوسط والتى كانت السبب الرئيسى فى قطع العلاقات مع مصر. ومع وجود بعض التحفظات لدى عدد من الأصوليين المتشددين، باعتبار أن مصر لم تغير سياستها تجاه معاهدة كامب ديفيد التى كانت سبب قطع العلاقات معها، وإن شرطها بإزالة اسم وصورة شخص يعتبره العامة بطلا إسلاميا عن أحد شوارع العاصمة، يمثل تحديا للشعور الوطنى والإسلامى العام، وهو ما ينبغى بحثه فى مقارنة بين متطلبات عودة العلاقات والمصالح الوطنية الإيرانية على المستوى الإقليمى والدولي. ومن هنا فقد دار جدل فى مجلس الشورى الإسلامى حول تصريح الرئيس الإيرانى حول الاستعداد الفورى لإعادة العلاقات مع مصر، وقد انبرى سعيد أبوطالب أحد أقطاب الأصوليين لنقد هذا التصريح من منطلق متشدد يقول بأن لا يمكن إقامة علاقة مع القيادة الحالية فى مصر لأنها أقرت اتفاق كامب ديفيد وقادت العرب نحو التطبيع مع إسرائيل. فضلا عن ممارساته غير الديمقراطية، وقمعه للإسلاميين فى مصر، فى حين أكد علاء الدين بروجردى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى الإسلامى أن إيران ليست لديها اعتراضات على إعادة العلاقات مع مصر، وإنما لديها بعض القلق حول بعض القضايا العالقة.

ومن الواضح أن النخبة السياسية فى إيران قد أصبحت أكثر عقلانية، بمعنى أنها وصلت فى هذه المرحلة إلى أسلوب معرفى لإدراك العالم، وعوامل اتخاذ القرار المكانية والزمانية والذهنية، وكيفية تشكيل القيم والأفكار والتصورات، وكيفية استحضارها وتركيبها معا، واستخدامها كأداة ووضعها موضع التنفيذ.

ساهم هذا فى جعل إيران حريصة على التقارب مع مصر ودول المنطقة، وخاصة مع وجود دلائل تشير إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية.



الإصلاحيون والمحافظون على أعتاب الانتخابات
مثلث الاتحاد ومربع الافتراق

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٣/٤/٢٠٠٧

بدأت كافة القوى والتيارات السياسية الإيرانية فى الاستعداد المبكر لانتخابات مجلس الشورى الإسلامي الثامنة المزمع إجراءها فى مارس القادم. فعلى مستوى التيارات الإصلاحية يأمل الإصلاحيون فى التوصل إلى ائتلاف أغلبية وفى هذا الإطار يحاولون استثمار وجود شخصيات بارزة مثل خاتمى وهاشمى وكروبى، وفى المقابل وبالرغم من الاختلافات التى تواجه المحافظين إلا أن شتى أطياف هذا التيار يدورون فى فلك الرئاسة.

الإصلاحيون يسعون للائتلاف

"ائتلاف الأغلبية" تتردد هذه العبارة كثيراً بين شتى أطياف الإصلاح، حيث يرى الدكتور مصطفى كواكبيان أمين عام حزب مردم سالارى (الديمقراطية)، أن الائتلاف خيار استراتيجى بالنسبة لحزبه قائلاً: "نحن نفكر فى تكوين ائتلاف شامل ومترابط".

كواكبيان يرى أنه من الضرورى للأحزاب الإصلاحية تفعيل اهتمامها بقضية العقل الجماعى، فيقول: "فى الائتلاف من الضرورى أن نهتم بكيفية تعاملنا مع آراء واتجاهات الشعب والأحزاب داخل كل إقليم". ويتساءل كواكبيان قائلاً:

"هل نحن نعتقد بالشخصيات الإصلاحية بالمحافظات أو بطهران أو عدد من وزراء الحكومة الإصلاحية ممن عرفوا فى السابق بأنهم مصدر الأفكار والتوجهات الإصلاحية أم نحن نريد فى الواقع تقييم الشخصيات البارزة من الأحزاب الإصلاحية فى المحافظات أم فى الواقع نريد تقييم الشخصيات البارزة فى الأحزاب الإصلاحية بالمحافظات".

حسين كاشفى، المستشار الإقليمى لأمين عام جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية تحدث أيضاً قائلاً: فى اجتماع لرؤساء المناطق بجبهة المشاركة ثم بحث قضية الانتخابات بوصفها أحد المباحث التى يشارك على أساسها الأصدقاء فى جميع المحافظات بفاعلية لاتخاذ سياسة ائتلافية فى الانتخابات.

من ناحية أخرى اعتبر يد الله اسلامى، أن الائتلاف هو أولى استراتيجيات مجمع ممثلى الأدوار قائلاً:

سيشارك المجمع فى الانتخابات بالتعاون مع جبهة المشاركة فى حين يرى أمين عام جمعية المدرسين الإسلامية بالجامعات أن استراتيجية الجمعية فى انتخابات مجلس الشورى الثامن هى الائتلاف مع الإصلاحيين قائلاً: "ستساعد فى إنشاء مركز ائتلافى والجمعية لن تشكل مكتبا انتخابيا مستقلا من جبهة الإصلاحات، وخلال هذه الانتخابات سيكون نشاطنا فى إطار مجلس شورى التنسيق التابع لجبهة الإصلاحات كما كان خلال انتخابات المجالس المحلية".

خلال تلك الأثناء يجرى على قدم وساق إنشاء اللجنة الانتخابية الخاصة بجبهة الإصلاحات. من ناحية أخرى أعلن الرئيس الدورى لمجلس التنسيق التابع لجبهة الإصلاحات عن مساعى مبذولة للتوصل إلى ائتلاف أغلبية قائلاً: "أننى أرحب شخصياً بأى عامل يساعد على تشكيل ائتلاف بين الإصلاحيين وسأدافع عن أى نقاش فى هذا الشأن، فمعظم الأصدقاء خلال اجتماعات مجلس الشورى المركزى للأحزاب الإصلاحية أكدوا على دور وتأثير قادة الإصلاح على عملية التوافق والائتلاف والمشاركة بأسرع ما يمكن بين الأحزاب".

أما الأنباء الواردة من جانب الإصلاحيين حول لقاء هاشمى وخاتمى وكروبى من أجل تفعيل أداء تيار الإصلاحات، فهى أخبار تم تكذيبها من جانب أنصار هاشمى ومن المؤكد أن أنصار هاشمى من المقربين لتيار الإصلاحات لكن لا يمكن تصور أن هاشمى يخطو فى

اتجاه الإصلاحات لذلك يجب الأخذ فى الاعتبار أن مثلث هاشمى وكروبى وخاتمى سيكون بدون رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام.

الحرب الداخلية فى معسكر اليمين

فى حين يتحدث البعض عن تشكيل "مجلس المعتمدين الأصولى" نجد أن مريم بهردزى وهى من الأنصار البارزين فى خط اتباع الأمام والزعامة تكذب أى خبر بشأن تشكيل مركز اتخاذ القرار فى الجبهة الأصولية، قائلة: "لم يعقد حتى الآن أى اجتماع للتنسيق بين الأصوليين ولم يتم اختيار أى شخص لمنصب رئيس التيار الأصولى".

ويقول غلام حسين أميرى رئيس الجمعية الإسلامية للمهندسين: "يتوافر فى التيار الأصولى شخصيات عديدة لديها القدرة على زعامة الأحزاب الأصولية، والسيد عسكر أولادى وحده قادر على قيادة قطاع كبير من الأصولية، وقد أجرت الجمعية الإسلامية للمهندسين عدة لقاءات مع الخبراء حتى يتم التوصل لاتفاق بشأن الانتخابات، من ناحية أخرى يقول رئيس حزب المؤتلفة الإسلامي أسد الله بادامچيان: يتشاور ويتباحث عدد من النواب وأصدقاء الأصوليين ممن قرروا تكوين ائتلاف يهدف إلى التوصل إلى وفاق، لكن بسبب تزايد النقد الشعبى، يتحدث البعض عن مطالب ليس لها أساس من الصحة، على سبيل المثال يقسم البعض الجماعات الأصولية إلى جماعات أصولية تقليدية وأصولية حديثة دون سند صحيح فإذا تقرر تكوين ائتلاف سيكون من الطبيعى حدوث تفاوض بين ممثلى الجماعات من أجل تحقيق الوفاق وبناء عليه فلن تكون هناك حاجة إلى وجود قيادة، أما السيد أحمد خاتمى فقد تحدث أمام حشد من الرؤساء الإقليميين بحزب المؤتلفة الإسلامي قائلاً:

نطالب حزب المؤتلفة بأن يسعى من الآن فى اتجاه توحيد الأصوليين وأن يحول دون تكرار التجربة المريرة خلال انتخابات المجالس المحلية واعتبر أحمد خاتمى أن أحد مشكلات التيار الأصولى تنحصر فى عدم وجود شخصية حاسمة وأكد قائلاً: "يجب أن يسعى الأصوليون للتوصل إلى شخصية حاسمة يكون لها فصل الخطاب فى شتى القضايا، ومن ثم تصل بنا فى النهاية إلى الوفاق" ورداً على تصريحات أحمد خاتمى تحدث محمد كاظم انبارلويى رئيس المركز السياسى لحزب المؤتلفة الإسلامي قائلا:

إن الشخص الذى يجب أن تتوافر فيه صفة فصل الخطاب هو نفسه زعيم التيار الأصولى. نحن فى أمس الحاجة إلى الوحدة والوفاق بزعامة واستراتيجية واحدة.

وفى هذا الشأن حذر أميرمجيان عضو الهيئة المؤسسة لحزب المفكرين الجدد بإيران الإسلامية، الأصوليين قائلاً: إذا لم تحيوا صورة المنافس الأوحد فإنكم ستتحملون خسارة فادحة فى الانتخابات إن الوضع الراهن بالنسبة للأصوليين هو أمر طبيعى ويحدث لأى تيار سياسى يصل إلى السلطة ولكن الخوف يكمن فى ظهور خلاف داخل الخطاب الأصولى.

ما هو الجديد

- تم وضع اللائحة الخاصة بجمعية المهندسين الإسلامية منذ عشرين عاماً وقد ورد بها أن الاتحاد القومي والوفاق الإسلامي أحد محاورها الاستراتيجية تم اختيار أعضاء جدد فى مجلس الشورى المركزى لجمعية روحانيت مبارز (رجال الدين المناضلين) وتم اختيار تسخيرى وابوترابى وكازرونى من أجل عضوية مجلس الشورى المركزى الجديد وطبقاً للائحة الجمعية المعدلة، تزايد أعضاء مركز الشورى المركزى إلى ثلاثين عضواً لذلك يتبقى ثلاثة أعضاء لاستكمال أعضاء الجمعية وسيتم اختيارهم بالتصويت.

- حصل عزت الله سحابى على القلم الذهبى العام الماضى وهى جائزة تمنحها جمعية الدفاع عن حرية الصحافة كل عام إلى شخصية سياسية.

- المتحدث باسم جمعية اتباع خط الإمام والزعامة السيد كمال سجادى، أعلن عن لقاء أحمدى نجاد وعدد من الشخصيات الأصولية وقد حضر هذا اللقاء عسكر أولادى وباهنر وتم التباحث خلاله بشأن الوحدة بين الأصوليين.

مثلث الوحدة بين الإصلاحيين

مضت ثمانى سنوات من حكم الإصلاحيين، انعكست خلالها عدة مزايا على الأمة والدولة ولكن بسبب عدم وجود خبرة عملية للإصلاحات الإيرانية فقد واجهت عدة مشكلات كان أهمها عدم وجود قيادة موحدة للإصلاح. خلال تلك الحقبة كان خاتمى يصر على أن عصر البطولات قد ولى وأن الشعب وحده القادر على تحقيق إصلاحات، لكن منتقديه رأوا أن أى شخص لا يرغب فى أن يكون خاتمى بطل الإصلاحات بل هم أرادوا ظهور زعامة أو مجلس زعامة من أجل الإصلاحات أما حالياً فيبدو أن الإصلاحيين يتخذون العبرة من الأصوليين ومن المغرضين السابقين، بذلك هم يريدون المضى وفق طريقة وسطية على طريق الانتخابات القادمة وبالقطع هم يعملون على تأسيس مجلس زعامة بشكل غير رسمى وهذا المجلس لا يعنى بالضرورة تدفق القرارات من القمة إلى القاعدة بقدر ما يعنيه من تنسيق وإيجاد توافق بين الجماعات الإصلاحية. وهذا المجلس أيضاً لن يكون تابعاً لأى من الأحزاب والجماعات وإنما سيكون تابعاً لجميع أطياف التيار الإصلاحى.

من ناحية أخرى ومع اقتراب موعد إجراء انتخابات مجلس الشورى الثامنة، أطلق على خاتمى وهاشمى وكروبى، اسم مثلث اتحاد الإصلاحيين، وهو المثلث الذى كانت نتائجه جزئية خلال انتخابات المجالس المحلية. لكن المثير أن التيار المحافظ قد أصابه الرعب نتيجة الكشف عن مزايا هذا المجلس الثلاثى، لذلك دبر له مكائد من التكتل المناهض للإصلاحات، وفى الإطار ذاته شنت وسائل الإعلام المناهضة للإصلاحات خلال هذا الأسبوع حملة إعلامية للتشهير بمهدى كروبى بوصفه أبرز الشخصيات الإصلاحية، وفى رد فعله على الهجمات المناهضة للتيار الإصلاحى خاصة المتعلقة بتشويه صورة مهدى كروبى، تحدث أحد أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام قائلاً: فى ظل الأوضاع الراهنة لا يخفى علينا مدى الحساسية المفرطة ضد أشخاص لديهم نشاط وخبرة سياسية، وقد أطلقنا على عامنا هذا، عام الوفاق القومى والاتحاد الإسلامى، ومن غير المتوقع دخول تيارات أو صحف تدعى الأصولية حراك العملية الانتخابية من منطلق التشهير والتشويه وهذه النوعية من الأساليب تضر بالوحدة والمصالح القومية فنحن سواء فى جبهة الإصلاحات أو جبهة الأصولية حريصون على النظام ونسعى من أجل اتباع السبل التى تمكننا من الحفاظ على التضامن القومى وليس من أجل إتباع طرق ملتوية وصراعات وتشويه للآخر، كان رد الفعل من مجيد أنصارى على مساعى صحيفة (كيهان) التى تبنت أساليب للتشويه على صورة كروبى وهى صحيفة معروفة لدى الشعب بتوجهاتها المناهضة للإصلاحات وتبنيها لشعارات التشويه لكن المسألة الباحثة على التفاؤل من هذه القصة، أن المتحدث باسم مدرسى حوزة قم العلمية سيد محمد غروى أعرب عن استيائه من تصريحات صحيفة كيهان قائلاً :"إن سلوك من عاصروا الثورة ومن وافقوا الإمام الخمينى لم يكن خفياً على الشعب، فقد كان من الممكن أن يميل أمام إلى أحد الأطياف، لكنه من الناحية العملية كان فى النهاية يهتم ويدعم جمعية روحانيت ومجمع روحانيون على السواء".

مريع الاختلاف، إدعاء الأصولية

بقدر ما سعد الإصلاحيون من اتحادهم وانسجامهم بقدر ما غضب المحافظون، من هذا الاتحاد، لأن الخلاف والمواجهة بين الإصلاحيين تسبب فى خروجهم من السلطة ومن قلوب الجماهير فى الماضى، أما الآن فقد تزايدت محبة الناس لهم وأصبحوا أكثر اتحاداً وانسجاماً مما ينذر السلطة الحالية بضياع مصدرها الأول وثروتها.

لذلك فقد شهدنا على مدى الأسابيع الماضية تحذيرات المحافظين من الاتحاد والانسجام داخل صفوف الإصلاحيين. على سبيل المثال كتب اميرمجيان فى المقال الافتتاحى بصحيفة رسالت موضوع بعنوان "لقد عادوا": يقول فيه "إن الأخبار الواردة من معسكر تيار الثانى من خرداد تثبت وجود برنامج تخطيطى واستعداد من أجل تحقيق انتصار فى انتخابات مجلس الشورى القادمة"

إن الاتفاق المبرم بين كروبى وخاتمى، قائم على تقسيم الأدوار، وخاتمى الذى خاض تجربة الرئاسة يدرك جيداً كيف يتحرك مع أقوى الشخصيات من أجل ترويض قلعة المجلس.

لكن الأوضاع فى معسكر الأصوليين للأسف ليست متوازنة، صحيح لدينا القدرة على مراقبة ما يحدث إلا أننا لا يسعنا فى النهاية إلا التحسر على هؤلاء الأصوليين بعد انتخابات مجلس الشورى.

لدى الأصوليين آمال عريضة للنهوض بإيران لكن تواطئهم فى ظل امتلاكهم للسلطة جعلهم يتمادون فى قضايا فرعية وغير أساسية. ما من شك أن نجاحهم فى انتخابات مجلس الشورى نتيجة طبيعية بعد نجاحهم فى انتخابات الرئاسة. لكن من الضرورى التوصل إلى قدر من الوفاق بين أطياف الأصولية، لأن العصبية القائمة على أغراض شخصية هدفها الإطاحة بقطاع من الأصوليين أو الإطاحة بشخصيات أصولية، لن ينتج عنه سوى انتصار التيار المنافس.

فملف الانتقادات العلنية وغير المجدية من الأصوليين ضد بعضهم البعض يجب أن يغلق على الأقل حتى يتم الانتهاء من انتخابات مجلس الشورى القادم. وفى هذا الصدد يعترف اميرمجيان بأن الأصوليين قد خرجوا عن دائرة النهج الأصولى وأن خلافاتهم غير قابلة للحل مطالباً إياهم، بغلق ملف الخلافات حتى تنتهى انتخابات مجلس الشورى الإسلامى.

لكن الخلاف بين الأصوليين ينقسم إلى نوعين الأول بين جماعة من الأصوليين تختلف فى توجهاتها مع جماعة أخرى، لذلك تتهم كل جماعة الجماعة الأخرى بأنها خرجت من دائرة الأصولية على سبيل المثال، يعتقد الأصوليون الإصلاحيون أنه لا يجب تشبيه الثورة الإسلامية بالجمهورية الإسلامية ومن ثم يؤمنون بأن الثورة الإسلامية هى حجر عثرة أمام الجمهورية الإسلامية.

وهم بذلك يرون أن نقد الجمهورية الإسلامية ضرورة ملحة وشرط أساسى من أجل بقائها، فى المقابل ترى جماعة أخرى أن الجمهورية الإسلامية والثورة الإسلامية متشابهان وأن توجيه النقد للجمهورية الإسلامية، خروج عن نطاق الأسس الثورية

فى حين أن جماعات أخرى من الأصوليين لا تؤمن بالأصولية، لكنها توصلت إلى نتيجة مفادها أن الاسم والشهرة يتحققان فقط داخل معسكر الأصولية. وأساس الخلاف بين هذه الجماعات هو السلطة والثروة.

لذلك فإن الاعتقاد بوصول الأصوليين أو الأصوليين ظاهرياً إلى اتفاق أو وفاق أمر لا يعقل بناء عليه يجب القبول بفكرة أن بعض الشخصيات البارزة فى جبهة اتباع خط الأمام والزعامة سيدخلون الانتخابات فى إطار أن الأصوليين أربعة جماعات.

لكن مربع الأصولية يختلف كثيراً عن مثلث الإصلاح من حيث أن الجماعات الإصلاحية قد اتحدت داخل مثلث الإصلاح وبناء عليه لا يفضل أى منها مصالحها على الأخرى، أما الأصوليون فلديهم عدة جماعات كل منها تختلف مع أحد أضلاع المربع، فى حين تعمل خارج نطاق المربع برمته.

وهى لذلك لا ترى بعضها البعض. نعم الإصلاحيون يشهدون اتحادا ووفاق ووحدة أما المحافظون فيعيشون اختلاف وفرقة وهذه هى الحقيقة.

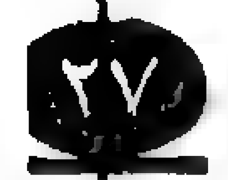
دمج انتخابات الرئاسة مع الانتخابات التشريعية القادمة

■ إيران ٢٠٠٧/٤/٢٦

تحظى الانتخابات فى إيران على الدوام بأهمية كبيرة وذلك فى ظل التغيرات والتحولات الناتجة عن تلك الانتخابات وأثرها على القضايا الإقليمية والدولية، ولذا تتابع الكثير من القوى الإقليمية والدولية عن كثب التحولات السياسية الإيرانية وتولى لها أهمية بالغة. غير أن ما حدث فى عام ٢٠٠٧ يعد سابقة من نوعه ، ولم يحدث أن لاقت انتخابات الرئاسة والانتخابات التشريعية مثل ذلك النوع من التجاذب السياسى والقانوني. وقد أدى ذلك الزخم إلى وصول الخبراء والقائمين على الانتخابات إلى نتيجة مفادها أنه وبعد سنوات من إقامة الانتخابات التى تأتى بمعدل واحدة كل عام، فإنه لابد من إقامة الانتخابات المختلفة فى ذات الزمان والمكان. ولعل دعم هذا التوجه بالإضافة إلى وجود أخطاء جوهرية وعزم الحكومة الجديدة المضى قدماً فى هذا الاتجاه ؛ هو سببا فى اتجاه مجلس الشورى إلى إقرار قانون يقضى باجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى وقت واحد.

الحقيقة أن اتفاق السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على جمع الانتخابات يعود إلى رؤية التيارات والأحزاب السياسية وحتى الرأى العام أيضاً. غير أن موضع التباين بين السلطتين يعود إلى كيفية الجمع بين الانتخابات. فلقد لاقى عام ٢٠٠٧ مشكلة مصيرية، حيث تعرضت الأجهزة التنفيذية لمشاكل جمة مع بداية الإعداد لانتخابات مجلس الشورى فى دورته الثامنة.

لقد أعلنت الحكومة الجديدة فى شهورها الأولى، أنه وبسبب الحاجة إلى إجراء الانتخابات فى وقت واحد فإنه تم تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة ذلك الموضوع. وبعد شهور من التباحث أعدت هذه اللجنة فى وزارة الخارجية لائحة، وستعرض الحكومة على مجلس الشورى هذه اللائحة التى تتضمن دور الحكومة فى خفض تكاليف الانتخابات. والجدير بالذكر أن عدد من نواب المجلس أبدى تحفظاته حيال جمع الانتخابات، وفى النهاية أعد المشروع مطالب بالجمع بين انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة ومجلس الشورى الثامن.



موقف الدستور من قرار المجلس

لما كان قرار الجمع بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية يستلزم إما تخفيض دورة رئاسة الجمهورية أو زيادة مدة دورة مجلس الشورى؛ فقد لاقى هذا القرار الكثير من اللغط فى المحافل القانونية والإعلامية ولدى الخبراء. فعلى سبيل المثال وجد فقهاء القانون مخالفة هذا القرار للدستور الذى حدد المدة القانونية لدورة كل من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية بأربعة أعوام كما هو معروف. ووجد كثير من فقهاء السياسية وحتى الأحزاب والتنظيمات السياسية أن الأسباب التى يستند عليها المجلس فى قراره الدمج بين الانتخابات من قبيل تقليل تكاليف وزيادة التعاون بين السلطة التنفيذية والتشريعية لا تدخل ضمن إطار الأسباب الخاصة و الفعلية التى تدفع إلى تغيير مواد الدستور.

ونتيجة لمغايرة ما تقدم به نواب المجلس فى هذه المادة فقد توقع هؤلاء رفض مجلس صيانة الدستور

لهذا القرار. وهو ما حدث بالفعل، الأمر الذى أدى إلى ظهور خيارين داخل مجلس الشورى، أولهما، ما أبدته لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية والتى وجدت من الصعوبة موافقة مجلس صيانة الدستور على هذه المادة وبالتالى فإن من الأفضل عدم تداول هذا الموضوع. أما الاختيار الثانى فهو ضرورة إعادة إرسال هذا القرار إلى مجلس صيانة الدستور مرة أخرى حتى يفصل مجمع تشخيص مصلحة النظام فى هذا الأمر. وأخيراً اختار المجلس الخيار الثانى الذى اقترح تقليل مدة رئاسة الجمهورية الحالية ٤ أشهر وزيادة دورة المجلس الحالى ٧ أشهر، وبالتالى تعقد انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة ومجلس الشورى القادم فى الأول من نوفمبر ٢٠٠٨ .

أيضاً وجد مركز بحوث ودراسات مجلس الخبراء مغايرة هذا القرار مع مواد الدستور الـ ٦٣، ٦٨، ١١٤، ١١٩ ولكنه فى المقابل استحسن مسألة الجمع بين الانتخابات التى ستفضى إلى تخفيض التكاليف وغيرها من المسائل. واستشهد بتجربة الجمع بين انتخابات مجلس الخبراء و انتخابات المجالس الإسلامية، ولكنه اشترط موائمة ذلك الجمع مع مواد الدستور.

ووجد هذا المركز أن أفضل طريقة للجمع بين الانتخابات هو دمج انتخابات مجلس الخبراء مع انتخابات مجلس الشورى الإسلامى ، وكذلك جمع انتخابات رئاسة الجمهورية مع المجالس المحلية وذلك عن طريق تغيير المواد المتعلقة بمجلس الخبراء والمجالس الإسلامية. فبناءا على المادة ١٠٨ من الدستور فإن لمجلس الخبراء نفسه حق تحديد مدة دورته وتاريخ إقامة انتخاباته. وبناء على المادة ١٠٠ من الدستور فإن لمجلس الشورى حق تحديد وتغيير فترة دورة المجالس المحلية وبذلك يمكن الجمع بين تلك الانتخابات.

موقف الأحزاب من قرار المجلس:

حزب البناء والتعمير: وجد هذا الحزب على لسان حسين مرعشى أن قرار هذا المجلس أمر يتنافى مع الدستور.

حزب الثقة الوطنية: كما يرى أمين عام هذا الحزب رسول منتجب نيا أن هذا القرار مخالف للميثاق الوطنى والدستور وأضاف : إن إقامة انتخابات مختلفة لا يعنى أن هناك توتر أو خلاف سياسى إنما تشير إلى دور الشعب فى الساحة السياسية. لاشك أن كل من الانتخابات الرئاسية والتشريعية تلقى أهمية بالغة عند الشعب أكثر من غيرها من الانتخابات الأخرى. ولذا فلما نخشى الحضور المكثف للشعب .

كما وجد أمين اللجنة السياسية للجنة الطلاب الإسلامية أن هذا القرار سيفضى إلى تقلص دور السلطة التشريعية فى دورها الرقابى على السلطة التنفيذية. كما شاطرت منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية على لسان عضو لجنتها المركزية صادق نوروزى حزب الثقة الوطنية فى أن هذا القرار يقلل من حضور المشاركة الشعبية فى المجال السياسي.

كما وجد التجمع الإسلامى للطلبة أن الجمع بين الانتخابات لا يصب فى مصلحة المجتمع ، ووصمة عار على نواب المجلس.

أما مجتبى شاكرى عضو جمعية مؤثرى الثورة فقد استحسن الجمع بين الانتخابات غير أنه وجد ضرورة أن يأتى هذا الأمر بعد دراسة دقيقة ومتأنية.

يوم مُر للمجلس السابع

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٣٠/٤/٢٠٠٧

ربما تكون المرة الأولى فى تاريخ التشريع فى إيران، أن يوافق أعضاء مجلس الشورى على مشروع قرار رغم علمهم بأنه غير قانونى، بل ويصرون عليه. لاشك أنه يوم مر للمجلس السابع.

وحقيقة الأمر أنه فى ٢٢ / ٤/٢٠٠٦ قدمت لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية للمجلس تقريراً بشأن إلغاء مشروع قرار (تجميع انتخابات الدورة الثامنة للمجلس مع الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية) وهو التقرير الذى عارضه أعضاء المجلس، ووافقوا على مشروع القرار على الرغم من عدم قانونيته ومعارضته للمواد ٦٣، ٦٨، ١١٤ و ١١٩ من الدستور.

وطبقاً لهذه الموافقة فإن انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى والدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية ستعقدان فى النصف الأول من أكتوبر ٢٠٠٨ بشكل متزامن فى أنحاء الدولة.

وبالطبع مع تنفيذ هذا القرار فإن عمر المجلس السابع سيزداد سبعة أشهر فى حين أن فترة الرئاسة ستقل أربعة أشهر والغريب أنه قد وافق على إلغاء هذا

المشروع فى المجلس ٦٣ عضو من بين ٢٢١ عضو، فى حين عارضه ١٤٥ عضو، وقد أرسل هذا المشروع الغير قانونى إلى مجلس صيانة الدستور لبيان وجهة نظره.

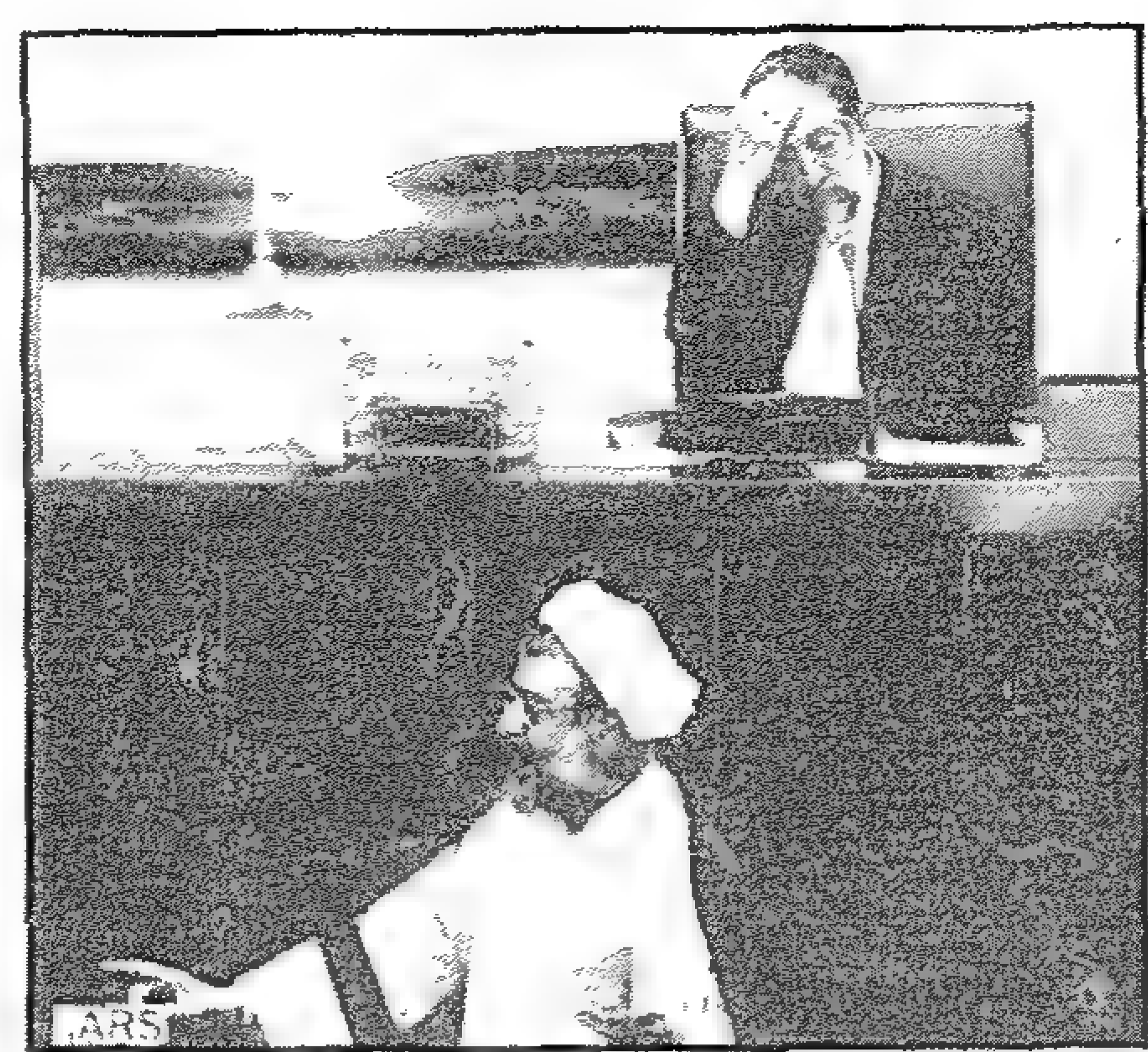
وكان أول رد فعل على هذا المشروع من جانب كاظم جلالى عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بالمجلس الذى قال أن هذا المشروع قد طرح لفترة زمنية فى وسائل الإعلام وفى المجلس ذاته للبحث والدراسة، ولكن ما ورد من مجلس صيانة الدستور يؤكد أن المشروع غير قانونى ويخالف الدستور لأن فترة عضوية المجلس أربع سنوات، فلا يمكن زيادتها لأننا وكلاء الشعب، والوكيل لا يمكن أن يزيد فترة وكالته دون إذن موكله.

وكان موقف الحكومة أيضاً واضحاً من هذا المشروع فقد أعلن المستشار البرلمانى لرئيس الجمهورية "أننا قد أعلنا مسبقاً أننا نعارض تجميع انتخابات المجلس مع انتخابات رئاسة الجمهورية، وأسباب معارضتنا واضحة وصريحة. لأن هذا التجميع يتعارض مع بعض مواد الدستور، كما أن مسألة تنفيذه فى غاية الصعوبة".

الغريب هنا كان تصريح السيد غلامعلى حداد عادل رئيس المجلس الذى قال فى مؤتمره الصحفى "أننا ننتظر رأى مجلس صيانة الدستور بشأن القرار النهائى للمشروع. لأننا نعتبر هذا المشروع يتعلق بمصير الدولة".

ولكن كان أهم تصريح هنا من جانب السيد محمد رضا باهنر نائب رئيس المجلس الذى قال "أشهد بأننى قد عارضت هذا المشروع خلال دورتين، لكن البعض يريد أن تزيد فترة دورته بالمجلس، ولكن الحقيقة أن هذا المشروع يعارض الدستور فالدستور قد حدد عمر المجلس والحكومة بالضبط".

وبعيداً عن المجلس فقد أرسل أعضاء البسيج الطلابى بجامعة العلوم والصناعة وهى نفس الجامعة



التى ينتمى إليها السيد أحمدى نجاد رئيس الجمهورية رسالة مفتوحة للسيد حداد عادل رئيس المجلس جاء فيها "فى رأيكم هل مثل هذا المشروع سيتسبب فى ضعف المجلس، وكيف يمكن لأعضاء المجلس اللذين أقسموا للدفاع عن الدستور الذى تعتز به الأمة الإيرانية أن يوافقوا على مشروع قانون به نقض لمواد الدستور ٦٣، ١١٤ وأى ضرورة حيوية تدفع للمجلس أن يحل محل الأمة ليتخذ مثل هذا القرار المصيرى".

ولا شك أن مثل هذه الرسالة تحمل فى طياتها معانى خاصة، خاصة أنها من الجامعة التى كان أحمدى نجاد عضو بها.

وفى المعسكر الإصلاحى، يكاد يكون الوضع مشابه للحزب الحاكم، فتقريباً جميع الأحزاب والجماعات الإصلاحية من ناحية والوزراء والنواب السابقون من ناحية أخرى يعارضون هذا القانون بشدة.

ويؤكدون على أن به مخالفة واضحة للدستور. ويؤكدون أنه بالتأكيد سيرفضه مجلس صيانة الدستور.

وينتظرون المصير النهائى لهذا المشروع فى مجمع تشخيص مصلحة النظام وقد أوضح هذا الأمر السيد أحمد توكلى الذى قال: إننى لا أوافق هذا القانون، وأعتقد أن المجمع سيرفض أيضاً هذا المشروع وأضاف توكلى أننى أعلم أن بعض النواب قد التقوا بالسيد هاشمى رفسنجانى والذى أعلن أن المجمع سيعمل على إزالة الخلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، ولكننا نأخذ فى الاعتبار مصالح النظام".

ويقول حسين نوش أبادى عضو لجنة الإسكان بالمجلس "لأن المشروع يغاير الدستور فسوف يرفضه مجلس صيانة الدستور وسوف يطرح القانون فى مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى أعتقد سيوافق عليه".

الأفق السياسى للأصوليين

■ على خانى رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٥/١٥

يعد الفوز فى انتخابات مجلس الشورى الثامن والتى ستقام فى العام القادم أهم "الأفق" السياسية التى تسعى جميع الأحزاب والجماعات والقوى السياسية المختلفة سواء من المحافظين أو من الإصلاحيين إلى تحقيقه بهدف تعظيم وجودها وممارساتها المجتمعية. ويتمتع مجلس الشورى الإسلامى بمكانة وبمنزلة رفيعة لدى الناس خاصة القوى والأجنحة والأحزاب السياسية نظراً للسلطات

والصلاحيات الواسعة التى يتمتع بها المجلس سواء على المستوى التشريعى أو على المستوى الرقابى، لهذا فعلى الرغم من أن الوقت لازال مبكراً من أجل البدء فى المنافسات الانتخابية إلا أن جهود كلا الجناحين الرئيسيين قد بدأت بالفعل من أجل الاستعداد لخوض غمار تلك المنافسات الانتخابية.

فى هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى أمرين يجب على المحافظين وضعهما فى الاعتبار إذا كانوا يرغبون فى استمرار نجاحهم السياسى فى مجال المنافسات الانتخابية ومن ثم وجودهم فى المجالين التشريعى والتنفيذى فى الدولة. هذان الأمران هما:

أولاً .. الاتحاد والانسجام الحزبى الداخلى

من الواضح أن إيجاد التوافق والانسجام الحزبى الداخلى - بوصفه أحد الأركان السياسية الرئيسية للنجاح السياسى للأحزاب - هذا التوجه صار يحتل أهم أولويات التشكيلات الخاصة بالمحافظين والإصلاحيين فى السنة الحالية. إن إعمال النظر فى تصريحات النشطاء السياسيين لكلا الحزبين أو الجناحين الكبيرين يكشف لنا أن ثمة سياسة واستراتيجية واحدة بهدف التعامل الإيجابى وكذلك زيادة مناطق الاتفاق والتجانس بين الأطياف المشكلة لكل من التيارين الكبيرين قد صار يحتل الأولوية الأولى على ما عداها من جانب جميع الكوادر الناشطة فى الجانبين.

لقد دللت تجربة الانتخابات فى الأعوام الأخيرة أن النجاح السياسى للمحافظين قد خرج من رحم التضامن، والوحدة فى اللغة والخطاب والإجماع السياسى فيما بين الجماعات والتيارات المشكلة لجناح المحافظين.

على سبيل المثال ... على الرغم من الاختلافات السياسية التى كانت موجودة فيما بين القوى المشكلة لجناح المحافظين إلا أن لغة واحدة وتضامن فعال كان قائماً فى انتخابات المجلس السابع وكذلك انتخابات المجالس المحلية وهو ما يرجع فى حقيقته إلى عدم وجود اختلاف فى الثوابت والأسس والجذور بين تلك القوى والتيارات، الأمر الذى مكنها فى النهاية من تحقيق الهدف المطلوب أى الفوز فى الانتخابات، بل إن ما حدث كان على عكس المتوقع حيث نجح التيار المحافظ فى التوظيف البناء لأنماط طبيعة الفوارق والاختلافات الثانوية على النحو الذى أدى إلى جذب العديد من الأنماط والفئات المجتمعية.

من هنا يكون من البديهى أن تصبح التفرقة، وعدم التوافق والتنسيق فيما بين قوى المحافظين خاصة إذا ما حدث هذا فى نطاق السياسات والأهداف الرئيسية فمن الممكن عندئذ أن يتشكل المناخ اللازم لانتصار وفوز التيار المنافس أى الإصلاحيين.

هذا بالإضافة إلى أن التشتت الحزبى الداخلى ليس له من نتيجة سوى الإخلال فى تحقيق الأهداف والبرامج القائمة الآن قيد التنفيذ والخاصة بالمحافظين والنتيجة الحتمية لذلك لن تكون سوى فقدان وانعدام ثقة الرأى العام داخل المجتمع.

إن المحافظين الآن أمام خطوة واحدة نحو قطف الثمرة الخامسة أو الانتصار الخامس لهم على التوالى وهو الانتصار الذى يردد الإصلاحيون إنه سوف يصبح السبب المباشر لانفراط عقد المحافظين.

فى هذا الصدد يمكننا تقييم جهود ومحاولات الإصلاحيين بشأن تشويه وتعتيم صورة حكومة المحافظين - حكومة أحمدى نجاد - فى المجالات المختلفة من جانب وتضخيم الاختلافات الجزئية والفرعية فيما بين المحافظين من جانب آخر وإشاعة عدم التفاهم والتعامل فيما بين قادة وزعماء القوى والتيارات المحافظة من جانب ثالث والتوظيف السيئ لبعض أوجه وأنماط النقد المخلص والصادق التى تصدر عن بعض رموز المحافظين الأعضاء فى مجلس الشورى وسائر الأحزاب المحافظة الأخرى بشأن بعض القرارات أو الممارسات أو السياسات الخاصة بحكومة المحافظين من جانب رابع.

فى مثل هذه الظروف فإن الحنكة السياسية للأصوليين تقتضى منهم الحذر من التمحور حول الذات والشعور المفرط بالتميز وتهميش الاختلافات القائمة لصالح المصلحة الوطنية العليا إلى جانب الإصرار على حفظ الانسجام البينى والوحدة الحزبية الداخلية بما يؤمن لهم أفضل المناخ المطلوب. وفى هذا يقول الإمام عليه السلام "إياكم والفرقة فإن الشاذ من الناس للشيطان كما أن الشاذ من الغنم للذئب".

ثانياً .. تحديد الأهداف والخطط الواقعية القابلة للتحقيق

بعد التطورات السياسية خلال السنوات الأخيرة التى جربتها الأحزاب والقوى السياسية النشطة فإنها قد أدركت جيداً أن بقائها واستمرار حياتها السياسية مرهون بارتباطها الصادق بالشعب وكسب ثقته ورضاه. إن خلاصة التحركات الخاصة بالتشكيلات والأحزاب السياسية تكشف لنا أن الاستراتيجية المشتركة بين الأصوليين والمحافظين وبين الإصلاحيين والتى يجب عليهم انتهاجها إذا ما أرادوا تحقيق الفوز والنجاح فى الانتخابات التشريعية القادمة - المجلس الثامن - لابد أن تقوم على أساس "التعامل الصادق مع الشعب وكسب ثقته".

مما لا شك فيه أن إقبال الناس وثقتهم وتأييدهم تعد رأس مال لا يقدر بثمن ولا يمكن إدراك رأس المال هذا إلا من خلال تحقيق وتلبية المطالب والاحتياجات الحقيقية للشعب من جانب الأحزاب والتشكيلات

السياسية وكذلك من خلال بذل الجهود المخلصة فى سبيل إدراك وكسب تلك الثقة.

مما لا شك فيه أن الأصوليين يذكرون دوماً أن ثقة وتأييد الشعب لهم وكذلك الدعم المجتمعى للقوى المحافظة كانت أهم وأكبر سند وعامل تحقيق فوزهم فى انتخابات المجلس السابع من جهة وانتخابات رئاسة الجمهورية من جهة أخرى.

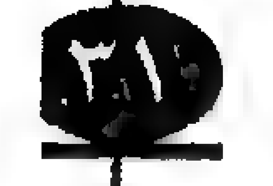
كذلك هم يدركون أن عدم مطابقة برامج وخطط وشعارات الإصلاحيين مع المطالب الحقيقية للشعب وكذلك عدم التزامهم - أو تنفيذهم - بما كانوا يطرحونه من شعارات، كان قد شكل أهم أسباب تولى وتخلى الشعب عن تيار الإصلاحيين ومن ثم إنزوائه السياسى.

بلا شك أن حصيلة العام القادم سواء على صعيد المجلس السابع أو الحكومة التاسعة أو مجالس الشورى الثالثة والتى يتولى أمرها الأصوليون سوف تكون حاسمة وبقوة فيما يخص طبيعة وحجم إقبال الشعب عليهم مرة أخرى بما سيلقى - بالقطع - بظلاله على الانتخابات التشريعية القادمة.

من هنا يكون لزاماً على المحافظين مضاعفة جهدهم وسعيهم من أجل اكتساب مكانة أعلى من خلال حل مشكلات وأزمات الشعب وكسب ثقته ورضاه بما ينعكس بقوة على الهيكل التنظيمى والمجتمعى لهم.

إن اكتساب مكانة أعلى وتحقيق درجة متقدمة فى الانتخابات التشريعية الثامنة يستلزم من المحافظين أن يعرفوا وبشكل صحيح الاحتياجات الحقيقية والمطالب الواقعية للشعب وأن يضعوا لذلك الخطط والبرامج الحقيقية القابلة للتطبيق وتحديد السبل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والبرامج.

هنا أيضاً لا يجب أن يكون خافياً علينا أن الإصلاحيين - وكنتيجة لانخفاض مستوى قبولهم الاجتماعى - صاروا يعمدون وبقوة إلى التشكيك فى - وتشويه - صورة المحافظين عبر التشكيك فى إدارتهم للدولة وفى قدراتهم وتحقيق مطالب الشعب بهدف خدش وتشويه قابليتهم وأهليتهم الاجتماعية وخلخلة قواعدهم الشعبية. من هنا يصرون دوماً على تضخيم المشكلات القائمة وتشويه وجه حكومة الدكتور أحمدى نجاد المحافظة بهدف إقناع الرأى العام بعدم نجاح إدارة الأصوليين لشئون الدولة. إن أملهم من ذلك هو زيادة فرص عودتهم ثانية إلى الحياة السياسية فى الدولة. هنا يمكننا التأكيد على أنه ما من شك فى أن الحماية العاقلة والرشيدة لجميع القوى المحافظة لحكومة الدكتور أحمدى نجاد يمكن أن تفشل استراتيجية الإصلاحيين فى هذا الصدد.



انزعوا القطن من آذانكم حتى تسمعوا الشعب

■ على يعقوبى

اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٨/٤/٢٠٠٧

فى نظام الجمهورية الإسلامية صانع القرار الأول هو الشعب الذى خوله الله التحكم فى مساره الاجتماعى ولا يستطيع أحد أن يسلبه هذا الحق أو يستغله لخدمة مصالح شخص بعينه أو جماعة بعينها. كما أن الدستور قد هيأ المجال لمشاركة الشعب فى جميع مراحل اتخاذ القرارات السياسية والحيوية والمصيرية فالشعب هو الذى يختار جميع أركان النظام.

يختار الشعب رئيس الجمهورية ونواب البرلمان بالانتخاب المباشر ويتم اختيار الوزراء وعرضهم على أعضاء البرلمان من جانب رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب ويتولون المناصب الوزارية بعد موافقة نواب الشعب. والبرلمان والحكومة ليست ملكية خالصة لأحد يتصور انهما فى الدورة القادمة سيكونان تحت سيطرته أو سيطرة التيار الفكرى الذى ينتمى إليه. فالشعب يختار نوابه لمدة أربعة أعوام وبعدها يخرجون من المجلس إذا لم يعد انتخابهم من جانب الشعب حتى وإن بذلوا الجهود لإطالة مدة بقائهم فيه فالدستور لا يسمح بهذا. بل إنهم إذا تجاهلوا الدستور خلافا لليمين الذى أدوه فإن مجلس صيانة الدستور يمنعهم بوصفه حامى وحارس الدستور. ومن ضروب الخيال تصور مستأجر يقرر البقاء فى المنزل الذى استأجره لفترة أخرى قبل انتهاء فترة إيجاره الحالية ودون موافقة صاحب المنزل فالمجلس لا يخص الإصلاحيين ولا يخص المحافظين فالشعب هو صاحب المنزل ويمكن أن يقرر أن يطرد منه المحافظين ويؤجره للإصلاحيين أو يرضى بتأجيره للمحافظين فترة أخرى وهو أمر منوط بأسلوب تعامل هاتين الجماعتين مع الشعب. فالشعب يمنح بيته لمن

يثبت عمليا صدقه وشعبيته وتمسكه بالمحافظة على حقوق الشعب وحرياته. كيف يقول البعض بثقة: "انزعوا القطن من آذانكم أيها الإصلاحيين فالدورة البرلمانية التالية ستكون فى صالح الأصوليين" فالسادة يتكلمون كما لو أن الشعب ليس له أى دور فى هذا الأمر، بل الجميع يجب أن ينزعوا القطن من آذانهم ليسمعوا صوت الشعب فاللامبالاة بصوت الشعب سوف يؤدى إلى نتيجة مشابهة لما حدث فى الثانى من خرداد حيث كان المحافظون قبلها يسيطرون على الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية بل إنهم أعدوا صور رئيس الجمهورية الذى كانوا يرغبون فى تصيبه إلى الوزارات ولكن الشعب كان له رأى آخر. فهل كان مستأجرو البرلمان فى تلك الدورة يستمعون إلى رأى الشعب جيدا حتى يكونوا على هذا القدر من الثقة؟ ماذا فعل مستأجروا بيت الشعب لاحتواء التضخم الذى بلغت نسبته ٢٣٪ وارتفاع أسعار السلع الأساسية وقطاع الإسكان؟ أولئك الذين رفعوا شعار تثبيت الأسعار فليقارنوا الأسعار اليوم بما كانت عليه عندما رفعوا هذا الشعار هل ثبتت الأسعار؟

ما الإجراءات التى اتخذوها لتطبيق أهداف الخطة المستقبلية العشرينية من حيث السيطرة على النمو النقدى الذى بلغ أقصى حد له وهل أدى البرلمان دوره الرقابى على الحكومة؟

لا ندرى هل ستأتى توقعات السادة بأنهم سيسيطرون على البرلمان بنتيجة فعلا. يقول الشعب إن النواب يجب أن يهتموا بالتفكير فى السيطرة على التضخم والارتفاع الرهيب فى الأسعار بدلا من التعديلات المتكررة لقانون الانتخابات مثل زيادة عمر الدورة البرلمانية إلى خمس سنوات بدلا من أربع بالمخالفة للدستور والحنث باليمين أو تضييق دائرة اختيار الشعب عن طريق إصدار قوانين خاصة أو القول بأن عضوية دورة برلمانية تعادل الماجستير.

يقول المواطنون إننا لم نعقد عهد أخوة مع الإصلاحيين ولا مع الأصوليين فنحن سنعطى بيتنا لمن يخدموننا بصدق ويوفون بعهودهم معنا.

فى انتخابات نزيهة وقائمة على المنافسة يختار الشعب أى أحد فهو صاحب الاختيار، ولا يمكن لأحد التصرف نيابة عن الشعب من الآن. فى الختام أرى من الضرورى التذكير بأن أسر الشهداء الموقرة وهم أعين الشعب ومصابيحه وبتعبير الإمام الخمينى الجميل: أولياء نعمتنا والشهداء الذين قدموا أرواحهم من أجل رفعة الإسلام والمحافظة على الثورة والوطن لا يجب أن يكونوا أداة التصالح فى المنافسات السياسية. فأسر الشهداء الموقرة يدعون لمن يقدم الخدمات المخلصة للإسلام والثورة ويعمل على تنفيذ مبادئ الشهداء وسوف يستجاب دعاؤهم إن شاء الله.

يجب تشكيل جهاز رقابى فوق السلطات

■ مردم سالاري(الديمقراطية) ٢٠٠٧/٥/١

فى ذكرى إصدار الزعيم الأمر المكون من ثمانية بنود والخاص بمكافحة الفساد الاقتصادي، أجرينا لقاء مع عدد من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي.

فى حوار مع وكالة الأنباء ايسنا أكد حجة الإسلام على عسجرى نائب رئيس لجنة المادة ٩٠ وعضو المجلس عن مدينة مشهد أن أى تقصير فى مكافحة الفساد الاقتصادى لن يكون فقط عصيان لأوامر المرشد وإنما سيمثل ضربة مباشرة لحيثية النظام الإسلامي. وأضاف قائلا : لقد تجمعت معلومات طيبة على مدى السنوات الست السابقة فى المجالات الاقتصادية كما أجرت هيئة الرقابة تقارير جيدة كما أعدت لجنة المادة ٩٠ ملفات خاصة مثل التعدى على الأراضي. وخلافا لما يشيع البعض من أن المكافحة السليمة الحاسمة للفساد سوف تؤدى إلى فرار رؤوس الأموال فإن هذه الإشاعات تؤدى إلى تعطيل التحقيق فى قضايا الفساد.

وأشار إلى اهتمام المجلس بالتعامل مع قضية مكافحة الفساد عن طريق التشريع حيث ذكر أنه قد تم التصديق على إعلان أسماء الضالعين فى الفساد الاقتصادى رفعا للحرج القانونى عن السلطة القضائية، كما أن المجلس قام فى خطوة أخرى بإعداد مشروع لتنفيذ مقتضيات المادة ٤٤ من الدستور لمواجهة مظاهر الاستغلال و إذا لم تتقدم الحكومة برأيها فيه حتى بداية الأسبوع المقبل فسوف يتم الإعلان عنه رسميا بعد موافقة ١٧٥ عضوا عليه.

وأضاف نائب رئيس لجنة المادة ٩٠ أنه من الخطوات الأخرى التى اتخذها المجلس متابعة للجنة المادة ٩٠ قضية جهاز المحاسبات الذى يخول طبقا للمادة ١٥ من

قانون التجارة بتحويل أية شركة أو وزارة أو هيئة حكومية تستفيد من الميزانية العامة إلى المحكمة المختصة فى حالة ارتكابها أية مخالفة بعد مراجعة حساباتها وهو ما لم يتم حتى الآن ولكن مع متابعة لجنة المادة ٩٠ قام رؤساء السلطات الثلاث بالتصديق على تشكيل هذا الجهاز فى لجنة مكافحة الفساد وبعد هذا سيتم إحالة أى جريمة أو مخالفة يتم اكتشافها عند قيام الجهاز بمراجعة الحسابات إلى المحاكمة. والواضح أن قضايا لجنة مكافحة الفساد الاقتصادى كانت تتسم بالشفافية فى الآونة الأخيرة ولا تتطلب سوى متابعة جادة من اللجنة فى الملاحقة القضائية للمفسدين والمجرمين والعزيمة القوية من جانب رؤساء السلطات الثلاث.

من جهة أخرى صرح محمد دهقان عضو اللجنة القانونية والقضائية بالمجلس بأن نظام السلطات الثلاث فى مكافحة الفساد الاقتصادى لم يكن مرضيا ويجب تشكيل هيئة أعلى فوق السلطات بهدف مكافحة الفساد فقد تمكنت الأجهزة من إجراء اتصالات فيما بينها ولكن المجلس الأعلى للرقابة ومجمع تحديد مصلحة النظام يجب أن يخضعا لإجراء تغيير هيكلي.

وأشار دهقان إلى أن الدستور ينص على أن جهاز التفتيش العام هو المسئول عن الرقابة وتطبيق القانون قائلا إن من عوامل وجود الفساد الاقتصادى عدم وجود جهاز قوى للرقابة يتمتع بصلاحيات كبيرة فى مجال التنفيذ والرقابة وأيضا فى المجال القضائى بل وملاحقة القضاة الضالعين فى قضايا الفساد ويضم مجموعة نزيهة قوية تتبع بشكل كامل أعلى المراجع الحكومية لتتولى واجب مكافحة الفساد وفى الصين وهى من الدول الناجحة فى مجال مكافحة الفساد هناك وزارة خاصة للرقابة ويمكن هناك معاقبة أعلى مسئول بالحكومة بعقوبات تصل إلى الإعدام إذا تورط فى قضية فساد. وبين أن بعض القضايا تتم متابعتها عن طريق وزارة الاستخبارات قائلا إن هناك انعدام للشفافية فى كثير من الحالات من حيث المعلومات والمحطة الأخيرة حيث يجب حدوث المواجهة النهائية. وأشار إلى هيئة التفتيش العام مؤكدا على أنها أهم جهاز قضائى فى البلاد ورغم ذلك يجب الاعتراف بأنها تعانى من مشكلات سواء من الداخل أو من الخارج فالسلطة التنفيذية والسلطة القضائية لا تتيحان لها الفرصة لممارسة دور مؤثر لأن إمكانياتها تعد من قبل السلطة القضائية كما أن ميزانيتها تعد من قبل السلطة التنفيذية. ويجب لزيادة مكافحة الفساد أن يتولى الأمر مجموعة من الأفراد الأقوياء المستقلين فكريا المتمتعين بالنزاهة التامة والموثوق فيهم ولن تنجح فى ظل الأوضاع الحالية.

كما أشار إلى أن هيئة التفتيش العام وفقا للدستور يمكنها الرقابة على السلطة القضائية أيضا فى شئونها المالية ونظرا لوجود الفساد فإن هذا النظام غير قادر على تلبية الاحتياجات. فيجب أن نشكل هيئة يتفرغ العاملون فيها لمكافحة الفساد الاقتصادى وتستفيد من كافة إمكانياتها ويكون لها الكلمة الأولى والأخيرة فى مكافحة الفساد ويتاح لها الوقت الكافى والاستفادة من كافة إمكانيات الأجهزة الحكومية فى مجال مكافحة الفساد.

وأشار دهقان عضو لجنة التحقق من السلطة القضائية إلى أن هناك عددا من الشكاوى ضد السلطة القضائية ولكن اللجنة لم تحصل على تصريح رسمى بالتحقيق فيها وقد قدم لنا عدد من الأفراد المنتمين إلى السلطة القضائية معلوماتهم ولكن هناك أجهزة تقدم لنا تقارير منقوصة. وفيما يتعلق بنشر تقرير لجنة التحقق من السلطة القضائية قال إن هذا التقرير فى مرحلة الصياغة النهائية ويجب أن يعاد إلى اللجنة القضائية بالمجلس بعد تصديق الحكومة عليه وإذا تم التصديق عليه من جانب اللجنة يتم طرحه علنا فى المجلس وقد عارضت السلطة القضائية السماح لنا بالحضور المباشر والتحقق من الوقائع وفى هذا الصدد أجريت مباحثات بين السلطة القضائية وبين المجلس وفى النهاية سمح لنا بالتحقيق فى الشئون المالية للسلطة القضائية ولكننا لم نصل إلى أى نتيجة بسبب عدم تعاون الشئون المالية معنا وقد كانت هذه هى المرة الأولى منذ نجاح الثورة التى يتم فيها التصديق فى البرلمان على إجراء تحقق من السلطة القضائية. ومع الضغوط القانونية والضغوط من نوع التحقيقات الإعلامية تهيأ الجو لكى يتم التحقق والإعلان عنه فى المجلس بل ومن الممكن عدم الإعلان عن بعض الحالات لاعتبارات الصلاحية ولكن السلطة القضائية تعلم أن هذه المعلومات فى يد المجلس. ولم يكن هدفنا هو ضرب أى جهاز وإنما كان هدفنا هو تقوية السلطة القضائية فى مجال مكافحة الفساد الاقتصادى وفى هذا المجال عقدنا جلسات عديدة مع مسئولى السلطة القضائية وزاد الأمر عن مجرد جهازين فقط ونحن الآن لا نريد سوى مراعاة الأطر القانونية.

رئيس البلدية المطلوب

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٧/٤/٢٥

مما لا شك فيه أن اختيار رئيس البلدية (المحافظ) من أهم وظائف مجالس الشورى الإسلامية فى أيامها الأولى وقبل أن تبدأ تلك المجالس فى أداء رسالتها يبقى السؤال هو: كيف يريد أن يعمل أولئك الذين حملوا الأمانة؟

لكى نجيب على هذا التساؤل يجب علينا القول بأن مجالس الشورى يجب أن تتطهر بنفسها من كل الملوثات السياسية ففى هذه اللحظة فقط يمكن لمجالس الشورى أن تنتخب رئيساً للبلدية صالحاً.

وكما يقول الشهيد بهشتى إذا ما دخلت السياسة جهاز السلطة القضائية فستخرج العدالة من تلك السلطة.

مما لا شك فيه أن هدف بهشتى لم يكن الدعوة إلى ضرورة أن يحرم مسئولو السلطة القضائية والقضاة من الإدراك أو الفهم السياسي وألا يفهموا مبادئ السياسة. لكن هدفه كان متمحوراً حول ضرورة ألا يدخل القضاء فى مصيدة الألاعيب السياسية. فيما يخص مجالس الشورى المحلية فليس المقصود أن لا يفهم أعضاء تلك المجالس فى السياسية أو فى ألاعيبها وألا يكون لديهم إدراكاً فى القضايا السياسية لكن المطلوب هو ألا يدخلوا فى الألاعيب السياسية وألا يلوثوا مصالح الناس ومنافعهم بالمصالح السياسية الفئوية طوال السنوات الأربع التى يتولون فيها أمر مجالسهم.

إن من يتمكن أعضاؤه من هذه النقطة ومن تطهير وتحصين أنفسهم من ذلك فبالقطع سيكون التوفيق والنجاح هو حليف هذا المجلس فى جميع المجالات والمؤكد أيضاً أن الشرط الأساسى لاستمرار هذا المجلس فى نجاحه هو استمراره فى المحافظة على سلامة نفسه بما يحميه من الانخراط أو التورط فى الألاعيب السياسية القذرة. مما لا شك فيه أن اختيار رئيس البلدية يعد أولى الخطوات التى تثبت مدى مصداقية المجالس المحلية ومدى تناغمها مع أنفسها و الشعب من جهة وابتعادها من الألاعيب السياسية القذرة من جهة أخرى.

يلزم لأعضاء مجالس الشورى فى دورتها الثالثة أن يدركوا أن الشعب لم يكن راضياً عن ممارسات وأفعال مجالس الشورى السابقة.

كلنا يعلم أن مجالس الشورى يمكنها أن تمنح مجالس البلديات ورؤساءها السلطة الكافية لكى تقبض بين يديها على مصالح الناس بما فيه خير الناس لأن يقوم هؤلاء الأعضاء بتحصيل الضرائب من الناس وتحقيق أعلى الإيرادات من أجل إنفاقها على بناء المبانى الإدارية وعقد المؤتمرات والندوات والمعارض ونشر الكتب التذكارية وخلافه وهى الممارسات التى لا تحل على الإطلاق أى مشكلة من مشكلات الشعب.

مما لا شك فيه أن أخباراً قد وصلت فى هذه الأيام بل وقبل فترة ليست بالقصيرة وهى أخبار مقلقة بالفعل بشأن تدخل بعض الجماعات والقوى والمؤسسات والأشخاص من أجل اختيار رئيس جديد لبلدية طهران وبقية المدن الأخرى وهو أمر خطير للغاية ومقلق جداً فى الوقت نفسه.

إن ممارسة النفوذ من جانب السياسيين والأحزاب والأشخاص- أياً كان مقامهم ومكانتهم- فى اختيار رئيس بلدية طهران يعد من أخطر الأمور التى قد تؤدى إلى فشل مجالس الشورى المحلية من جهة والبلديات من جهة أخرى.

فمن المؤكد أن ذلك الشخص الذى سيجد أن اختياره كان نتاجاً لتفاوض ومساومات وأخذ وعطاء سياسى مركب ومتعدد الأطراف ولهذا سوف يعمل من أجل إرضاء الذين اختاروه وليس من أجل الناس. كذلك سيعمل ذلك "المجلس البلدى- المحلى" الذى تم اختيار أعضائه بتوصيات من خارج مجلس الشورى المحلى المختص سيجعل قراراته دائماً لمصلحة أولئك الذين أوصوا باختيار أعضائه لا الشعب وهذه هى أسوأ صورة أو أسوأ سيناريو يمكن تصوره لمجالس الشورى من جهة والإدارات البلدية برؤسائها من جهة أخرى.

المؤكد أن استقلال مجالس الشورى والبلديات يعد أمراً مهماً للغاية وهو الاستقلال الذى فى حالة فقدانه يصبح وجود هاتين المؤسستين كعدمها تماماً.

ليس المقصود بالاستقلال هو عدم التعاون أو التوافق مع الحكومة أو مع سائر الأجهزة والمؤسسات والسلطات الأخرى وكان العكس هو الصحيح ولكن تكون مجالس الشورى والبلديات مستقلة حقاً وتظل فى أمان تام عن الألاعيب والمساومات والمؤامرات السياسية لابد من أن تكون خالية من جميع الأغراض والأهداف السياسية

عند تعاملها مع الحكومة ومع جميع الأجهزة والمؤسسات الأخرى.

بناءاً على هذا لا يجب على أى شخص أن يعطى نفسه الحق للتدخل فى شئون مجالس الشورى المحلية ولا البلديات كما يجب على هاتين المؤسستين ألا تسمحان لأمة أو طرف ما بالتدخل فى شئونها كما يجب عليها أن تقدم على اختيار رؤساء البلديات بكل أمانة وصدق وبعيداً عن الأغراض السياسية بحيث تضمن أن يكون ولاء أولئك الرؤساء للشعب وأن يكون هدفهم هو تقديم الخدمة المخلصة لكل أفراد وفئات الشعب.

إن رئيس البلدية المطلوب فقط يمكن اختياره إذا ما تحقق ذلك وعندها سيكون هو رئيس البلدية المناسب والملائم.

خفض أم زيادة صلاحيات المحليات؟

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٥/١

أحال دستور الجمهورية الإسلامية توضيح آلية انتخاب أعضاء المجالس المحلية وطبيعة مهامهم وصلاحياتهم وأسلوب الرقابة عليها إلى القانون العادى.

وقد صدق مجلس الشورى الإسلامي على قانون انتخابات المجالس المحلية بمواده الثلاث، فى أولى دورات انعقاده عام ١٩٨٢، ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٩٦ عندما تم التصديق على القانون الحالى للمحليات تعرض ذلك القانون للتعديل فى جميع الدورات التشريعية لمجلس الشورى الإسلامي. أما الآن بعد أن تعرض قانون المحليات لمحك التجربة العملية، اتضحت نقاط ضعف وقصور عديدة به، ومن ناحية لا يمكن تحقيق كل مارمى إليه مشرعوا الدستور من مؤسسة المجالس المحلية فى إطار القانون العادى لكن ينبغى القول أن هذا القانون يحتاج إلى إصلاح خاصة فى المادة التى تقول بأن مجلس محل المدينة ليس له حق اختيار رئيس مجلس المدينة ومحافظ الإقليم وإنما يمكن فقط التشاور معه، لكن الأمر التنفيذى خارج عن نطاق سلطته، وعلى الرغم من أن الخبراء فى شئون المحليات بوزارة الداخلية يعلنون الآن عن إعداد لائحة تعديل لقانون المحليات لكن مع الأخذ فى الاعتبار بأنه لكى يتم إخراج قانون جيد يصلح للتطبيق ينبغى أن يقترن وضعه بتأييد العقل الجمعى للمجتمع له، وعلى هذا الأساس يقترح أن تنشر وزارة الداخلية لائحة تعديل قانون المحليات قبل التصديق عليها فى المجالس المعنية حتى تصقل فى إطار العقل الجمعى للمجتمع الإيرانى وعلى يد الخبراء فى المجالات المختلف، حتى تقل نقاط القصور فيه.

مما لا شك فيه أن تشكيل المجالس المحلية سيحد من قوة المؤسسات التى كانت تمارس مهامها بدون وجود المجالس المحلية، وسيؤدى هذا الأمر إلى نوع من الصراع للحفاظ على السلطة بين هذه المؤسسات من جهة وبين المجالس المحلية للحصول على سلطة فعلية من جهة أخرى.

تؤيد بعض الهيئات التنفيذية تقليل مهام وصلاحيات المجالس المحلية، ومن ناحية أخرى يتصور بعض أعضاء المجالس المحلية أنهم سيحصلون على أقصى حد من الصلاحيات بحيث لا يبقى موضع لمهام وصلاحيات بقية المؤسسات القانونية بالدولة، حل هذه المشكلة فضلاً عن إصلاح قانون المحليات، إصلاح الذهنيات التسلطية لدى خبراء المؤسسات التنفيذية وكذلك بعض أعضاء المجالس المحلية.

حدود صلاحيات المجالس البلدية

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٥/١

تمر هذه الأيام ثمانى سنوات على البداية الرسمية لأولى دورات المجالس البلدية، لكن ونحن على أعتاب بداية الدورة الثالثة للمجالس البلدية تطرح آراء ووجهات نظر مختلفة حول حدود صلاحيات المجالس البلدية من قبل عدد من المنابر السياسية.

إن جميع المجتمعات لديها قدر من صور المجتمع المدنى، والمجالس البلدية للمدن والقرى تعرف على أنها جزء من المجتمع المدنى فى إيران وتمثل جسر للتواصل بين الحكومة والشعب بحيث ينبغى وفق أسس التعاليم الدينية والعقلانية السياسية أن يزداد نشاطها يوماً بعد يوم.

طبقاً لأمر القرآن الكريم "وأمرهم شورى بينهم" و"شاورهم فى الأمر" وطبقاً للبند السابع من الدستور الإيرانى فإن المجالس البلدية ومجلس الشورى الإسلامي من أركان اتخاذ القرار وإدارة الدولة فى إيران، ويحدد الدستور والقوانين الناشئة عن أسلوب تشكيل المجالس البلدية وحدود صلاحياتها ومهامها، كذلك طبقاً للمادة رقم ١٠٠ من الدستور، من أجل التقدم السريع فى تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والتعليمية والثقافية وسائر الشئون التنموية أن يتم ذلك عن طريق التعاون مع الشعب مع الأخذ فى الاعتبار بالمقتضيات البلدية لإدارة شئون كل قرية ومركز ومدينة ومحافظة من خلال إشراف المجلس المسمى باسم مجلس القرية أو المركز أو المدينة أو المحافظة الذى ينتخب أعضاؤه من قبل أهالى المنطقة المعنية.

ويحدد القانون أسلوب التقديم للترشيح فى انتخابات المحليات، وحدود مهام وصلاحيات وأسلوب انتخاب والإشراف على المراكز المذكورة وتسلسل درجاتها ويجب أن يتم ذلك مع مراعاة مبدأ الوحدة الوطنية ووحدة أراضى الدولة والالتزام بنظام الجمهورية الإسلامية والتبعية للحكومة المركزية.

لكن هل خفض صلاحيات هذه المؤسسات الشعبية فى الظروف الحالية يمكن أن يقلل من مشكلات قانون المحليات؟

يعتقد محمد بن حبيبى سكرتير عام حزب المؤتلفة الإسلامي أن:

تقليص صلاحيات المجالس البلدية أمر مضر، وينبغى زيادة هذه الصلاحيات بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى، وما يقال عن أنه لن يؤدى فى المجالس البلدية أعمالا تنفيذية لأنه ليس لها حق التدخل المباشر فى الأمور التنفيذية أى اختصاصات الحكومة أمر غير مقبول، لأن كيفية إدارة المدن والأمور التنفيذية والمشاورات والقرارات الأولية كلها أعمال تجرى داخل المجالس البلدية وهذا الأمر من صميم صلاحياتها.

وأضاف "أرفض تماماً التدخل فى المجالس البلدية بالتعيين والإبعاد وكيفية تنفيذ البرامج الموضوعة للمناطق، لأن المحافظ الذى ينتخب من قبل المجلس المحلى، له الصلاحية الكاملة فى العزل والتعيين، ولا يستطيع مجلس محلى لمدينة أو محافظة أخرى أن يتدخل، ومع هذا ينبغى ألا يظهر تغليب الأهواء الشخصية فى المجالس البلدية، وينبغى أن يسيطر العقل الجمعى فى المجالس البلدية الإيرانية حتى تتخذ قرارات متوازنة، ومن خلال هذه الرؤية ينبغى ألا توضع برامج لتقليص صلاحيات المجالس البلدية".

وصرح سكرتير عام حزب المؤتلفة الإسلامية بشأن أن البعض يعتبر أن المجالس البلدية مجالس استشارية، وأن قضية انتخاب المحافظ تعانى قدراً من الغموض، قائلاً: توجد ثلاث أساليب لاختيار المحافظ، تعيين من قبل الحكومة، انتخاب من قبل أهالى المحافظة، تعيين من قبل مجلس المحافظة وأفضل الخيارات اختيار المحافظ من قبل نواب الشعب فى المجالس البلدية وبناء على هذا فالمجلس المحلى ليس مجلساً استشارياً، وإنماله حق إصدار القوانين والقرارات على مستوى المنطقة التى يمثلها من الإطار العام للدستور وقوانين البلاد.

وحول تقليص صلاحيات المجالس البلدية وتأثير ذلك على تضخم أجهزة الحكومة صرح قائلاً: ينبغى أن يتم نوع من التنسيق بين قرارات المجالس البلدية وبقية المؤسسات التنفيذية، حتى لا يحدث تداخل أو تعارض فى الاختصاصات، كذلك ينبغى أن نتحرك فى اتجاه زيادة صلاحيات المجالس البلدية فى إطار القانون.

وذكر حبيبى بشأن أن البعض يعتقد أن الحكومة لا ترغب فى منح صلاحياتها للقطاع الخاص والشعبي، وأن تعديل قانون المجالس البلدية المطروح للنقاش حالياً يأتى فى إطار تقليص صلاحيات المحليات قائلا: الحكومة لا تعارض بأى حال من الأحوال منح بعض الصلاحيات للقطاع الخاص، لكن بعض معارضى حكومة أحمدى

نجاد، كلما اتخذت الحكومة قراراً يسعون إلى تقديم الحكومة فى وسائل الإعلام على أنها معارضة للقطاع الخاص.

ومع الأخذ فى الاعتبار أن المرشد قد قام فى السنوات الأخيرة بإسناد كثير من الأمور للقطاع الخاص، ومع الأخذ فى الاعتبار كذلك أن حكومة أحمدى نجاد حكومة تتفق تماماً مع السياسات العامة للنظام وقرارات صاحب المقام المعظم للإرشاد، لا نرى أن هذا الاتهام اتهام صحيح.

ويعتقد حسن بيادى نائب الرئيس السابق للمجلس المحلى لمدينة طهران أنه يوجد تفكير فى الهيكل التنفيذى للحكومة وكذلك بالمجلس معارض لوجود المجالس البلدية وزيادة قوتها، وهذا الفكر يمثل تياراً واسعاً ولا ينحصر فى شخص واحد أو عدة أشخاص، ولا يوجد سبيل لحل مشكلات الناس سوى إشراكهم فيها، ومن الممكن تحقيق هذه المشاركة بدعم وتقوية المجالس البلدية.

وفى إشارة إلى أن تشكيل المجالس البلدية كان من أولى قرارات الإمام الراحل التى جاءت فى المادة السابعة من الدستور، أضاف: إن من أولى سبل تحقيق الوحدة الوطنية تدعيم المجالس البلدية، وينبغى تدعيم هذه المؤسسات من خلال توجيه اهتمام أكبر من قبل المسئولين للعقل الجمعى للشعب.

على أى حال ينبغى ألا ننسى أن المجالس البلدية باعتبارها برلمانات محلية ودورها الاستراتيجى فى إدارة المجتمع المدنى لا يخض على أحد.

وفيما يتعلق بالموضوعات المطروحة المستندة إلى أنه طبقاً للمادة رقم ١٠٠ من الدستور الإيرانى، ليس من حق المجالس البلدية انتخاب المحافظ، وإنما يمكن أن تستشار فى الأمر فقط، وأن العمل التنفيذى لا يدخل ضمن حدود مهامها، ومن ثم يقوم حالياً جدل واسع حول عيوب قانون المجالس البلدية واللوائح الداخلية لهذه المجالس.

اللائحة الداخلية للمجالس البلدية:

تنعقد جلسات كل دورة من دورات المجالس البلدية، بعد حسم العملية الانتخابية بدعوة من القائد وبحضوره أو بحضور ممثل عنه، وتعتبر الجلسة رسمية بحضور ثلثى الأعضاء.

فى أولى الجلسات، يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سناً، ويعين اثنين من أصغر الأعضاء سناً ككتاب لمحضر الجلسة، ويتولى الرئيس المؤقت للمجلس أداء مراسم أداء القسم وإجراء انتخابات رئيس المجلس ونائبه وأمين للمجلس ومتحدث رسمى باسمه وذلك لمدة سنتين، كما يتم انتخاب نائب واحد أو أكثر للاشتراك فى مجلس محلى المحافظة حتى ختام دورة المجلس ويكلف رئيس المجلس فى حالة خروج أحد الأعضاء من المجلس برفع تقرير لمدير الأمن المعنى حتى يدعو عضواً بديلاً للاشتراك فى المجلس ويحسب صوته ضمن أصوات أعضاء المجلس.

العضوية فى المجالس البلدية تخص الفرد المنتخب ولا يجوز تفويضها لشخص آخر، وليس لأى عضو من أعضاء المجلس حق تفويض صلاحياته للغير سواء كان عضواً أم لا.

مهام رئيس المجلس المحلى:

- تولى مسئولية الأمور الإدارية والمالية للمجلس.
- إدارة الجلسات وإقرار النظام فى المجلس.
- دعوة الأشخاص الذين يلزم حضورهم إلى الجلسات.
- دعوة الأعضاء وتقسيم العمل بين الأعضاء ولجان المجلس.
- إعلان قرار المجلس والإشراف عليها ومتابعتها.
- تحديد نائب أو نواب المجلس الذين يختارون من بين الأعضاء للتعامل مع المسئولين التنفيذيين والهيئات الحكومية فى حالة طلب ذلك.
- التوقيع على قرارات المجلس ونشرها على أهالى المنطقة.
- إرسال نسخة من ميزانية المجلس فى نهاية السنة المالية للمجلس على مستوى المحافظة وعرضها على الأهالى.
- الإعلان كتابة عن القرارات التى يعترض عليها المجلس الصادرة عن المحافظ على أن تقدم بشكل واضح لرئيس المجلس المحلى، وتلقى رد شفاهى أو كتابى من المحافظ عليها.
- توقيع جميع الكتابات الرسمية للمجلس.
- إعلان مواقيت عمل المجلس فى جلساته قبل نهاية كل جلسة.
- نائب رئيس المجلس المحلى فى حالة غياب الرئيس يحل محله ويؤدى مهامه تشكل لجان ومجموعات عمل بهدف بحث وتعديل واستكمال المقترحات وكذلك إعداد المشروعات اللازمة والقيام بالمهام القانونية التى يتولاها المجلس، ويتم وضع أسلوب إدارة ومهام هذه اللجان بواسطة المجلس الأعلى للمحافظات.
- المقترحات الواصلة للمجلس فى حالة تقلقها بالمحافظ يتم بحثها فى وجود المحافظ أو ممثل عنه دون أن يكون له حق التصويت وإنما يشترك فقط فى الحضور لإبداء التوضيحات اللازمة.

شروط الاستقالة من المجلس:

كل عضو يستطيع الإستقالة من منصبه، ويمكن قبول الإستقالة بموافقة الأغلبية المطلقة، ويقدم العضو استقالته لرئيس المجلس مع ذكر الأسباب، ويدرجها

الرئيس فى جدول أعمال الجلسة التالية مباشرة، وفى هذه الفترة بين تقديم الاستقالة وموعد الجلسة التالية يستطيع العضو أن يسحب استقالته أعلى توقع لصلاحيات المجالس البلدية.

أما فيما يتعلق بأغلب صلاحيات المجالس البلدية وهى اختيار المحافظ ينبغى القول أن مجلس صيانة الدستور فى تفسيره لصلاحيات المجالس البلدية قد خص وزير الداخلية باختيار المحافظين، وهذا لا يعدو وجهة نظر تفسيرية لمجلس صيانة الدستور، ولكن ما طرح فى القانون هو أن يكون اختيار المحافظ من قبل المجالس البلدية.

يعتقد وزير الداخلية مصطفى بور محمدى أنه طبقاً للقانون،ي عين المحافظ طبقاً للاقتراح المجالس البلدية، ويعين وزير الداخلية المحافظ فى المدن التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة، ويعين رئيس المركز فى المدن التى يقل عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة، وتأكيداً على أن وزير الداخلية لن يكون له دخل فى اختيار المحافظين أضاف إلا إذا كان تعيين المحافظ له بعض المشكلات حتى تبلغ وزارة الداخلية تفاصيل ذلك الأمر للمجالس البلدية فتعمل على حل هذه المشكلات.

ورد على سؤال حول هل من المتوقع أن يكون لوزير الداخلية حق الفيتو على قرارات المجالس البلدية فى التعديل المتوقع لقانون المحليات، صرح مصطفى بور محمدى: حق الفيتو ليس من شأننا، والمتوقع فقط فى هذا التعديل، أنه فى حالة كون قرارات المجالس البلدية باعثاً على إثارة الفوضى فى المنطقة أو نشوب اعتراض شعبياً، سيكون من حق وزير الداخلية إصدار قرار بتأجيل قرارات المجلس المحلى حتى يفحص المجلس سبل حل الاختلاف حتى يريح المجلس الجميع بعدم التصديق عليها.

لكن فى النهاية يبدو أن حكومة أحمدى نجاد من خلال تنفيذها شعار إعادة الحكم للشعب تتحرك صوب زيادة صلاحيات المجالس البلدية، خاصة وأن رئيس الحكومة نفسه قد بدأ صعوده السياسى من مجلس محلى طهران.

الأداء الاقتصادى للحكومة التاسعة

امروز (اليوم) ٢٥/٤/٢٠٠٧

بدأت الحكومة التاسعة عملها فى ظل أوضاع متوازنة إلى حد كبير وبدعم كامل من جميع المؤسسات الحكومية "التشريعية والرقابية والقضائية والأمنية والعسكرية والشرطية والإعلامية" فالعديد من الموانع والعقبات التى استنزفت وقت ومجهود الحكومات السابقة، لم تتوقف فجأة فحسب وإنما تحولت إلى دعم للحكومة الجديدة، فالكل فى خدمتها وطوع أمرها.

حققت الحكومة التاسعة أفضل مكانة اقتصادية بعد الثورة فقد بلغ دخل الدولة من الصادرات النفطية وغيرها، حوالى ٨٠ مليار دولار فى العام، بينما انخفض معدل التضخم إلى ١٠٪ فى سبتمبر من عام ٢٠٠٥ أى بعد تولى الحكومة الجديدة مباشرة وهى النسبة الأقل على مدى العقد الأخير.

الحكومة الجديدة عززت من الثقة الدولية تجاه الاقتصاد الإيرانى المستقر بسبب استثمارات البنية التحتية خاصة فى مجال النفط والغاز والبتروكيماويات.

كما حققت الحكومة أعلى دخل من احتياطى العملة، لكن المشكلة الحقيقية تتلخص فى أن الحكومة بدلاً من الاستفادة من هذا المرتكز القوى وهذه المكانة غير المسبوقة استخدمت الظلم ضد مفكريها وداعميها، فضيقت الخناق على ساحة الاختيار والاستشارة عندما حرمت الدولة سريعاً من خبرات مديريها السابقين. بالإضافة إلى ذلك، أقدمت الحكومة التاسعة من خلال سياسات مدونة ومجربة لأنظمة مضطربة - على انتهاج خطة جديدة فاحترفت سياسة التجربة والخطأ، فأدخلت نفسها فى صراعات لا حد لها. والآن حيث انتصف عمرها تقريباً، وجهت ضربات قاسمة إلى إنجازات النظام السابقة ليس فقط على صعيد شعاراتها ووعودها الانتخابية، ولكن أيضاً داخل أروقة اتخاذ السياسات الداخلية والخارجية والاقتصادية وعلى صعيد المستوى المعيشى للمواطنين، مما أثار سخط ومخاوف ورموز النظام.

القضية وصلت إلى حد أنه بالرغم من الروابط الفكرية والعقدية بين الحكومة والمجلس، إلا أن معظم النواب الأصوليين البارزين بالمجلس فشلوا فى ستر فسادهم فاحتلوا من الحكومة النصيب الأكبر من حجم الانتقادات.

طبقاً للرؤية التى هى نتاج كفاءات الخبرة والإدارة على مدى العقود الثلاثة الماضية والتى حازت على موافقة الإمام الخمينى الراحل، من المفروض أن تصل إيران إلى المرتبة الأولى اقتصادياً وعلمياً على الصعيد الإقليمى.

أما الآن فالسؤال الأهم الذى يجب أن نسأله هو هل كانت اتجاهات وسياسات وأداء الحكومة التاسعة، تمضى فى هذا الطريق؟، هل تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف تدريجية تضمنتها برامج الدولة على مدى عشرون عاماً، وهل قام مجلس صيانة الدستور بتفعيل أدائه إزاء الحكومة؟

للأسف يجب القول أنه بسبب عدم الاهتمام بآراء الخبرات وجداول الخطة الخمسية للتنمية وإهمال حتى آراء علماء الاقتصاد العاملين بالحكومة والنتائج المترتبة على وقف تنفيذ السياسات الحكومية، لا يمكن الحديث الآن عن تحقيق ٥,٥٪ من النمو الاقتصادى بالدولة طبقاً للإحصاء الصادر عن البنك المركزى، هذا فى حين تعدى الاستهلاك النقدى إلى أعلى معدلاته فى تاريخ الدولة. علينا أن نسأل، لماذا انخفض مستوى الاهتمام بالمجال الاقتصادى خلال حقبة الحكومة الإصلاحية طبقاً لمزاعم المعارضة مع أن الاستهلاك النقدى كان أقل من ٢٠ مليار دولار ومعدل النمو ٧,٥٪ وتشغيل البطالة وصل إلى ٧٠٠ ألف فرد سنوياً، فى حين انخفض حالياً معدل النمو الاقتصادى إلى ٥٪؟ النمو النقدى طبقاً لتصريحات مسئولى البنك المركزى تزايد فى عام ١٣٨٥ (من ٢١ مارس ٢٠٠٦ - ٢١ مارس ٢٠٠٧) إلى ٤٥٪ وهو ما يعادل ٦٥ ألف مليار تومان على مدى العامين الماضيين طبقاً لحسابات النمو النقدى. نتيجة لذلك تزايدت الأسعار بنسب وصلت إلى ٤٠٪ فى قطاع الأراضى والمساكن.

إيران فى مرحلة نهضة اقتصادية

■ ايران ٢٠٠٧/٤/٢٦

أكد المرشد الأعلى على خامنئى فى اجتماعه بمئات الآلاف من الجماهير بساحة الحرم الرضوى خلال شهر مارس الماضى على ضرورة مواجهة الحرب الاقتصادية التى يشنها أعداء إيران على شعبها، قائلا: "إنهم يريدون بقاء الشعب الإيرانى فى ضيق على الدوام، لكن البرنامج السياسى والمادة ٤٤ من الدستور والمحاولات الجادة من قبل الحكومة لتنفيذها يهيئ المجال أمام انتعاش الاقتصاد وتحسين أحوال الناس، ذلك الأمر الذى من الممكن أن تلمسه الجماهير خلال هذا العام والفترة القليلة القادمة".

هذا وقد مضى مرشد الثورة فى شرح سبل المشاركة فى المجالات الاقتصادية للمسئولين مؤكداً أن زيادة الثروات والإنتاج أمر لا خلاف عليه فى الإسلام، ولذلك فقد جاءت المادة ٤٤ من الدستور تؤكد على الاهتمام بتحسين دخول طبقات المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة.

إن نجاح الخصخصة وتحريك القطاع الخاص صوب المشاركة فى المجالات الاقتصادية، كان تحولاً للإصلاح الاقتصادى انعكست أصداءه على المجتمع بشكل ملحوظ . فقد كان الاقتصاد الإيرانى فيما مضى وخاصة فى السبعينيات يعتمد على العوائد البترولية، وقد استطاع نظام الشاه السابق استغلال ذلك فى سياسته الاقتصادية كواجهة يعتمد بها على الدعم المالى الخارجى من قبل المؤسسات الدولية تحت ضمان البترول، وكذا كان حجم الواردات قبل الثورة كبيرا للغاية، وهذا ما أثر على معدلات البطالة التى بلغت ٢٩٪ عام ١٩٧٦، ومعدلات التضخم التى كانت تصل أحياناً أيضاً إلى أكثر من ٦٨٪، الأمر الذى كان يخلق للدولة الكثير من المشكلات الاقتصادية رغم عوائدنا البترولية الكبيرة.

أما بعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، فقد أخذ الرئيس الأسبق هاشمى رفسنجانى على عاتقه مسئولية توجيه سكان إيران ومن ثم شرع فى تنفيذ الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية بعد الثورة. وفى هذه المرحلة، كانت هناك زيادة فى العوائد البترولية إلى جانب قروض خارجية فعمدت الدولة إلى إتباع سياسة الأبواب المفتوحة اقتصاديا فحدث هناك نوع من الانتعاشة الاقتصادية، أدى إلى تقليص التضخم والمؤشرات الاقتصادية الأخرى، وخاصة فى أعقاب تراجع السياسة الأمريكية عن فرض العقوبات الاقتصادية عن إيران فى تلك المرحلة. أما بعد انتهاء الثمانى سنوات، فترة التعمير، جاءت حكومة الإصلاحات بفوز خاتمى فى انتخابات عام ١٩٩٧، وقد صاحب ذلك انخفاض فى أسعار البترول، وكذا تقلصت تباعا العوائد الناتجة عن بيع البترول الإيرانى مع مجئ الإصلاحيين إلى سدة الحكم إلى ٩٩ مليار دولار.

وكـذا تقلص حـجم التـضـخم عند حـدود ١٦٪ وبعدها بدأت الحكومة الإصلاحية فى توحيد سعر العملة والعمل على تحقيق طفرة اقتصادية لاسيما بعد أن استطاعت التحكم فى الديون الخارجية بشكل أساسى.

الاقتصاد الإيرانى فى مرحلته الجديدة

فى شهر يوليو من عام ٢٠٠٥ قام الشعب الإيرانى بعدد أصوات يتجاوز ١٧ مليون صوتاً، بالتصويت للدكتور محمود أحمدى نجاد، كرئيس للجمهورية الإيرانية ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم يكون قد مر أكثر من عشرين شهراً وهى فترة كافية تماماً لتقييم العملية الاقتصادية للحكومة التاسعة، حتى أن تقرير صندوق النقد الدولى الأخير قد أشار فى تقريره عن حالة الأوضاع الاقتصادية فى إيران أنها تحيا فى ظروف جيدة خاصة وأن مؤشراتها الاقتصادية كالتضخم والبطالة وعجز الميزانية والاحتياطى النقدى فى حدود المستوى العادى.

حيث جاء فى هذا التقرير: أن قيمة البترول الخام المرتفعة مع السياسية الاقتصادية السلبية خلق قفزة تنموية للاقتصاد الإيرانى عام ٢٠٠٥، الأمر الذى رفع دخل مستوى الفرد من إجمالى الناتج المحلى بدون الاعتماد على البترول بنسبة ٤٪ . وكذا بلغ معدل التضخم مع بداية عام ٢٠٠٦م ، إلى أقل من ٢١٪ .

وكذا أشار التقرير إلى النمو الاقتصادى فى إيران قد حقق نسبة ٨٥٪ ، ولا ننسى أن الاستراتيجية الاقتصادية المطروحة وفق سند الوثيقة العشرينية تشير إلى أن إيران ستتحول إلى قوة لها الصدارة بين دول جنوب غرب آسيا مع حلول عام ٢٠٢٥م .

مما لاشك فيه أن الاقتصاد الإيرانى يتمتع بكافة الظروف والعوامل التى تؤهله لكى يتحول إلى قدرة اقتصادية كبرى مثل امتلاكه أكثر من ٥٠ مليون هكتار من الأراضى القابلة للزراعة، تنوع مصادر المياه وتوفير الطاقة البشرية الماهرة إضافة إلى وجود العقول والاستراتيجية التى تستوعب ذلك واحتياطى البترول، كل ذلك يمكن أن يكون عاملاً فى سبيل تحقيق الأهداف المرجوة.

الواقع أنه منذ تفعيل عمل الحكومة التاسعة فى إيران وهى تميل إلى سياسة التصغير، أى تحقيق أعباء الحكومة الاقتصادية، بمعنى تقليص تدخلها فى الشؤون الاقتصادية وترك هذا الجزء على القطاع الخاص والاستثمارات وذلك يتضح من خلال تفعيلها للبند "ح" من المادة "٤٤" من الدستور من أجل الوصول بإيران إلى قدرة اقتصادية كبرى مع حلول ٢٠٢٥ .

وفى هذا السياق ذاته، يقول أحد الخبراء الاقتصاديين: إن حجم الاحتياطى النقدى فى إيران أكثر من ٥١ مليار دولار، فضلاً عن وصول إيران للاكتفاء الذاتى فى الأمن الغذائى بنسبة ٩٣٪، نهيك عن بنيتها التحتية للصناعة، وتطوير مستوى الأداء فى القرى والمدن الجديدة وتحسين الأوضاع التعليمية فى البلاد ، حتى ارتفعت نسبة المتعلمين إلى أكثر من ٨٠٪ فى إيران، كل ذلك فى النهاية يجعل من تلك الاستراتيجية مع حلول عام ٢٠٢٥م ، استراتيجية ممكنة التحقيق.

على أية حال، فقد رأى خبراء الاقتصاد أن تحمل أعباء الدولة الاقتصادية مضى وعدم تفعيل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الخارجية وعدم إصلاح النظام الضريبى خلال فترة ٢٦ عاماً الماضية كان عائقاً أمام تحقيق طفرة اقتصادية كبرى فى إيران، أما بعد الإصلاحات الاقتصادية الجارية والمضى قدماً فى تنفيذ المادة "٤٤" من الدستور ومشاركة القطاع الخاص فى عملية القيادة الاقتصادية فإنه يتوقع أن تتحول إيران مع تقليص الاعتماد على عوائد البترول وتصغير أعباء الدولة والتنسيق والتعاون فيما بين الأجهزة التنفيذية وبقية الأجهزة الأخرى المعنية إلى قدرة اقتصادية كبرى فى جنوب غرب آسيا خلال الفترة القادمة.

المجالات الأساسية للهجرة فى إيران

■ جمهورى اسلامى(الجمهورية الاسلامية) ٢٠٠٧/٤/١٥

من أهم القضايا التى تلقى اهتمام الباحثين فى العلوم الاجتماعية والاقتصاد قضية الهجرة التى يتناولونها فى دراساتهم من مختلف الزوايا مستخدمين العديد من أنواع الرسوم التوضيحية والمؤشرات الوصفية بل والنماذج الرياضية المعقدة. وقد استأثرت الهجرة الداخلية بنصيب الأسد من هذه الدراسات التى تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المعرفة والإدراك لخصائص المهاجرين ومسارات الهجرة والعوامل المؤثرة فى شدة أو ضعف تيار الهجرة وكذلك دراسة التغيرات التى تطرأ على هذه العوامل بمرور الزمن.

وسوف نهتم فى المقالة الحالية بدراسة العوامل المسببة للهجرة فى الداخل دراسة إجمالية. ونظرا لأن مقولة الهجرة بدأت على نحو متسلسل من القرى وتحولت إلى مشكلة فى المدن أيضا زائدة فإننا نتناول كلا من القرية والمدينة باعتبارهما مجالى الهجرة.

١- القرية

فى كتاب "الهجرة إلى المدن فى إيران" تفصيل لمجالات الهجرة من الريف على النحو التالي:

أ- نموذج ملكية الأراضى الزراعية وظاهرة الهجرة

بعد تطبيق الإصلاح الزراعى وتقسيم الأراضى الزراعية على المزارعين فقد حوالى ٥٥٪ من المزارعين أراضيهم أو تحولوا إلى ملاك لمساحات صغيرة وإن كانت هذه النسبة قد انخفضت بعد ذلك أى فى عام ١٩٧٣ إلا أننا يمكن أن نقول بوجه عام إنه فى مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية كان أكثر من خمسين بالمائة من المزارعين قد فقدوا أراضيهم أو يمتلكون أقل من خمسة بالمائة من مجموع الأراضى الزراعية فى البلاد.

ورغم أن مساحة الأراضى القابلة للزراعة قد زادت بعد الثورة بسبب توفير مصادر الرى إلا أن معدل الزيادة السكانية فى المناطق الريفية كان يساوى ضعف معدل الزيادة فى مساحة الأراضى القابلة للزراعة. كما أن زيادة معدلات الإنجاب فى الأسر الريفية يعد سببا فى زيادة سكان المناطق الريفية مقارنة بعائداتها حيث يزيد متوسط عدد أفراد الأسرة الريفية عن خمسة أفراد ومن هنا هجر هذا الفائض السكانى القرى وتوجه إلى المدن بسبب انعدام مجالات العمل والتكسب.

ب-توزيع الدخل وظاهرة الهجرة

أظهرت الدراسات التى أجريت فى مختلف أنحاء البلاد أن هناك حقيقة مؤداها أن معدل الدخل العائد من الأنشطة الزراعية يختلف كثيرا عن نظيره العائد من الأنشطة المدنية.

فرغم أن هناك زيادة ملحوظة فى الدخل العائد من الأعمال الزراعية فى سنوات ما بعد الثورة إلا أن هذه الزيادة قد اقتصرت على فئات معينة من المزارعين مثل مزارعى المحاصيل البستانية والفواكة والخضروات الصيفية بينما لم يستفد من هذه الزيادة بقية المزارعين الذين يزرعون المحاصيل الأساسية بسبب تحديد الأسعار ورقابة الحكومة.

ج - توزيع الاعتمادات الزراعية

رغم تحسن توزيع الاعتمادات الزراعية وزيادة حجمها مقارنة بسنوات ما قبل الثورة إلا أن الدراسات تشير إلى أن مجموع الاعتمادات الزراعية للبنوك لا تتجاوز عشرين بالمائة من الاعتمادات الكافية لتلبية احتياجات صغار المزارعين بل وصارت هذه الفجوة بين الاعتمادات وبين الاحتياجات الحقيقية للمزارعين سببا أساسيا فى ازدياد نفوذ كبار سماسرة الوساطة والبيع مقدما وتحكمهم فى سوق المحاصيل الزراعية بمعنى أن أصحاب النفوذ هؤلاء تحقيقا لمصالحهم يتدخلون تدخلا مباشرا فى تحديد أنواع المزروعات وتحديد مجموعة المحاصيل التى لا تخضع لرقابة الحكومة اعتمادا على ما يضخون من أموال فى المجتمع الريفي. وقد أدى هذا بمرور الوقت إلى إضعاف بينة صغار المزارعين وفى النهاية تحول الأمر إلى عجز المزارعين عن تحمل ظروف المعيشة الشاقة ولم يجدوا مفرا سوى الهجرة إلى المدن والاشتغال بأعمال البناء البسيطة والخدمات الصغيرة.

د-الأبعاد العمرانية وضعف البنية الأساسية وقلة التسهيلات

ما زال العديد من المناطق الريفية تعانى الحرمان من الإمكانيات الأساسية حيث تستخدم الطرق الترابية مما يؤدى إما إلى عجزهم عن نقل محاصيلهم إلى مناطق الأسواق أو تحملهم تكلفة باهظة مقابل نقل هذه المحصولات وفى الحالتين يعود الأمر عليهم بالضرر ويؤدى إلى قلة دخلهم. ويضاف إلى هذا أن تبعثر التجمعات السكانية الريفية وقلة عدد سكانها يجعل وصول الخدمات الحكومية إليهم أمرا غير ميسور سواء من حيث الكم أو الكيف وهذا ينطبق على التجمعات السكانية الريفية التى يتوفر بها مجال للعمل بينما بعض القرى التى يتعذر فيها الحصول على فرص عمل لأى سبب تكون الأوضاع أكثر سوءا. ولهذا فإن استمرارهم فى هذه الحالة يعنى زيادة انخفاض دخلهم ووقوعهم أخيرا فى براثن الفقر فيضطرون إلى الهجرة إلى المدن.

٢- المدن

هناك عاملان أساسيان يسهمان فى الهجرة إلى المدن كما أن هناك عوامل جزئية أخرى متأثرة بهذين العاملين وهذان العاملان هما:

أ-قابلية المدن للمهاجرين

ب- التفاوت الإقليمى (أى تركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى مناطق معينة)

درس جان بتيه فى كتابه "هجرة القرويين" توابع الهجرة السلبية والإيجابية ويرى أن "هجرة القرويين إلى المدن لها توابع مثل: الزيادة الفيزيقية للمدن وزيادة تهميش شباب التجمعات المدنية الهامشية وزيادة الأسعار فى المدن التى تستوعب المهاجرين"

وفى كتاب لجيت سينج اوبراى أحد كبار خبراء مكتب العمل الدولى التابع للأمم المتحدة بعنوان "الهجرة إلى المدن والتنمية" تناول توابع الهجرة إلى المدن وهو يعتقد أنه نظرا لأن معظم المهاجرين (وخاصة المهاجرين من الريف) إلى المدن من الشباب فى المرحلة العمرية بين ١٥ و ٢٩ عاما فإن هذا يؤدى إلى زيادة فئة الشباب فى المدن إلى درجة كبيرة ونظرا لأن معظم المهاجرين من الرجال فإن هذا يؤدى إلى تغيير التركيب الجنسى فى المدن أيضا. بالإضافة إلى أن توجه المهاجرين إلى المدن يؤدى إلى زيادة الطلب على إمكانيات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية مثل المستشفيات والمواصلات والاتصالات والكهرباء ومياه الشرب مما يقلل من حصول السكان الأصليين على هذه الخدمات مما يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشتهم.

رؤية للهجرة فى إيران (الهجرة الخارجية)

عند دراسة العوال المؤثرة فى هجرة النخبة العلمية من إيران تم رصد أربعة مجموعات من العوامل كأسباب أساسية: وهى

١- العوامل المرتبطة بمجال مبدأ الهجرة
٢- العوامل ا لمرتبطة بمجال مقصد الهجرة
٣- العوامل المعوقة
٤- العوامل الشخصية والنفسية

والعوامل المرتبطة بمجال مبدأ الهجرة هى العوامل الطاردة. بينما العوامل المرتبطة بمجال مقصد الهجرة هى عوامل جاذبة. وهناك العديد من العوامل الشخصية والنفسية (مثل وجود الزوج أو الأسرة أو الأقارب أو الشعور الوطنى أو علاقات الصداقة) التى يمكن أن تمنع الفرد من الهجرة أو يؤدى انعدامها إلى الرغبة فى الهجرة. ومن العوامل الطاردة التى تؤدى إلى هجرة النخبة العلمية:

- بعد الجامعات الإيرانية عن معايير الجامعات العالمية الكبيرة ومن أسباب هذا
  - تعدد مراكز صناعة القرار فى الجامعات
  - تفضيل الكم على الكيف
- الاهتمام بالتدريس بدلا من الاهتمام بالبحث العلمى وعدم تطبيق مقولة البحث العلمى وتوفير الاعتمادات الكافية له.
- تغليب الاهتمام بالعرض على الطلب فى مجال البحث العلمي
- ضعف العلوم الإنسانية وعدم الاهتمام بها
- عدم مراعاة الشئون المادية والمكانة المعنوية للأساتذة
- زيادة البطالة بين خريجى الجامعات وتزايد انفلاتهم وتسيبهم
- عدم تناسب المناهج الدراسية مع متطلبات سوق العمل واحتياجات البلاد
- ضعف الاتصال بين الجامعات وبين الصناعة ويقتصر الاتصال الإيجابى الموجه على بعض الصناعات مثل الصناعات العسكرية.
- تحول بعض المراكز البحثية إلى مراكز للتجارة والسمسرة
- نقص المصادر والمنشورات العلمية العالمية وكذلك نقص الإمكانيات الفنية والمعملية اللازمة

الصعوبات التى لا مبرر لها التى تواجه الأبحاث العلمية وزيادة الصعوبات الروتينية والتدخل دون سبب وأحيانا التفرقة فى هذا المجال.

١- انعدام العوامل الجاذبة والمبشرة فى البيئات الجامعية وخاصة فى مجال العلوم الإنسانية

٢-التغيير السريع وغير المناسب لسياسات التخطيط وتغيير الأفراد على مستوى الإدارة دون مراعاة المعايير القانونية المعروفة.

٣-انعدام الأمان أو على الأقل الشعور بعدم الأمن الضرورى للتعبير عن الرأي

٤- عدم اجتذاب الطاقات المتخصصة فى أسواق العمل الحكومية والخاصة وقلة الفرص أمام النخبة ذات الكفاءة

٥- عدم وجود مؤسسة مسئولة عن معضلة هجرة النخبة على المستوى الوطنى وعدم وجود استراتيجية وخطط قصيرة المدى وطويلة المدى فى هذا المجال. (ليس لدينا نظام لحماية المتفوقين سوى على مستوى المدارس الابتدائية)

٦- الفجوة فى الدخل بين النخبة العلمية وفئة أخرى من الأفراد والجماعات وعدم استفادة النخبة العلمية من الإمكانيات والمزايا المادية الكافية.

٧- انعدام الإيمان الحقيقى بقدرة النخبة العلمية وكذلك قلة الاهتمام بالعلوم الأساسية والتطبيقية

٨- انعدام النظام المناسب فى الإدارة

٨- قلة فرص الدراسة والعمل أمام أبناء النخبة العلمية أو على الأقل غموض مستقبلهم الوظيفي.

٩- انعدام المجال الكافى لعمل الشباب من النخبة العلمية والطاقات الملتزمة والمتخصصة فى الداخل.

يضاف إلى كل هذا عدد من العوام الشخصية مثل ضعف الأساس الاقتصادى والشعور الوطنى أو عدم

التمسك بالالتزامات والواجبات الشرعية مما يعد من الأسباب الطاردة إلى حد ما.

أما فيما يتعلق بالعوامل الجاذبة فى البلاد التى تتم الهجرة إليها فهى فى غير حاجة إلى توضيح فهذه الدول قادرة على اصطياد الأفراد واجتذابهم أكثر من الدول الأخرى بسبب استفادتها من البنية الأساسية العلمية المتقدمة والتقدم فى كافة المجالات فالعالم اليوم بدلا من المتاجرة فى البضائع يتاجر فى العقول والمعرفة والمعلومات فهى السلعة الأصلية وأهم رموز القوة. ولهذا ففى الدول المتقدمة تقوم الأجهزة السياسية الواعية والمتعقلة ببذل الجهود المتتابعة لجذب الخبراء والباحثين البارزين فى العالم ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة التعليم فى العالم وتخصيص نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج لتدريب الكوادر التخصص فتوجهت المافيا العلمية للرأسمالية نحو النخبة العلمية فى المجتمعات النامية.

يجب أيضا أن نضيف أن دول العالم الثالث مع الأسف لضعفها الإدارى والتخطيطى واستثماراتها فى التخصصات العليا قد أوجدت احتياجات غير مطلوبة فى الداخل مما يؤدى إلى انتقالها إلى الخارج ومن هنا بدأت ظاهرة الهجرة الواسعة للمتخصصين إلى الدول الغربية.

فيما يلى بعض المقترحات فى هذا المجال.

١- إزالة المعوقات الطاردة ومواجهة عناصر الجذب الزائفة من الدول المستهدفة بالهجرة

٢- إيجاد مؤسسات خاصة لمتابعة هجرة النخبة وتنظيم شئون العلماء المتخصصين والباحثين والتعرف عليهم وتنمية بنك المعلومات للمتخصصين فرغم أن هذا البنك قد أنشئ إلا أن أمامه الكثير لكى يغطى جميع المتخصصين

٣- المحافظة على استقرار وهدوء الجامعات والامتناع عن جر الخلافات الحزبية والسياسية إلى المناخ العلمى

٤- الاهتمام المتزايد بقيمة العلمة واحترام العلماء والباحثين والمبدعين وخاصة على مستوى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية

٥- زيادة الميزانيات البحثية فى الجامعات وتأمين الأساتذة ماليا

٦- إقامة صلات ودية ومستمرة مع الطلاب الإيرانيين المقيمين بالخارج وتشجيعهم على العودة إلى الوطن حتى يعرفوا أن حكومتهم ومواطنيهم يتشوقون لعودتهم ويبدون احتراما لمكانتهم.

٧- تخفيض الإجراءات الروتينية فى المؤسسات العلمية والصناعية وتنمية وترسيخ نظام الإدارة المشتركة

٨- البحث فى مستوى معيشة الأساتذة وتوفير وسائل الحياة الكريمة والمساكن لهم وإزالة المشكلات الكبرى التى تواجه الطلاب المتفوقين الموهوبين فى مجال العمل والسكن والزواج وكذلك رفع مستوى الأجور وتحقيق المساواة فى الدخل بين أصحاب الدرجات العلمية العليا.

٩- رفع المستوى التخصصى للكوادر الإدارية فى المراكز العلمية وتنظيم الإدارة العلمية والإدارية للجامعات.

١٠- التمسك بمبدأ الصلاحية والكفاءة فى تعيين مديرى الجامعات وتشجيع ذوى الكفاءة على تولى هذه المسئولية الخطيرة

١١- الإفادة من التجارب والقدرات العلمية والتخصصية للكوادر المتخصصة من الباحثين ومنح تقدير أكثر لأعمالهم وإبداعاتهم الفكرية.

١٢- إيجاد الدوافع المختلفة لاستمرار العمل والدراسة فى إيران

١٣- العمل على التوعية الإعلامية باحترام التخصص والتكنولوجيا كقاعدة أساسية

١٤- إيجاد اتصال راسخ وحميم بين الصناعة وبين الجامعة وكذلك بين سوق العمل وبين المحافل العلمية والجامعية بحيث يكون التعليم العالى والبحث العلمى ا لجامعى متوافقا مع احتياجات سوق العمل والاحتياجات الوطنية والإسلامية

١٥- الحيلولة دون تأثير التوجهات الفكرية والنفسية المختلفة فى الجامعة

١٦- إصدار الضوابط والمقررات بهدف الحد من هجرة المتخصصين مثل إصدار لوائح خاصة لاستخراج جوازات السفر للدارسين بالخارج وإلزامهم بالتعهد بالعودة إلى إيران بعد انتهائهم من الدراسة.

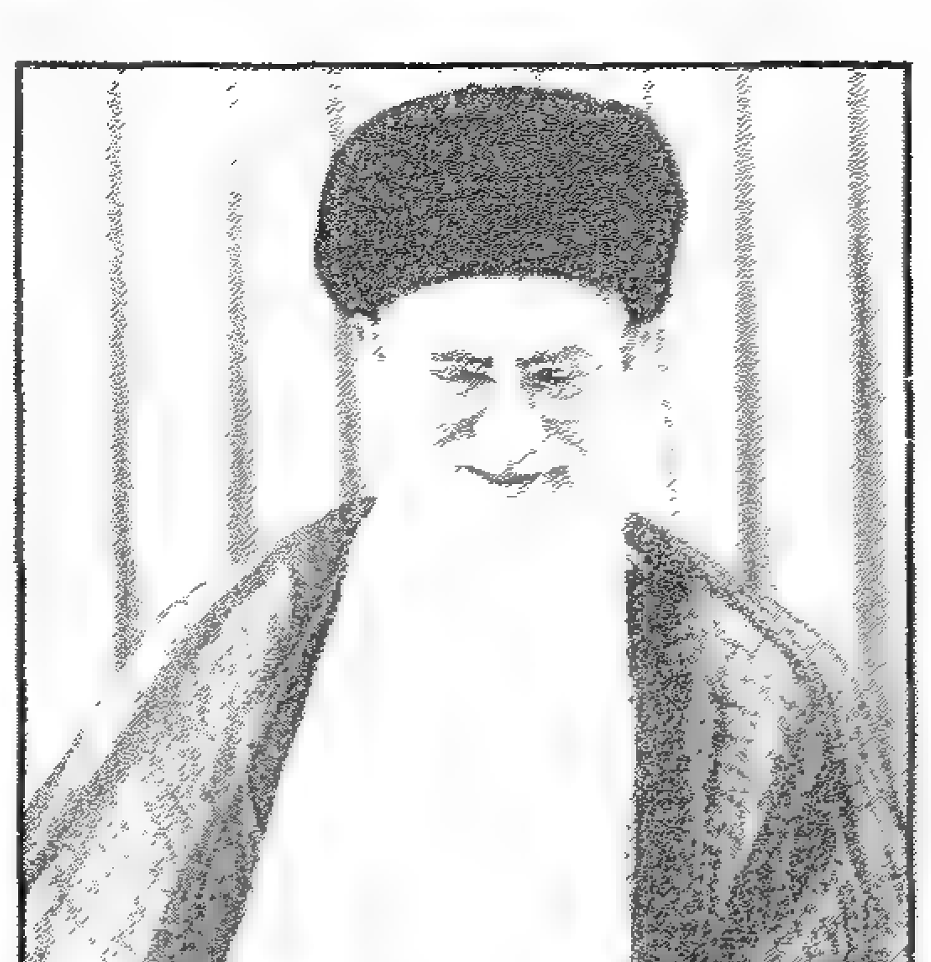
١٧- إطلاق حركة "إنتاج البرمجيات العلمية والدينية" والتنظير فى جميع فروع العلم والاهتمام بتأصيل الإبداع العلمى والفكر الدينى الراسخ والمناظرات العلمية الحرة.

١٨- إجراء البحوث العلمية للتعرف على أسباب هجرة الكوادر المتخصصة والجوانب المختلفة لهذه الهجرة.

١٢ مشروعاً لتحقيق الوفاق الوطنى

■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٧/٥/٢

أعلن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامنئى أن العام الحالى هو عام الاتحاد الوطنى والانسجام الإسلامى، ويعتقد البعض أنه إذا كان العام الحالى هو عام الوفاق والوحدة الإسلامية فإنه سيكون الأنسب ولكن المهم هنا هو تحقيق ذلك الهدف فى ساحة المجتمع والسعى كذلك للوصول إليه.



وبدون شك ومع كل هؤلاء الأعداء المتربصين بنا فإن الهدف الأساسى هو الوحدة الإسلامية. التى تعتمدها نظرية الوحدة الإسلامية التى كان ينادى بها الإمام الخمينى فى العقود الأخيرة. وهذه النظرية بلا شك كانت هامة وحيوية من أجل حفظ الهوية الإسلامية.

وفى هذا السياق يجب تجنب النظريات المتشددة والأصولية وتجنب الذين يدعون لإراقة الدماء بين السنة والشيعة، ومن هنا وعلى أساس الخبرة فى مجال التاريخ والسياسة نستطيع بمراعاة بعض الأسس أن نساعد على تحقيق الوحدة الإسلامية ومن هذه الأسس:

١- يجب على الحكومات الإسلامية أن تؤمن بالوحدة باعتبارها أصلا مسلما به، وعليها تبنى سياستها العامة، حتى يمكن تحقيق تقدم فى هذا المجال. هذا الأمر يؤدى إلى طرح السياسات التى يمكنها توحيد الأمة الإسلامية وأهم هذه السياسات نبذ التعصب والطائفية وأيضاً إيجاد توافق وتنسيق فى أنحاء العالم الإسلامى، وكذلك إحباط مساعى الأجانب من أجل إيجاد الاختلافات والاستفادة من القضايا الطائفية والمذهبية من أجل الوصول لأهدافهم.

٢- تكثيف الأبحاث العملية من أجل توضيح الحقائق التاريخية من الناحية العلمية دون إظهار التعصب الدينى وهذه الأبحاث يمكنها توضيح بعض النقاط الهامة التى تساعد فى هذا المجال، بشرط البعد عن التعصب. وفى السنوات الأخيرة فإن مفكرى العالم الإسلامى كانت لديهم مؤلفات فى هذا المجال، وإن كان بعضها له رد فعل سلبى ولكن كان لجزء آخر تأثير جيد نأمل استمراره.

٣- يجب التأكيد على أن التعصب المذهبى يظهر من الأقلية قبل الأغلبية، فالأغلبية لا تحتاج له، ولكن الأقلية فهى تعيش دوماً تحت ضغط. والدليل على هذا الأمر أنه كلما تواجدت أقلية وسط أغلبية ظهر التهديد. ولذا فيجب دوماً حفظ حقوق الأقليات ومحاولة حل مشاكلهم قدر الإمكان لمنع ظهور مثل هذه التعصبات. وفى غير ذلك تكون بداية ظهور المشاكل.

٤- يجب على زعماء المذاهب تهيئة المجال لأجل الوحدة.

٥- عدم التعارف بين الطائفتين يوجد صعوبة فى توحدهم. وليس الحل هنا هو إزالة الطائفتين من الساحة حتى نهيئ المجال للوحدة، ولكن الحل هو التعارف بين الأقوام والقبائل، ويمكن تنفيذ هذا التعارف من خلال الفن كالأفلام التليفزيونية والسينمائية التى تؤكد على الجوانب الإيجابية لكل مذهب وطائفة.

٦- فى الوقت الحاضر انتشر الحديث عن العولمة عن طريق الدعاية للقيم الاجتماعية والإنسانية. وعلى المسلم أن يستفيد من هذه التجربة، ولكن يجب أن يطرح مفهوما مقابل لهذه العولمة. يجب تقديم القيم الإسلامية لكل العالم، وبهذا العمل نستطيع أن نقف أمام عولمة الغرب، وأن تستحكم وحدة الطوائف الداخلية للعالم الإسلامى.



الخليج (الفارسي) ممر قلب العالم

■ رسالت (الرسالة) ٣٠/٤/٢٠٠٧

طبقاً للمستندات والوثائق التاريخية والقانونية المتاحة والموثوقة غير القليلة، ظل الخليج (الفارسى) جزءاً من الأراضى الإيرانية على مدى التاريخ وقد كانت سيادة هذا الخليج دائماً فى سلطة الإيرانيين.

لكن للأسف دائماً ما تتعرض هوية هذا الخليج لأيادى التغيير والتحريف وفى كل مرة تثار حفيظة الإيرانيين.

ويمكن القول أن جميع من قاموا بتغيير الاسم التاريخى لهذا الخليج لم يتمكنوا مطلقاً من تقديم دليل أو مستند مقنع ومعتمد من أجل إثبات ادعاءاتهم وللأسف أيضاً نجد أن بعض جيراننا على مدى العقود الأخيرة، استخدموا اسم الخليج العربى بدلاً من استخدام المصطلح المعروف والحقيقى (الخليج الفارسي) فى خطوة منافية لروح التعايش السلمى بين أمم وثقافات المنطقة.

والمثير فى القضية أيضاً أن الصحف والمجلات الدولية القيمة، أصبحت تستخدم كلمة الخليج العربى بدلاً من الخليج (الفارسى) مجاراة للدول العربية بالمنطقة.

وعلى رأس هذه المجلات المعروفة وذات الخبرة، مجلة "National Geographic" والتى تعد أقيم وأشهر المجلات الأمريكية والعالمية. فقد أطلقت هذه المجلة اسم الخليج العربى على خليج فارس فى إطار خطوة غير علمية ومغرضة خلال أحد طبعاتها.

وقد قوبل هذا الإجراء بمعارضة شديدة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فهذه المجلة العلمية المتخصصة من المستبعد أن تكون أخطأت مكان وهوية الخليج (الفارسى)، وفى الواقع يبدو أن أيادى غير علمية كان لها تدخل فى إطلاق هذا المصطلح الخاطئ.

لكن فى النهاية وعلى كل حال فقد وضعت هذه المجلة ثقتها العلمية، موضع شك.

كان الخليج (الفارسى) على الدوام ولازال جزءاً من الأراضى الإيرانية، حتى أن بعض المصادر أطلقت هذا الاسم قبل الإسلام عندما كانت إيران أحد أعظم وأقوى إمبراطوريات العالم.

فضلاً عن ذلك فقد ورد اسم الخليج (الفارسى) دائماً فى جميع المستندات الرسمية الخاصة بالأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية.

وطبقاً للمستندات التى أوردت اسم خليج فارس منذ آلاف السنين، تم استخدام اسم خليج فارس من جانب الأمم التى تعاملت مع الإيرانيين وليس من جانب الإيرانيين وحدهم، كما أطلق العرب عليه أيضاً اسم الخليج (الفارسى) أو بحر فارس منذ قرون لذلك فقد عرف الخليج (الفارسى) بهذا الاسم منذ آلاف السنين وجميع الأمم بما فيها العرب استخدمت هذا الاسم.

وطبقاً للمستندات والوثائق التاريخية، أطلق اسم الخليج (الفارسى) أو بحر فارس على الخليج الواقع جنوب إيران منذ ألفين وخمسمائة عام، بينما أطلق اسم الخليج العربى من قبل هذا التاريخ على البحر الأحمر. لقد تم القبول باسم الخليج (الفارسى) فى جميع اللغات الحية بالعالم منذ أقدم العصور وحتى الآن وجميع أمم العالم أطلقت بلغاتها اسم الخليج (الفارسى) على هذا البحر الإيرانى، لذلك فالدول العربية ليست مضطرة إلى تغيير اسم الخليج (الفارسى) إلى اسم يحمل الهوية العربية لأنه على مدى أكثر من ٢٥٠٠ عام حمل البحر الأحمر اسم الخليج العربى، وأطلقت الوثائق اليونانية اسم الخليج العربى على البحر الأحمر منذ ٥٠٠ عام قبل الميلاد.

من ناحية أخرى فإن هذا الخليج البالغ الأهمية من وجهة نظر الإستراتيجيين والسياسيين والجغرافيين وعلماء الاقتصاد لما له من ثقل إقليمى ودولى وبما يحتويه من احتياطيات نفطية ضخمة، يمثل أولوية لدى الإيرانيين وهم يراقبون عن كسب أى تحرك خارجى أو

عسكرى فى هذا الخليج الذى تهيمن عليه الجمهورية الإسلامية بما لديها من سواحل وجزر خاصة فى منطقة مضيق هرمز، فهيمنة وتحكم أى دولة فى الخليج (الفارسى)، يمكن أن يؤثر سلباً على اقتصادياتنا واتصالاتنا التجارية والسياسية مع العالم الخارجى، والاعتماد على القوة العسكرية الإيرانية فى مياه الخليج هو السبيل الوحيد للحفاظ على مكانة الخليج فى إطار نظامها الإسلامي، بهدف الحيلولة دون سيطرة الأجانب على مقدرات هذا الخليج.

الأحداث الأخيرة فى الشرق الأوسط وتمركز قوات دولية فى منطقة الخليج خاصة القوات الأمريكية تشير إلى محاولة قوى دولية إضعاف مكانة إيران إقليمياً لذلك فإن سياسة نظام الجمهورية الإسلامية تعتمد على حفظ الأمن الإقليمى من جانب دول المنطقة وخروج القوات الأجنبية دون قيد أو شرط من المنطقة وإيجاد أجواء من التفاهم والصداقة بين دول المنطقة.

تلك السياسة تتبعها الجمهورية الإسلامية فى منطقة الخليج (الفارسى) بالرغم من وجود بعض العقبات والخلافات السياسية والاقتصادية والتاريخية، بالإضافة إلى التنافس التقليدى بين الحكومات المطلة على الخليج ومضيق هرمز، حيث ادعت العراق فى السابق أحقيتها بامتلاك دولة الكويت.

أما على الصعيد الدولى فإن منطقة الخليج بما يحتويه من نفط يعود إلى عام ١٩٠٨ حيث أول بئر نفطى مكتشف فى إيران والمنطقة، قد اكتسبت أهمية خاصة بالنسبة للقوى العظمى فضلاً عن الموقع الجغرافى الرابط بين الشرق والغرب.

أسباب ونتائج الهجرة من جنوب إيران إلى دول الخليج

■ محمد كريم رئيسى

إطلاعات سياسى اقتصادى (الأخبار السياسية الاقتصادية)، العدد ٢٣٤، أبريل - مايو ٢٠٠٧

الهجرة والتنقل مؤشر على دأب الإنسان وسعيه، بمعنى أن الإنسان الواعى المفكر يهاجر لأسباب عدة، وبقول آخر الهجرة عمل واعى يبينه انتشار السكان كشكل ظاهرى له.

وقد عرض فولر الجغرافى الأمريكى الشهير نموذجاً لعملية اتخاذ القرار بالهجرة، وقسمها إلى خمس مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة تعامل الفرد مع القضايا التى أنتجتها ظروفه المحيطة واحتياجاته الشخصية.

المرحلة الثانية: يضع قائمة بالخيارات المتاحة لأخذ أفضل قرار.

المرحلة الثالثة: يوازن بين إمكاناته فى المكان الذى يقيم فيه والإمكانات التى ستتاح له فى مكان آخر.

المرحلة الرابعة: يأخذ قراره القاطع.

المرحلة الخامس: ينفذ الفرد قراره، إما أن يهاجر أو يبقى.

وتتم الهجرة فى جنوب إيران (سيستان وبلوشستان) نتيجة للعوامل التالية:

١ - الزيادة السريعة فى عدد السكان، وزيادة عدد أفراد الأسرة الواحدة، مع فقر التربة ومصادر المياه والتعرض لمواسم متتالية من الجفاف، فضلاً عن مصاعب اجتماعية واقتصادية أخرى.

٢ - وجود مستوى دخل مرتفع فى دول الخليج العربية، تحسين الوضع الاجتماعى والتخلص من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وحتى الضغوط الحكومية بالنسبة لأفراد معينين.

يمكن تلخيص حركة الهجرة هذه فى نموذجين:

أ - هجرة دائمة: وهى هجرة شخص بمفرده أو مع أسرته إلى دول الخليج لعدة أسباب (اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية) ويستوطن فى بلد المهجر من خلال الحصول على تصريح إقامة دائمة.

ب - هجرة فصلية: هذا النوع من الهجرة يقوم به الشباب فقط للحصول على عمل وبعد مرور حوالى سنة يعودون إلى بلدهم.

ونظراً لأهمية عملية الهجرة فى دراسات الجغرافيا الإقليمية والجغرافيا السكانية يلزم إجراء بحوث دقيقة لتحديد هذه الهجرة على محافظات الجنوب الإيرانى.

سنتناول فى هذه المقالة الإحصائيات الموجودة فى مراكز التخطيط الإيرانية مبينين من خلالها خصائص عملية الهجرة وآثارها، وعلى الرغم من أن هذا النوع من الهجرة يتم بشكل سرى وغير قانونى، لكن على كل حال معرفته والوقوف على أبعاده ينطوى على أهمية بالغة للتخطيط فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الهجرة فى محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية:

كانت محافظة سيستان وبلوشستان، محافظة مستقبلة للهجرة بين عامى ١٩٧٦ : ١٩٩٦م، وقد لوحظ تصاعد عملية الهجرة إليها بين عامى ١٩٧٩: ١٩٨٦م، حتى وصل معدل الهجرة إليها فيما بين عامى ١٩٨٦: ١٩٩٦ إلى ما يقرب من ٨٪ من عدد سكانها ومنذ عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٦ هاجر إلى محافظة سيستان وبلوشستان واستبدل مكان إقامته داخل وخارج المحافظة. ١٨٩٥١٠ فرداً، وكان ٢٧,٦٪ من المهاجرين من المحافظات الأخرى، و٢٦,٩٪ من إجمالى العدد المذكور استبدل مكان إقامته داخل مدن نفس المحافظة، ٤٠,٨٪ استبدلوا مكان إقامتهم داخل مراكز وقرى المحافظة، كذلك تبين الإحصائيات أن ١٣,٤٪ قد انتقل من قرى محافظة سيستان إلى مدنها، وأن ٤٦,٣٪ انتقلوا من مدينة إلى أخرى، وأن ٣٣٪ من إجمالى العدد المذكور قد انتقلوا من قرية إلى قرية أخرى.

على هذا النحو، فإنه على مدار العشر سنوات الماضية كانت حركة الهجرة تتركز فى الأغلب من مدينة إلى مدينة أخرى.

الهجرة إلى المدن:

فى السنوات الخمس السابقة على التعداد العام للسكان الذى أجرى عام ١٩٩٦م دخل إلى إقليم سيستان وبلوشستان ما يقرب من ١٩٠ ألف مهاجر وقد سجلت معظم حالات الهجرة إلى مدينة زاهدان، ثم جاء بعدها على الترتيب مدن زابل، ايرانشهر، جابهار حيث استقبلت الأولى ٤٢١١٦ مهاجر، والثانية ٢٦٧٣٢، والثالثة ١٧٤٠٢ مهاجراً.

تمثلت أسباب الهجرة إلى هذه المحافظة فى موقعها الاستراتيجى الهام، وارتباطها بشبكة مواصلات ضخمة بالإضافة إلى مصادر المياه والأرض الشاسعة فضلاً عن أن المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية لإيران هى منفذ دخول السلع المهربة وبالتالى تمركز أعداد ضخمة من القوات العسكرية وقوات الشرطة وتوطنهم هناك مع أسرهم، كما أن أنشطة الدولة مثل زيادة الأنشطة الخدمية والمراكز العلمية وافتتاح الجامعات والإدارات فى مدن المحافظة أدى إلى تهيئة المجال لجذب عدد أكبر من المهاجرين.

فى السنوات الخيرة حدث توسع ضخم فى الأنشطة التجارية والملاحية، مما أدى إلى توجه قطاع كبير من المهاجرين إلى جابهار. يشكل الأفغان قطاعاً آخر من المهاجرين إلى محافظة سيستان وبلوشستان لدرجة أنها دخل إليها فيما بين عامى ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ ما يقرب من ٢٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف أفغانى، وكان لهجرة الأفغان إلى سيستان وبلوشستان آثار سلبية مثل انخفاض مستوى الصحة وزيادة البطالة، وانخفاض الأمن الاجتماعى، وارتفاع معدلات دخول السلع المهربة والمواد المخدرة.

الهجرة إلى بقية المحافظات الإيرانية:

التنمية المستدامة والمتوازنة لاقتصاد دولة ما توفر العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق هذه الدولة، وغياب عدالة التوزيع بين أقاليم الدولة يقترن بشكل حتمى بالهجرة وانتقال الموارد.

توفر إمكانات الرفاهية والنمو الاقتصادى فى مناطق داخل إيران وغيابها فى مناطق أخرى أدى إلى الهجرة من المدن الإيرانية الصغيرة. إلى المدن الكبيرة وبخاصة طهران ومشهد بمعدلات متسارعة جداً. ومعظم المهاجرين من سيستان وبلوشستان الذين توجهوا إلى محافظات إيرانية أخرى ذهبوا إلى جرجان وسهول منطقة جنبد لدرجة أنه فى عام ١٩٩٦م كان ما يقرب ٦٧٣٨٢ فرداً من مواليد سيستان وبلوشستان يعيشون فى محافظات إيرانية أخرى يقيم ٧٩٪ منهم فى منازندران وجرجان (مناطق شمال إيران الواقعة جنوب بحر قزوين حيث يرتفع معدل الأمطار وخصوبة الأرض فضلاً عن أنشطة صيد وتعبئة الكافيار وازدهار المراكز الصناعية والتجارية) والحقيقة أن جفاف نهر هيرمند (نهر يقع شرق إيران ينبع من الأرض الأفغانية وهناك اتفاقية لتقسيم مياهه بين إيران وأفغانستان) فضلاً عن توفر عوامل ازدهار الأنشطة الزراعية فى شمال إيران من العوامل التى أدت إلى زيادة هجرة أهالى سيستان وبلوشستان إلى مازنداران وجرجان،

الهجرة الفصلية:

من أنواع الهجرة الأخرى، وجود القبائل والعشائر فى محافظة سيستان وبلوشستان أحد أسباب الهجرة الفصلية فى المحافظة، ونجد فى بلوشستان الجنوبى عدة مراعى والانتقال بينها يتم بشكل أفقى فى الأغلب فضلاً أن لها امتداد شمالى وجنوبى أيضاً، لكن عملية انتقال القبائل تتم فى نطاقات أفقية، وهدف تنقل هذه القبائل الحصول على مراعى خصبة ومياه وفيرة، والاستفادة من موسم حصاد التمر المعروف بتمر هامين.

الهجرة إلى دول الخليج العربية:

يستنتج من الدراسات السكانية أن إيران فى العقود الماضية شهدت هجرات داخلية ضخمة، وأن قطاعاً

كبيراً من محافظات المناطق الشرقية ومناطق الجنوب الشرقى الملاصقة لباكستان وأفغانستان والشمال الشرقى المجاورة لتركمنستان ذات البنية القروية فى أغلب مناطقها قد هاجر سكان قراها بأعداد ضخمة إلى محافظات الوسط والمحافظات الساحلية المطلة على الخليج وبحر عمان.

الحقيقة أن هناك عوامل طبيعية غير ملائمة فى المحافظات الطاردة للسكان فضلاً عن العلاقات الاجتماعية المعقدة هناك، كما توجد عوامل جذب اقتصادية فى المناطق الجاذبة للهجرة، فعدد كبير من المهاجرين يتوجه إلى دول الخليج العربية للحصول على فرصة عمل والعيش هناك.

الآثار المترتبة على الهجرة:

الهجرة نوع من العلاقات بين مجتمعين أو محيطين جغرافيين، ويمكن أن تفرز نتائج إيجابية وسلبية على الصعيدين الاقتصادى والثقافى.

وطالما أن هذه الهجرة تتم فى إطار محدود فحتما ستكون نتائجها محدودة، وقد كانت لها آثار محدودة على المجتمع البوشى فى إيران، ولكن مع تزايد عملية الهجرة، أصبحت آثارها ونتائجها أضخم وأبرز.

النتائج السكانية والاجتماعية للهجرة:

من أبرز نتائج الهجرة من محافظة سيستان وبلوشستان، وبخاصة من المناطق القروية، أن تزايد هجرة الشباب إلى الخارج أدى إلى تزايد نسبة الشيوخ والنساء بالمحافظة. من ناحية أخرى الشباب الذى يسافر على أمل الحصول على دخل أفضل، يضطر إلى قضاء سنوات الشباب فى العمل بتلك البلاد، وذلك يؤدى إلى ارتفاع سن الزواج، والآثار الأخرى للهجرة، كانت تزايد عدد الأفراد غير المشاركين فى العملية الإنتاجية بالمنطقة التى يعيشون فيها على سبيل المثال، قطاع كبير من سكان قرى تستانف وعيسى أباد، لا يشتركون فى الأنشطة الإنتاجية بقراهم، ويحصلون على دخلهم من دول الخليج العربية.

مع إغلاق ملف أنشطة قطع الطرق والسرقات هاجر عدد من المجرمين إلى دول الخليج واستطاع عدد كبير من أعضاء أسرهم التوسع فى شراء الأملاك بالمنطقة.

الآثار الاقتصادية:

العوامل الاقتصادية من أهم أسباب هجرة القرويين ومن بينها عدم وجود دخل كافى، وقلة فرص العمل، وإذا لم يكن فى القرية إمكانات للأنشطة الاقتصادية والزراعية، لا يرى القروى حلا سوى الهجرة، وفى هذا الصدد، توجد نقطتان ينبغى ذكرهما:

١ - ينبغى أن تتناسب الموارد الأساسية للدخل فى القرية مع البنية الاقتصادية والاجتماعية لها.

٢ - ينبغى أن تلبى موارد الدخل بالقرية الاحتياجات الاستهلاكية للقرويين.

إن هجرة عشائر البلوش الإيرانية قصة طويلة ومثيرة للشجن، فقد تزايدت هجرة القوة العاملة البلوشية إلى دول الخليج التى تتمتع بدخول نفطية مرتفعة وبها اقتصاد متنامى وأسواق مزدهرة.

معظم المهاجرين البلوش يتوجهون إلى هذه البلاد بعد أن يقترضوا تكلفة السفر حتى يتخلصوا من مصاعب الحياة وألم الجوع هم وذويهم.

توضح الدراسات الميدانية على مستوى مدن محافظة سيستان وبلوشستان أن المهاجرين ينفقون جزء كبيراً من دخلهم فى بناء المنازل وشراء الأراضى وذلك فى مدن مثل نيكشهر والقرى المحيطة بها.

هذا النوع من الهجرة يؤدى إلى تدفق الأموال إلى المنطقة وبخاصة القرى ولكن لا يؤدى إلى زيادة الإنتاج، وإنما يرفع القدرة الشرائية للقرويين ويسبب زيادة الاستهلاك، لكن الدراسات الميدانية أشارت إلى أن الواقع أن جزء من دخل القرويين المهاجرين والذى تدفق على المحافظة يؤدى بالفعل إلى ازدهار الأنشطة الزراعية.

ولازالت هجرة العمالة من إيران إلى الدول العربية فى الخليج مثل عمان والإمارات والكويت والسعودية وقطر مستمرة، على الرغم من تذبذب معدلاتها.

الآثار الثقافية:

لاشك أن الخلفية الثقافية للفرد المهاجر لها أثر كبير على اختيار دولة المهجر وكيفية إنفاقه للدخل المتحصل فى عملية الهجرة.

توضح الدراسات أن قسماً كبيراً من دخل البلوشيين الذى هاجروا فى العقدين الأخيرين للعمل فى دول الخليج وباكستان، قد عملوا فى مجالات دينية وشئون مذهبية، كما توضح الدراسات الميدانية على مستوى المحافظة أن نفقات دراسة كثير من المتعلمين فى المدارس الدينية تأتى من دول الخليج العربية كما يلحظ بين المهاجرين استخدام كلمات عربية ولاتينية بكثرة، على هذا النحو هذا النوع من الهجرة يؤثر بشدة على تعليم وثقافة أبناء المهاجرين.

على أساس بحث أجرى فى القرى المحيطة بمدينة نيكشهر، أتضح أن معظم المتعلمين فى هذه المنطقة أبناء المهاجرين الذين استفادوا من الإمكانات المالية التى توفرت لهم من هجرة آبائهم فواصلوا التعليم. على أى

حـال، هذا النوع من الهـجـرة دائمـاً مـا يكون لـه آثار ثقافية سلبية ويؤدى إلى التبعية واضمحلال القيم والثقافة المحلية.

أعمال المهاجرين ونوع أعمالهم، ومعدل دخلهم:

ترتبك عمليات الهجرة إلى حد كبير بالهدف من الهجرة، ودرجة تخصص ومهارة المهاجرين والبنية الطبقية والمرحلة العمرية لهم.

يرى معظم المهاجرين فى التوجه للدول العربية دافع اقتصادى، وأعمارهم فى المعتاد تتراوح بين ١٥ و ٣٥ عاماً، ولهذا فإن انتقال هذه القوة العاملة أحد العوامل الرئيسية للركود الاقتصادى وتقلص الأنشطة الزراعية فى سيستان وبلوشستان.

حاجة الدول العربية بالخليج للأيدى العاملة غير المتخصصة فى مجال البناء والتشييد، وبقية المجالات التى لا تحتاج إلى عمالة ماهرة، قد أدت إلى أن يهاجر أفراد كثيرون من سيستان وبلوشستان مع أسرهم إلى تلك الدول ثم يحصلون على تصريح إقامة دائمة هناك بعد أن يعيشوا عدة سنوات هناك. على هذا النحو، تتشكل أغلبية المهاجرين من أفراد لا يتمتعون بمهارات تخصصية ولكن لديهم القدرة على القيام بالأعمال اليدوية والبدنية الشاقة.

ونظراً لكل ما قد سبق ذكر، تعد أهم أسباب الهجرة من سيستان وبلوشستان إلى الدول العربية بالخليج ما يلى:

- الأمل فى زيادة الدخل وتحسن الأوضاع المعيشية.
- وقوع كوارث طبيعية فى الموطن الأصلى.
- جفاف الأنهار وقلة المياه.
- وجود احتياج للحرفيين والعمال فى الدول العربية.
- وجود بعض أوجه التقارب الثقافى والاجتماعى بين إقليم مكران بشكل عام والدول العربية بالخليج.

كذلك يجب القول بشأن أهم خصائص المهاجرين من هذه المحافظة:

- معظم المهاجرين من مراكز نيكشهر وإيرانشهر وسرباز وسراوان وجابهار وبخاصة من قرى هذه المراكز.
- أعمال معظم المهاجرين تتراوح بين ١٥ سنة و٣٥ سنة، بمعنى أنهم فى سن العمل والإنتاج.
- عوامل الجذب الاقتصادى فى دول المهجر من أهم أسباب الهجرة، ويقوم أكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين بالهجرة نتيجة لدوافع اقتصادية.
- وجود الأقارب والمعارف فى تلك البلدان وبخاصة فى بلوشستان التابعة لباكستان عامل أدى لزيادة معدلات الهجرة، حتى أن وجود المراكز الدينية سبب فى جذب الطلاب إلى باكستان والدول العربية، مما أدى بالتالى إلى زيادة التوجهات الدينية بينهم، وحيث أن السلع الممتازة الترفيهية تدخل إلى سيستان

فى معظم الحالات يقيم المهاجرون لهذه الدول من سنة واحدة إلى سنتين، والواقع أنه فى معظم حالات المهاجرين ذوى الدخول المنخفضة يعودون إلى إيران بمجرد تجميع نفقات العودة.

وهناك عوامل أخرى تؤدى إلى هجرة البلوشيين الإيرانيين إلى باكستان والدول العربية مثل الخوف من التجنيد والخوف من الوقوع تحت طائلة القانون فضلاً عن وجود طلب على الأيدى العاملة البلوشية.

توضح الدراسات التى أجريت فى قرى نيكشهر أن الأنشطة الزراعية قد ألقيت على كاهل الشيوخ نتيجة لهجرة الشباب، وأصبح ما من سبيل للشباب القادر على العمل سوى الدول العربية.

يسهم المحيط الجغرافى والاجتماعى لإقليم سيستان وبلوشستان فى الترويج لفكرة تصدير القوة العاملة كأفضل وسيلة للتغلب على المشكلات التى يعانيها الإقليم والمتمثلة فى كبر حجم الأسرة إذ تتكون الأسرة البلوشية من سبع أفراد على الأقل، صغر مساحة الأرض الزراعية المملوكة للأسرة الواحدة نتيجة لتفكك الملكية الزراعية، فضلاً عن قلة المياه والتعرض لمواسم جفاف، واتباع أساليب الزراعة التقليدية، فأصبح من غير الممكن الحصول على دخل يكفى تلبية احتياجات جميع أفراد الأسرة.

فى ظل تزايد عملية الهجرة واجهت الأنشطة الإنتاجية الزراعية كأهم نشاط اقتصادى فى قرى سيستان وبلوشستان مشاكل جمة.

أوضح الاستبيان الذى أجرى أنه لا يوجد بين شباب القرى وأبناء المهاجرين إلى الدول العربية رغبة حقيقية فى مواصلة عمل الآباء، وإنما يميلون أكثر إلى مراكز المدن، فالدراسة فى المدينة وعدم وجود فرصة عمل فى القرية تدفع هذه المجموعة إلى الانتقال للمدينة، جدير

بالذكر أن أغلبية المهاجرين أميين، و٥٪ منهم فقط لديهم القدرة على القراءة والكتابة.

اقتراحات:

- نظراً لمواسم الجفاف الأخيرة التي أصابت محافظة سيستان وبلوشستان يمكن أن يؤدى تقديم قروض طويلة الأجل بفائدة مخفضة إلى تخفيف متاعب الفلاحين، كما أن ضمان شراء المنتجات الزراعية منهم حتما سيكون له أثر إيجابى على سكان المنطقة.

- ينبغى أن تتم عمليات الهجرة إلى دول الجوار من خلال دراسات علمية منظمة لكى يتم التحكم فيها وتلافى آثارها الاجتماعية والثقافية السلبية.

- زيادة معدل الاستثمارات الحكومية فى محافظة سيستان وبلوشستان.

- مد طرق مواصلات جوية وبرية وخطوط سكك حديدية وبخاصة إلى جابهار.

- زيادة المراكز العلاجية وتدعيم أنشطتها، وكذلك المراكز العلمية والتعليمية.

- زيادة الاستثمارات الداخلية من جانب المقيمين فى المحافظة.

رؤية لمؤتمر شرم الشيخ

■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٧/٤/٢٥

بدد إعلان إيران مشاركتها فى مؤتمر شرم الشيخ حول العراق احتمال فشل هذا المؤتمر، ولكنه من ناحية أخرى أضفى غموضا على أهداف ونتائج هذا المؤتمر، ومنذ أن طرحت إيران مبادرة (مؤتمر دول الجوار العراقى) وحتى الآن عقدت جلسات على مستويات مختلفة، وإن كان الهدف الأول لإيران من هذه المبادرة هو مشاركة دول جوار العراق فى إخراجه من الأزمة الراهنة والعمل على استقرار العراق وتحديد جدول زمنى لخروج القوات الأجنبية من أراضيه.

ولكن من الناحية العملية لهذه الاجتماعات فقد اتخذت شكل ومحتوى بعيد تماماً عما تريده إيران.

فكان زيادة عدد الدول المشاركة فى هذا المؤتمر وجداول أعمال ومكان عقد المؤتمرات، من بين الأمور التى نشير إليها فى هذا الأمر وكان مؤتمر شرم الشيخ أيضاً ا قد وضع أيضاً موضوع (إيران- أمريكا) فى الإطار، وتحدثوا عن احتمالات لقاء بين رايس ومتكى على هامش المؤتمر، حتى أن مسئولين عراقيين وبالتحديد السيد (على الدباغ) المتحدث الرسمى للحكومة العراقية، أكد أن حكومته تسعى لعقد اجتماع بين وزيرى الخارجية الإيرانى والأمريكى.

كما أن الرئيس الأمريكي جورج بوش أيضاً لم يستبعد احتمال لقاء رايس مع دبلوماسيين إيرانيين، مؤكداً أن السيدة رايس قادرة على التعامل مع وزير الخارجية الإيرانى.

وبعيداً على التشككات بشأن مشاركة إيران فى المؤتمر فقد كانت زيارة السيد لاريجانى أمين المجلس الأعلى للأمن القومى إلى بغداد قبل بدء المؤتمر علامة على نية إيران للمشاركة فى المؤتمر، وقد أنهى السيد أحمدى نجاد كل هذا التشكك من خلال مكالمة هاتفية مع السيد نور المالكى وأكد مشاركة إيران فى المؤتمر.

ويمكننا القول أن حالة البلبلة التى أثارتها إيران بشأن مشاركتها أو عدم مشاركتها فى مؤتمر شرم الشيخ كانت مجرد سيناريو مطروح من قبل إيران للضغط على المنظمين للمؤتمر بهدف العودة إلى أهداف إيران الأولية التى ذكرتها عند طرحها مبادرة هذا المؤتمر.

وعلى الرغم من هذه الملاحظة الهامة فإن مشاركة إيران فى هذا المؤتمر كان قراراً صحيحاً، وقد أكدت إيران ذلك عندما أعلنت أن سياسة المقعد الخالى، وغياب إيران عن الحوار بشأن قضية تمثل إيران فيها دوراً هاماً لا يمكن أن يؤمن المصالح القومية للدولة.

- ما الذى كنا ننتظره من مؤتمر شرم الشيخ؟

قبل الدخول إلى هذا الأمر، فإن هناك بعض الإشكاليات التى تخص الموضوع الأصلى المتعلق بالمؤتمر وهو الأزمة العراقية.

وهذه الإشكاليات هى:-

١- موضوع عقد المؤتمر، شرم الشيخ المدينة السياسية التى احتضنت العديد من المؤتمرات بشأن

الشرق الأوسط وفلسطين، هذا المكان عندما يذكر تذكر المصالحة والسلام. وقد عقدت أكثر اجتماعات زعماء مصر وإسرائيل فى هذه المدينة، ولكن الإشكالية هنا، لماذا تم نقل المؤتمر من إسطنبول إلى شرم الشيخ؟

٢- دور الدولة المستضيفة فى المؤتمر الدولى فالدولة المستضيفة تستطيع أن تؤدى دوراً هاماً فى جدول الأعمال وفى البيان الختامى للمؤتمر، والإشكالية هنا أن نفوذ ومكانة هذه الدولة يجعلها قادرة على فرض شروط ثقيلة على إيران ومصر بشكل طبيعى بجانب الحكومات العربية.

إن أهم إشكالية هنا هى زيادة عدد اللاعبين وظهور لاعبين جدد فى مسألة العراق، وبالطبع هذا لن يكون فى صالح المصالح القومية الإيرانية ولا مصالح دول المنطقة.

٣- جدول أعمال المؤتمر والذى بسببه حدثت خلافات رئيسية بين المشاركين فى المؤتمر، وطبقاً لبعض المعلومات فإن الموضوعات التى أثارت الخلافات هى تدوين دستور جديد وإقرار وقف إطلاق النار بين الحكومة والإرهابيين، ودعوة الضباط البعثيين للعودة للجيش وتشكيل جيش جديد للعراقيين.

الموضوع الآخر، الذى ثارت حوله هوجة إعلامية هو المشاركة الإيرانية الأمريكية فى المؤتمر.

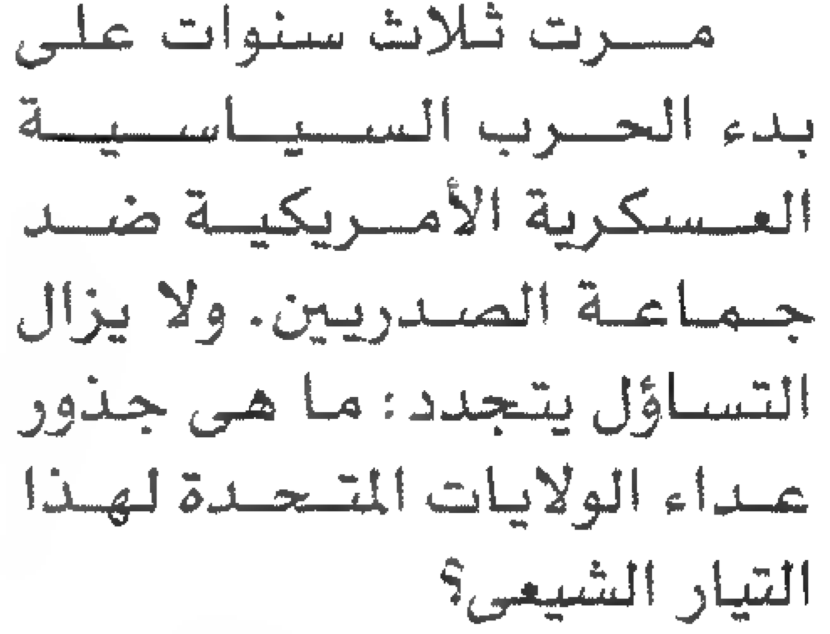
وأول قضية فى هذا الشأن، أنه لا أحد يستطيع أن ينكر دور إيران فى المسألة العراقية، والمشكلة الأصلية هى نوع الرؤية فالولايات المتحدة تهدف إلى إثقال كفتها فى أى مباحثات محتملة مع إيران وتركز دوماً على مقتل جنودها فى العراق ودور إيران فى هذا الأمر.

والسيد خليل زاد من قبل قد إدعى كشف وثائق تؤيد هذا الإدعاء الموضوع الثانى، هو تصريحات السيدة رايس التى تؤكد فيها على استعداد الولايات المتحدة تغيير سياسة سبع وعشرين عاماً تجاه إيران وإن كنا نؤكد أنها سياسة دعائية من أجل تهدئة الرأى العام.

فالولايات المتحدة تسعى بجانب سياسة الضغط الهادئ المستمر مع إيران أن تهيئ الرأى العام أنها استهلكت كل الطرق السلمية مع إيران ولكن إيران للأسف ترفض كل هذه المبادرات

السيناريو السياسى - العسكرى الأمريكي ضد الصدريين

إيران ٢٠٠٧/٤/٢٥



مرت ثلاث سنوات على بدء الحرب السياسية العسكرية الأمريكية ضد جماعة الصدريين. ولا يزال التساؤل يتجدد: ما هى جذور عداء الولايات المتحدة لهذا التيار الشيعى؟

لقد شهد نزاع الأمريكيين خلال السنوات الثلاثة الماضية مع الصدريين حالة من الصعود والهبوط، وفى تحليل معادلة هذا الصراع ثمة حقيقتان واضحتان.

الأولى تتعلق بالطرف الأمريكي وهى أن حكومة بوش منذ دخولها العراق وهى تنتهج سياسة قمع الصدريين، وهذه حقيقة واضحة منذ ثلاث سنوات وقد قال (بول بريمر) الحاكم الأمريكي للعراق آنذاك "أن أمريكا لن تتحمل أنشطة مقتدى الصدر".

ولكن ما يتعلق بجماعة (الصدر) فإن أعمال القمع



الواسعة التى تمت عام ٢٠٠٤ فى ميدنتى النجف والكوفة. قد أثارت مشاعر شباب الشيعة، وتسببت الاعتداءات الأمريكية على مناطق الشيعة فى تشكيل ما يسمى (بجيش المهدى) فى يونيو ٢٠٠٤ فى مدينة النجف.

ومع استمرار اضطهاد الشيعة فى المدن المقدسة، فقد كان الصدريون أنفسهم مقصرين خاصة فى الفاصل الزمنى من حكم صدام حسين وحتى احتلال العراق وهو الأمر الذى ترك آثار سيئة ورؤية سلبية بالنسبة لشيعة العراق.

وفى كل الأحوال، فإن هناك عوامل كثيرة مؤثرة فى تشكيل هذه الخصومة العميقة وهذا النوع من العلاقات اللاسلمية منها:-

١- فشل سياسة الاحتواء، فقد سعت الولايات المتحدة فى مقاطع زمنية لجذب هذا التيار، ولكن أغلب

هذه المساعى والتى كانت أغلبها سرية قد باءت بالفشل لأن الأمريكيين تأكدوا أن للصدريين أيدلوجية مضادة للقوات الأمريكية ومن هذا التضاد والتقابل بدأ الأمريكيون فى توجيه الاتهامات لجماعة (مقتدى الصدر).

وقد أوضح بول بريمر الحاكم الأمريكي السابق للعراق فى بداية عمله هذه النقطة حيث قال أن هذه الجماعة الدينية تسعى لإحلال سلطتها محل السلطة الشرعية للعراق.

٢- لم تتوافق جماعة الصدريين مع سياسات الحكومة المركزية فى بغداد، ولذا كان السعى من البداية لإزالة هذا التيار على الساحة السياسية العراقية.

٣- كانت لأحداث ربيع وصيف ٢٠٠٤ دور هام فى تعميق العداء بين الصدريين والأمريكيين. وهى الفترة التى بدأت الولايات المتحدة حربها ضد الشيعة فى الأماكن المقدسة وهو الأمر الذى ترك آثاراً سيئة فى قلوب الشيعة لانتهاك عتباتهم المقدسة.

وما زاد آلام الشيعة الاتهامات الأمريكية لمقتدى الصدر، وإصدار أمر باعتقاله. فكانت سبباً فى ثورة مؤيدى الصدر الأمر الذى دفعهم للخروج للدفاع عنه وعن عتباتهم.

أمريكا وبناء جدار الفصل فى بغداد

■ رسالت (الرسالة) ٢٤/٤/٢٠٠٧

فى إطار بسط هيمنتها وبث الفرقة فى العراق، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل بناء جدار أسمنتى من نقطة فى بغداد وحتى مناطق أخرى هامة فى هذه المدينة.

وقد أعلن اللواء جان اف كمبل القائد العسكرى فى بغداد هذا الخبر مدعياً أن الهدف من بناء الحائط هو منع الهجمات الانتحارية وليس تقسيم المدينة إلى مناطق قومية مختلفة.

وقد بدأ الجنود الأمريكيون فى بناء هذا الحائط من العاشر من إبريل حيث استخدموا ستة أطنان من الأسمنت لبناء جدار طوله ٥ كم على أطراف مدينة الأعظمية التى يسكنها السنة.

وإنشاء الجدار المذكور بالطبع تبعه غضب سكان المدينة واعتبروا ذلك دافع لتزايد الخلافات القومية.

وجاء فى البيان الأخير للقيادة العسكرية الأمريكية أنه مع تزايد الجدر الأسمنتية ستشكل مجتمعات محصورة.

والواقع أن موضوع إنشاء الجدار العازل فى بغداد قد وضع موضع دراسة وبحث من قبل البيت الأبيض والنظام الصهيونى لتحقيق أهداف وأغراض محددة. منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق. وتحول منع الوحدة بين المسلمين فى العراق إلى أهم أهداف الاحتلال وينظر بوش وأعوانه إلى مسألة (إيجاد انقسامات قومية ومذهبية) بأنها الورقة الرابحة فى مناوراته فى العراق.

ومن المنطلق ذاته فإن واشنطن لديها اتصالات واسعة مع متشددى القاعدة والشبكات الإرهابية الأخرى وتقف خلفها وتدعمها.

والحقيقة أنه فى حالة تحقق الوحدة بين المسلمين وسائر الفرق والطوائف والمذاهب فى العراق فإنها لن تبقى مجال لاستمرار تنفيس العدو لسمومه فى الأراضى العراقية.

ومن هذا المنطلق فإن واشنطن وحلفائها يسعون بالطرق العملية والتنفيذية من أجل منع تحقيق الوحدة بين العراقيين.

وتعتبر نظريات واستراتيجيات المحافظين الجدد السبب الرئيسى فى سقوط البيت الأبيض فى المستنقع العراقى.

ولذا فقد سعى المحافظون الجدد بزعامة بوش (الابن) فى الخروج من هذا المستنقع بكل السبل، فكان قراره ببناء جدار عازل فى أنحاء مدينة بغداد والمدن الأخرى من أجل زيادة التوتر وزيادة الخلافات القومية والمذهبية بين العراقيين.

وعلى هذا الأساس فإننا يمكننا تقسيم سياسة التفرقة الأمريكية فى العراق إلى قسمين:

الأول هو الإجراءات غير المباشرة للمحتلين. وفى هذا النوع نشاهد دعم القوات الأمريكية السرى للإرهابيين الأصوليين.

أما القسم الثانى فى الإجراءات العينية فهو جدار العزل الذى يعد إشارة واضحة لأوج المواجهة الأمريكية ضد وحدة مسلمى العراق.

جدار بغداد: فصل علنى بين الشيعة والسنة

■ جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية)، ٢٠٠٧/٤/٢٥

ترتب على صدور قرار السيد نورى المالكى رئيس وزراء العراق بوقف إنشاء الجدار الفاصل فى منطقة الاعظمية ببغداد تداعيات عديدة كان أبرزها الغضب الأمريكى فى العراق. وذلك حينما أدلى بتصريح صحفى خلال المؤتمر الصحفى المشترك مع السيد عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية قال فيه إننا لن نسمح لأمريكا بتأسيس الجدار الفاصل فى بغداد ، فنحن نعارض إنشاء هذا الجدار ولقد أمرنا على الفور بوقف أعمال بناءه.

هذا ورغم أن قوى الاحتلال تسعى إلى تحقيق أهدافها فى العراق، لكن المعارضة العلنية - على هذا النحو - لرئيس الوزراء العراقى يبدو أنها تخلق تعقيدات أمام تلك الأهداف. وقد رد "رايان كركر" السفير الأمريكى فى العراق على هذا الموقف المتشدد عبر وسائل الإعلام قائلا: "إن الولايات المتحدة الأمريكية دائما وأبداً تتحرك مع العراق حكومة وشعباً، إذ أنها تقدر رغبات الحكومة والشعب العراقى، لكنها فى الوقت ذاته، ليست مستعدة لوقف مشروع بناء الجدار.

هذا وقد تواكب مع ذلك تنظيم مسيرة مظاهرات من قبل أهالى منطقة الأعظمية احتجاجاً على إنشاء جدار الفصل على أطراف هذه المنطقة، الأمر الذى قد أغضب القوات العسكرية الأمريكية كثيراً مما دفعهم للإعلان بأن أى شكل أن رفض الخطة الأمنية المطروحة سيعرض المخالفين للاعتقال.

والواقع أن هذا التصرف من قبل قوى الاحتلال إنما يوضح بجلاء مدى حقيقة الادعاءات القائلة باحترام الولايات المتحدة للعراق حكومة وشعباً خاصة وأنها فى ظل تلك المظاهرات تستمر فى إنشاء جدار الفصل.

وفى هذا السياق، صرح العقيد كريستوفر جارفر المتحدث الرسمى باسم قوى الاحتلال الأمريكى فى العراق قائلا "إننا اطلعنا على تصريحات المالكى الأخيرة، والآن هناك مباحثات خاصة بشأنها ولكن من الضرورى مواصلة المشروع الخاص بالجدار حتى الانتهاء من المباحثات الجارية بين الطرفين.

على أية حال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتذرع بمسألة مكافحة العمليات الإرهابية فى بغداد لتأسيس هذا الجدار، ويبدو أنها تسعى فى هذا السبيل لتحقيق أهداف أخرى على المدى الطويل غير مسألة تقليص العمليات الإرهابية التى تخدع بها الرأى العام، ومن بين تلك الأهداف مايلى:

١- إن الاطروحات السابقة لتأسيس مثل هذه الجدران الفاصلة فى أنحاء مختلفة من العالم تشير إلى أن تلك الاطروحات ما كانت من أجل صد مقاومة الشعوب، ولعل هذا ما ينطبق تماماً على مسألة جدار الفصل فى بغداد ، غير أنها قد تأخذ فوق ذلك أبعاد مذهبية أخرى، مثل عزل المجتمعات الشيعية والسنية فى قلب العراق عند الاعظمية. ولعلنا نتذكر الأحداث التاريخية الخاصة بتأسيس أول جدار فاصل وهو الذى أسسته الصين للحيلولة من تعدى المغول على حدودها، وهناك كذلك الجدار الفاصل الذى تم تأسيسه بعد الحرب العالمية الثانية لتقسيم المانيا إلى شرقية وغربية. وكذا الجدار الفاصل الذى قام بتأسيسه نظام الاحتلال الصهيونى فى منطقة الشرق الأوسط عقب حرب عام ١٩٦٧ ,وأطلقوا عليه "خط بارليف" والواقع فى مدخل صحراء سيناء وعلى شاطئ قناة السويس والذى استطاعت القوات العسكرية المصرية فى خطوة عسكرية ناجحة سحق هذا الخط واستعادة صحراء سيناء فى عام ١٩٧٣ .

ولعل أشهر الجدران الفاصلة، هو الجدار الفاصل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة الذى أسسته قوى الاحتلال الصهيونية فى فلسطين على أمل عزل الفلسطينيين ومنعهم من القيام بأى عمليات عسكرية ضدهم.

وبمرور الوقت، اكتسب مفهوم الجدار الفاصل أهداف أخرى غير القضايا الأمنية، لاسيما الجدار الفاصل فى بغداد الذى راح يأخذ شكلاً مذهبياً، إذ أن الهدف منه هو فصل الشيعة عن السنة فى العراق.

٢- إن كافة الشواهد والقرائن الموجودة تشير إلى عدم وجود مواجهة بين الشيعة والسنة فى العراق لكن قوى الاحتلال وأعداء الإسلام والصهاينة يبدو أنهم يرغبون فى تصوير هذا على أنه واقع على الأرض. والدليل على ذلك من تاريخ المقاومة العراقية نفسها، إذ أن شعب العراق سواء سنته أو شيعته كان يدا واحداً فى مكافحة الاستعمار الأسود البريطانى تحت رعاية وقيادة المرجعية الشيعية حتى استطاعوا طرد قوى الاحتلال البريطانى من العراق، هذا التاريخ نفسه لا يتذكر قط أى مواجهات بين السنة والشيعة، حتى فى زمن فشل العناصر البعثية لم تشهد مثل تلك المواجهات المذهبية فى العراق. بيد أن مثل هذه

الأشـيـاء إنما هى فـتـنة يروج لهـا الاسـتـعـمـار من أجل صـرف الشعب عن أهدافـه الحـقيـقيـة التى يسـعى إلى تحـقيـقـهـا هناك. وهـذا بدوره مـا قـد أكـد عليـه نورى المالكى وشيخ الأزهر فى اللقاء الذى جمع بينهـما فى القـاهرة ، حيث أكـدا على حفظ الوحـدة والتضـامن بين الشيـعـة والسنة وتجـاوز أى خـلافـات سيـاسيـة من أجل مناصرة الإسلام.

٣- وهناك نقطة أخـرى جـديرة بالأهمـيـة وهى أن قـوى الاحـتـلال فى العـراق تريد من وراء بناء الجـدار الفاصل خلق طبـقة مميزة، على غـرار مـا فـعلتـه القوات البريطانية فى الهند إبان استعمارها حينما راحت تفضل طبقة شعبية بعينها وتمنحها كافة الامتيازات الاقتصادية والاجتماعيـة دون غيـرها، تماماً هـو مـا تفـعله الآن قـوى الاستعمار فى العـراق حينما يعمد إلى تفضيل السنة فى كل شئ، فى المشروعات الاقتصادية وغيرها.

٤- إن المسـألة كـمـا يرى المحـتل فى إنشـاء جـدار الفصل الحيلولة دون تعدى الشيعة على أهل السنة غير أنه الأمـر يجـرى على منحى آخـر، والهـدف هو مـحـاولة التـخلص من النفـوذ الشيـعى بوصـفـه القـوة الأسـاسـيـة للإرهاب، وفى المقابل اعـلاء النفوذ السنى، والجميع يعلم أن الهدف النمائى من ذلك هو تغطية الأهداف الحقيقية لقوى الاستعمار.

٥- ولو أن المسألة وكما يرى قوى الاحتلال هى احترام مـواقف الحكومـة العـراقيـة وشـعـبهـا، إذن لماذا تصر على المضى قـدمـاً فى بناء الجـدار رغم مـعـارضـة الحكومـة والشعب العراق، إضافة إلى محاولات التشكيك فى شرعية هذه الحكومة أيضا مثلما فعل "روبرت جيتس" وزير الدفاع الأمـريكى فى زيارته الأخـيـرة للمنطقـة حينمـا صـرح بأن "حكومة المالكي لا تمثل كل فئات الشعب العراقى "وبصرف النظر عن هذا، فإنه يثبت أن المسألة لا تنطوى على دواعى أمنيـة بقـدر مـا تنطوى على أهداف اخرى كـثـيـرة تسـعى قوات الاحتلال فى العراق إلى تحقيقها على المدى البعيد .

وأخـيـراً، يمكن القـول إن هذا المشـروع الذى تسـعى القوات الأمريكية لتأسيسه بالعراق ليس ببـعيد عن ذهنية المحـافظين الجـدد ، كـمـا أنه ليس سـوى مـشـروعـاً جنونيـاً آخر، لا يقدم ولا يؤخر، غير أنه يزيد من معارضة التواجد الأمـريكى فى العـراق، الذى هو بدوره يحـدث المزيد من الاضطرابات فى المنطقة.

جذور أزمة الحرب المذهبية فى المنطقة

كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/٤/٢٩

اشتعلت منذ فترة ليست بالقصيرة شرارة الحرب المذهبية بين السنة والشيعة فى منطقة الشرق الأوسط خاصة داخل العراق. وفى كل يوم يسقط جمع كبير من المسلمين ضـحـايا هـذا الفـتنة غـيـر الإنسـانيـة وغـيـر الإسلامية.

وقد أعلنت الهيئات النقابية أن من واجبها أن تحذر من هذه الفـئة استناداً إلى أن أحد مـبادئها الرئيـسيـة التى تعـد بمثـابة الواجب الشـرعى، أن تؤدى دورهـا المتمثل فى الدعوة إلى الخيـر والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتؤمن أن ذلك هو أفضل طريق للخـروج من هذه الفتنة المخيفة التى ستقتل الأخ وستدمر المنطقة.

بعـد هـزيمـة إسـرائيل فى حـرب الأيام الـ (٣٣) فى لبنان، وعـقب فـوز الديمقـراطيين فى الانتـخـابات الأخيرة الخاصة بالكونجرس وفى أعقاب اشتداد أزمة الملف النووى الإيرانى، وجـدنا أن الحـرب الداخليـة فى العـراق- وبشكل خاص المواجهات الدامية للمعارضين السنة مع الشيـعـة فى العـراق- قـد دخلت فى مـرحلة جديدة تماماً.

فمن جانب وجـدنا غالبيـة الدول العربيـة تعلن عن تأييدها للجماعات السنية المعارضة للحكومة العراقية الرسمية وهى الحكومة التى تم انتخابها بأكثرية الشعب العراقى. وقد شمل هذا التـأييد، إضافة إلى المساعدات السياسيـة والإعلامية، المسـاعدات المالية والتجهيزات العسكرية والعملياتية. على نفس المنوال وبنفس الهدف والغرض عمدت أجهزة الإعلام الخاصة بالدول العربية وكذلك وسائل الإعلام الغربية خاصة الأمريكية، عمدت إلى اتهام إيران بتقديم المسـاعدات التدريبيـة والمالية وإرسـال التجهيزات العسكرية إلى الميليشيات الشيعية المتمثلة فى جيش المهدى. ولكى يتم تشديد الضغط على إيران تم تشكيل جبهة من الدول العربية ضمت كلاً من السعـودية، مصـر، الأردن و... كـمـا أخـذ أمن الإيرانيين ربما فيهم المسئولون السياسيون للجمهورية الإسلامية الإيرانية يتعرض للخطر داخل الأراضى العراقية، الأمر الذى لا شك فيـه أن استمرار هذه الحملات الإعلامية سوف يشعل الحرب المذهبية الشيعية والسنية أكثر فأكثر وهو مـا من شأنه أن يلحق ويشكل ضربة قاصمة لوحدة الدول الإسلاميـة والمصالح القوميـة والدولية للمسلمين فى العـالم هذا بالقطع إلى جـانب الخـسـائر الماليـة

والبشرية.

فى هذا الصدد نستطيع القول بأن الزيارة الأخيرة التى قام بها رئيس الجمهورية إلى المملكة العربية السعودية ومباحثاته مع قادة تلك الدولة واستمرار الحوار بين الطرفين بهدف إيجاد وتحقيق الوحدة الإسلامية يمكن اعتباره أحد أهم عوامل خفض التوتر والأزمة الخاصة باندلاع حرب مذهبية فى المنطقة.

ثانياً كم خطوة تحققت؟

أ- من أجل مواجهة أعمال العنف فى العراق وتلبية لمبادرة من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمع عدد من علماء الشيعة والسنة فى مكة المكرمة فى شهر نوفمبر الماضى. وبعد تبادل وجهات النظر والتباحث بشأن الأوضاع العراقية صدر بيان عن عشر نقاط أطلق عليها "وثيقة مكة" حول العراق. مضمون هذه الوثيقة يدل على أن علماء السنة والشيعة فى العراق وكذلك الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي واستناداً إلى الأسس والمبادئ والثوابت الإسلامية والظروف العراقية الخطيرة وبالتأكيد على أن النقاط المشتركة بين المذهبين السنى والشيعى هى أكبر بكثير من نقاط الاختلاف بينهما وأن الاختلاف الحادث فيما بين المذهبين- حيثما وجد- إن هو إلا اختلافاً فى وجهات النظر والرؤى وليس اختلافاً فى الأصول والثوابت والأسس والأركان الإسلامية وأنه من الناحية الشرعية لا يجوز لأى من المذهبين أن يتهم أى شخص من أتباع المذهب الآخر بالكفر، ثم حث الجماعات المتخاصمة سواء من السنة أو من الشيعة إلى تأصيل روابط الوحدة القومية والوحدة والأخوة الإسلامية والإقناع عن إشعال النعرات والاختلافات المذهبية والقومية. كما طلب العلماء من جميع المسلمين سنة وشيعة الذين يهمهم حفظ استقلال ووحدة جميع العراق أرضاً وشعباً وتحقيق إرادته الحرة،طلب منهم دعم وتقوية القدرات العراقية فى كافة المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

ب- مقابل الخطوة سالفة الذكر قام (٣٨) من كبار رجال الدين فى الدول العربية بإصدار بيان تأييد للجماعات السنية المعارضة للحكومة العراقية والمؤيدة لمواقف تنظيم القاعدة. وطالب هؤلاء من جميع المسلمين فى العالم أن ينهضوا لتأييد إخوانهم السنة فى العراق لمواجهة التحالف الشيعى وقوى الاحتلال الأمريكي.

لقد وقع على هذا البيان عدد من الأساتذة السابقين والحاليين وكذلك عدد من أعضاء الهيئات القضائية والثقافية والتعليمية بها.

لقد ذكر فى البيان المذكورة بهدف إثارة وتحريك المشاعر المذهبية لأهل السنة فى الدول الإسلامية، ذكر أن الشيعة قد قاموا بارتكاب مذابح وتعذيب وتهجير لأهل السنة فى العراق بهدف إنجاز المهمة الخاصة بتشكيل الهلال الشيعى فى المنطقة من جهة وتقليص النفوذ السنى وحصاره من جهة أخرى وأن اليهود المحتلين يؤيدون الجهود الرامية لواد هذا المخطط الشيعى فى المنطقة!!

ج- ومن جملة المبادرات الشخصية المؤيدة للتوجه السابق ذكره يمكن الإشارة إلى البيان الصادر فى ٢٢ يناير ٢٠٠٧ تحت عنوان "وجوب تأييد أهل السنة فى العراق" وجاء فى البيان أن حالة من القتل الوحشى لأهل السنة تتم فى العراق بواسطة الشيعة العراقيين الرافضة ولهذا يجب توجيه أقصى درجات اللوم لذلك السلوك ثم قام بذكر سبعة أدلة توجب توجيه أقصى درجات النقد والرفض لسلوك "الشيعة الرافضة" من جملة المواضع التى أكد عليها أن للشيعة بدعاً بشأن الأئمة وأنهم غلاة التطرف وأن لهم ممارسات معارضة أو متعارضة للأسس والثوابت الإسلامية مثل ما يفعلونه فى تاسعواء وعاشوراء مثل ضرب الصدور والرؤوس حتى تسيل الدماء وهى الممارسات التى قام البعض من مراجع الشيعة الكبار وكذلك رجال الدين الشيعة بتقييمها وإعلان رفضهم لها ودعوتهم الناس إلى تجنبها.

لكن مع شديد الأسف يجب الاعتراف بأن الكثير من الأقوال والسلوكيات والممارسات المتنافية مع الأسس والثوابت الإسلامية لازالت رائجة وتجد آذاناً صاغية لها فى داخل مجتمعاتنا بل إن العديد من وسائل الإعلام الخاصة بنا لازالت تروج للأفكار المنحرفة والباطلة وهو الذى يستخدمه أعداء الإسلام والمسلمين بحرفية عالية من أجل تجذير الخلافات والأحقاد والكراهية والفرقة.

ثالثاً.. مجالات وأبعاد أزمة العراق

مما لا شك فيه أن الأزمة العراقية الحالية ترجع بعض جذورها إلى الخلفيات والرواسب التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية التى عاشها المجتمع العراقى. فبعد سقوط الدولة العثمانية وتشكيل الدول الصغيرة فى منطقة الشرق الأوسط (على النحو القائم الآن) وضع الحكم فى هذه الدول فى أيدى- وتحت سيطرة- المسلمين السنة. فيما يخص العراق فإن الشئ الملفت للنظر أن التطورات السياسية العراقية منذ سقوط الدولة العثمانية وحتى الآن كانت مصحوبة دائماً بأعمال عنف وممارسات وحشية انطلاقاً من خصوصيات الثقافة القبلية التى أوضحها بتفصيل أستاذ علم الاجتماع العراقى الدكتور "على وردى". لقد بلغ الأمر مبلغة لدرجة أنه كان يتم قتل والتمثيل بجثة الحكام

السابقين عقب كل انقلاب كان يحدث. ففى انقلاب ١٥ يونيو ١٩٥٨ تم إعدام رئيس الوزراء العراقى "نورى السعيد" وسائر القادة الآخرين.

ثم فى انقلاب الجنرال عارف فى ١٩٦٣ تم قتل الجنرال قاسم رئيس الوزراء بل والتمثيل بجثته. هكذا كان يفعل صدام حسين أيضاً مع معارضيه، حتى مع أقاربه المقربين، كان يتعامل معهم بنفس قساوة القلب هذه.

بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية فرضت حرب طويلة ودامية على الأمتين الإيرانية والعراقية وهى الحرب التى خلفت خسائر ضخمة على المستويين الإنسانى والمادى، لدرجة أن معظم الموارد والقدرات والاستثمارات الاجتماعية التى تحققت عقب الثورة فى المجالين الإنسانى والمادى قد ذهبت سدى حتى أن انحرافات كثيرة وقعت بشكل كان يتعارض مع الثوابت والمبادئ والتطلعات الإسلامية الثورية وهو ما شكل مناخاً محبطاً للشعب. وفى النهاية واعتماداً على استراتيجية الاحتواء المزدوج قامت الولايات المتحدة بإنهاء حرب إيران والعراق من دون خروج أى من الطرفين منتصراً فانتهت الحرب المفروضة فى ظروف خاصة واستثنائية فى عام ١٣٦٧ هـ.ش/ ١٩٨٨ لكن مرة أخرى تم إشعال المنطقة عبر حرب أخرى وهى حرب احتلال العراق للكويت فى عام ١٣٧٠ هـ.ش/ ١٩٩٠م وهى الحرب التى لم تسفر سوى عن إصابة الآلة بالعسكرية العراقية بالشلل التام وهى الآلة التى كانت قد قويت بمساعدة الغرب.

ومن ناحية أخرى تم وضع عملية إحلال وتجديد لجميع أنواع الذخائر الحربية التى تنتج بواسطة المصانع العسكرية الأمريكية فى مارس عام ٢٠٠٣ وقعت الحرب مرة أخرى وتمت مهاجمة العراق من جانب الولايات المتحدة وحلفائها وهى الحرب التى لازالت تفرض أعباءاً ضخمة للغاية على الأمة العراقية من جهة ودول المنطقة من جهة أخرى والأمة الأمريكية من جهة ثالثة.

على الرغم من التحولات الإيجابية التى حدثت طوال السنوات الثلاث الماضية مثل إقامة عدد من الانتخابات وامتلاك العراق لدستور وحكومة منتخبه وكذلك مجلس تشريعى منتخب، إلا أن تثبيت السيادة القومية وتحقيق الأمن يواجهان بمقاومة من بعض السنة فى المجتمع العراقى الذين يشكلون حوالى ٢٠٪ من سكان العراق وبشكل أكثر تحديداً مقاومة بقايا حزب البعث العراقى وتأييد عدد من القوى الخارجية مثل تنظيم القاعدة وبعض من الحكومات الغربية والتحريضات الإسرائيلية وسائر الدول التى تستفيد من استمرار الأزمة فى العراق.

رابعاً.. الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى العراق

بعد انتصار الديمقراطيين فى الولايات المتحدة وتحقيقهم الأغلبية فى مجلسى الشيوخ والنواب ونشر تقرير بيكر -هاملتون الذى احتوى على اقتراحات تحدد طرق الخروج الأمريكي من أزمة العراق، أخذت حكومة بوش تضع خطة جديدة أو لنقل استراتيجية جديدة من أجل السيطرة على الأزمة فى العراق المحور الأساسى لها هو تشديد الضغط على إيران، واعتماداً على هذه الاستراتيجية اتحدت أو تحالفت بعض الدول العربية هى الأخرى ضد إيران وبحجة- أو تحت ذريعة- التحركات الإيرانية فى العراق أعطت الترخيصات اللازمة والتى تبيح أسر وقتل الإيرانيين إذا ما اقتضت الضرورة ذلك بواسطة القوات الأمريكية المستقرة فى العراق.

خامساً.. جذور الاختلافات المذهبية

تشكل الاختلافات بين أتباع المذهبين السنى والشيعى جزءاً من تاريخ الدول الإسلامية وخلال القرنين الأخيرين عمدت الحكومات والدول الاستعمارية إلى الاستفادة من سياسة التفرقة بين المذاهب والأقدام والأمم الإسلامية من أجل السيطرة على ثروات هذه الدول. بل امتد الأمر لدرجة أن الدول الاستعمارية قامت بتشكيل وتأسيس فرقاً جديدة وتهيئة المناخ اللازم لزيادة حدة الفوارق والاختلافات المذهبية فى هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى انتشار الخرافات والأفكار المتطرفة لغلاة الشيعة، تشكيل البهائية فى إيران والقاديانية فى باكستان وهو ما يشكل فى حقيقته جزءاً من برنامج ومخطط كبير قائم على إثارة مشاعر المسلمين سواء على الجانب السنى وسواء على الجانب الشيعى.

والآن وفى ظل ما نعيشه من تطورات دولية وإقليمية راهنة فقد بدا للدول المتقدمة التى تشكل نصف الكرة الأرضية الشمالى، والتى صارت قلقة من الانتشار الملفت للنظر للحركات الإسلامية على مستوى العالم خاصة فى داخل تلك الدول نفسها وكذلك الولايات المتحدة، بدا لها أن أفضل طريق يحل لها أزمتها ويحقق لها السيطرة على مخاطر هذا الانتشار يتمثل فى زيادة رقعة الخرافات الدينية من جانب والعودة إلى إثارة المشاعر المذهبية للمسلمين وإشعال أعمال العنف فيما بينهم من جانب آخر، وهو ما نراه قائماً فعلاً فى الدول الإسلامية سواء كانت شيعية أو سنية، هذا فضلاً عن إثارة المشاعر المذهبية الدينية للمسلمين من جانب أطراف أخرى غير إسلامية من جانب ثالث. إن التجرؤ على نبى الإسلام والأكرم والمعظم صلى الله عليه وسلم سواء من خلال الرسوم والقصص الكاريكاتيرية وكذلك سواء من جانب

التصريحات التى أطلقها البابا "بنديكت السادس عشر" يمكن تحليلها فى إطار ما سبق ذكره. فى هذا الإطار الخاص بالاستراتيجية الجديدة يأتى الإصرار على تشديد حدة الحرب المذهبية بين السنة والشيعة فى العراق والإصرار على تشكيل جبهة من دول المنطقة أى من الدول الشرق أوسطية ضد إيران.

سادساً .. طرق التصدى لحرب مذهبية إسلامية

كما هو واضح فإن أسباب ظهور واحتدام الحرب المذهبية فى المنطقة يمكن بلورتها فى محاور ثلاثة هى المحور السياسى - الاقتصادى، المحور الاجتماعى والمحور الثقافى.

يعد المحور السياسى- الاقتصادى هو العامل الأساسى لأزمة الشرق الأوسط لهذا فإن الطامعين فى المنطقة والذين يعرفون جيداً حجم ثرواتها قد عمدوا إلى التخطيط الدائم للسيطرة على الطاقة فى كل منطقة الشرق الأوسط وهو أمر لا تخفى أبعاده أو دوافعه وأهدافه وأسبابه بل وجذوره على أحد وليس هذا موضع تحليل له.

فيما يخص المحور الاجتماعى فإن وظيفة العلماء المسلمين والمفكرين الدينيين سواء من السنة أو من الشيعة وكذلك المخططين القائمين على أمر وسائل الإعلام يجب على هؤلاء جميعاً العمل على توفير الأجواء الصحية اللازمة للحوار وإقامة المنتديات العلمية فى المدن المختلفة فيما بين المسلمين السنة والشيعة وتصحيح وإصلاح السلوك المذهبى للشعوب على أساس الثوابت والمحكمات الإسلامية والرئيسية مثل القرآن والسنة الجامعة ووحدة نبى الأمة صلوات الله عليه وآله وسلم بهدف التصدى لأسباب التفرقة وجهود الأجانب الرامية إلى خلخلة المجتمعات الإسلامية وإفسادها من جهة والتصدى إلى أية محاولات أو ممارسات من شأنها الإضرار أو الخدش بمصالح المسلمين ووحدتهم من جهة أخرى.

إن تشكيل دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بدعم من المرحوم آية الله بروجردى وبرئاسة أحد علماء الشيعة هو "المرحوم القمى" فى سنة ١٩٥٨ ثم إنشاء وتشكيل كرسى الفقه الشيعى بجهد المرحوم الأستاذ الشيخ شلتوت فى جامعة الأزهر، تشكيل وتأسيس الأكاديمية العلمية الإسلامية فى "كلون"بهمة المرحوم البروفيسير "عبد الجواد فلاطورى" فى سنة ١٩٧٣ بدعم ومعونة جماعة من أعضاء النقابة العامة للمهندسين الإسلاميين والمفكرين الملتزمين والتى من أهم نتائجها تقديم وتعريف المبادئ والقيم الإسلامية الأصلية إلى الأوروبيين، وتأسيس النقابات والجمعيات الإسلامية للطلاب المسلمين فى أوروبا والولايات المتحدة والتى هيأت الأجواء المطلوبة للتعامل الثقافى فيما بين طلاب الدول الإسلامية من مختلف أنحاء العالم وكذلك القضاء على جميع الإهانات التى توجه إلى العقائد الشيعية والسنية كل هذه الجهود وغيرها يمكن اعتبارها نماذج للمؤسسات الاجتماعية المؤثرة وذات الجهود الفاعلة فى القرون الأخيرة فى حقل التقريب بين المسلمين من مختلف المذاهب.

فيما يخص المحور الثقافى يجب أن تكون العقائد والسلوكيات الخاصة بالمسلمين قائمة على أساس القرآن والسنة الجامعة لكن يجب أن يتم ذلك بشكل تدريجى وعلى المدى الطويل عبر خطة ثقافية إعلامية محكمة ومن خلال علماء الدين والمفكرين الدينيين المخلصين والمبصرين والعارفين بخصائص مجتمعاتهم فلابد لهؤلاء أن يلعبوا دوراً حاسماً فى إعادة صياغة وتشكيل أفكار المسلمين تجاه بعضهم البعض.

لبنان: أيام الاضطراب والانتظار

■ فريدة شريفى ■ كيهان (الدنيا) ٣٠ /٤/ ٢٠٠٧

مضى أكثر من أربعة أشهر على اعتصامات وإضرابات المعارضين للحكومة اللبنانية الحالية إلا أن الأزمة السياسية فى هذا البلد لازالت بدون حل بسبب إصرار الحكومة على الوقوف ضد مطالب الشعب ولم تصل حتى الآن المشاورات الإقليمية والدولية لإنهاء هذه الأزمة إلى نتيجة.

والجميع يترقب لبنان الذى يواجه هالة من الغموض والقلق بالشكل الذى جعل أبواب حل هذه الأزمة تغلق الواحد تلو الآخر.

ولازالت خلافات الطيفين السياسيين فى لبنان على قوتها ويبدو أن الجناح المؤيد للحكومة لا يريد حل الأزمة. وعلى أية حال يجب أن تخضع الحكومة اللبنانية

للظروف القائمة والقواعد الحاكمة للساحة السياسية، لأنها هى نفسها عامل وجود مثل هذه الأزمة.

بداية الأزمة

وصلت الخلافات السياسية بين قادة الأحزاب والجماعات اللبنانية خلال الشهور الأخيرة دورتها وقادت تطورات البلاد باتجاه مراحل خطيرة لدرجة أن المساعى الكبيرة الوطنية والإقليمية والدولية لحل هذه الأزمة لم تصل إلى نتيجة حتى الآن. وإذا لم تصل هذه الجماعات إلى توافق داخلى بأسرع ما يمكن فإن هذا الأمر سيكون نذير حدوث حرب أهلية وهيمنة الأجانب.

خاصة وأنه منذ أن عزمت الحكومة الأمريكية على استخدام لبنان كوسيلة لممارسة الضغط على سوريا وإيران دخلت هذه الدولة بشكل أكبر لعبة الحسابات الإقليمية ولهذا السبب لا تريد أمريكا حل الأزمة فى لبنان، والواقع أن الهوة السياسية الموجودة فى الأزمة السياسية اللبنانية بدأت منذ أن أكد قادة تيار ما يسمى بـ ١٤ مارس على استمرار حكومة فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبنانى الحالى المدعوم من قبل الغرب وبالأخص الولايات المتحدة.

هذا فى حين أنه طبقاً للدستور اللبنانى يعد استمرار عمل الحكومة الحالية غير قانونى بسبب انسحاب عدد من الوزراء لأن مشروعية هذه الحكومة مشروطة بوجود الأطياف والأجنحة السياسية.

وفى هذا الأثناء اهتزت مكانة ائتلاف ١٤ مارس بسبب تطورات العدة شهور الأخيرة ويعمل بالاعتماد على دعم الحكومات الغربية والمؤيدين له إقليمياً على احتكار السلطة.

ولهذا السبب عقب مظاهرات الشعب اللبنانى المليونية ضد الحكومة قامت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبعض الحكومات العربية بمساندة هذه المجموعة فى مواجهة مطالب الشعب القانونية وأيدت حكومة السنيورة فى مواقف واضحة.

ومؤسسو تيار ١٤ مارس هم لبنانيون مقيمون فى الولايات المتحدة تربطهم علاقات وطيدة بالمحافظين الجدد فى الولايات المتحدة والصهاينة. وقد وضعوا أقدامهم على الساحة السياسية تحت لواء ١٤ مارس عقب اغتيال رفيق الحريرى رئيس الوزراء اللبنانى السابق.

وقد أدت مشاورات هذه المجموعة مع المسئولين الأمريكيين وسائر الدول الغربية إلى أن يتم التصديق على القرار ١٥٥٩ فى مجلس الأمن وبمقتضى هذا القرار الذى تم التصديق عليه فى سبتمبر ٢٠٠٤م كان يجب على القوات السورية أن تغادر الأراضى اللبنانية بعد بقاء دام ٢٩ عاماً وتم تنفيذ هذا البند وبمقتضى بنود هذا القرار يجب نزع سلاح حزب الله وعقد انتخابات رئاسية. لكن هذه البنود لم تنفذ بسبب مقاومة حزب الله وتيار ٨ مارس.

والآن تشكل جماعة ١٤ مارس أغلبية الحكومة والبرلمان اللبنانيين ويمكن الإشارة إلى عدد من أعضائه وهم: فؤاد السنيورة وسعد الدين الحريرى ووليد جنبلاط زعيم الحزب الاشتراكى اللبنانى التقدمى وسمير جعجع.

ولا يريد جناح الأغلبية أو تيار ١٤ مارس أن يعترف ببنية لبنان السياسية وباضطراب المعادلات والتوازن الداخلى بعد الهجوم الفاشل للنظام الصهيونى على هذا البلد فى الصيف الماضى، والواقع أن مواقف جناح الأغلبية تتوافق تماماً مع مشاريع إسرائيل والولايات المتحدة فى المنطقة أى تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد وتطبيع العلاقات مع إسرائيل والقضاء على حركة المقاومة لحزب الله.

وقد أدى هجوم الصهاينة الهمجى والخسيس على أراضى ودماء الشعب اللبنانى والدفاع البطولى لمناضلى المقاومة الإسلامية إلى تطوير قاعدة حركة حزب الله بشكل ملحوظ وبالمقابل اتخذ التيار الموالى للغرب فى الحكومة اللبنانية بسبب تبعيته للغرب مواقف انفعالية تتسم بالخيانة أمام الصهاينة مما أدى إلى انعزاله بقوة عن الشعب اللبنانى.

وتدل وثائق ومستندات حرب الـ ٣٣ يوماً بين إسرائيل وحزب الله على المقاومة الباسلة وشجاعة مقاتلى حزب الله فى حين أن نفس هذه الوثائق تكشف حقيقة هى أن حكومة السنيورة نظراً للتعهدات التى قطعتها على نفسها للغرب وخاصة الولايات المتحدة لم تبدى أدنى توافق مع قوات المقاومة خلال هذه الحرب لدرجة أن "أحمد فتفت" وزير الداخلية فى حكومة السنيورة فى ذلك الوقت قد رحب بالقوات العسكرية الإسرائيلية فى ثكنته مرجعيون واحتسى معهم القهوة وسمح لهم بدخول المنطقة بدون أدنى مقاومة.

ولهذا السبب وقعت مظاهرات وإضرابات من جانب مواطنون لبنانيون تطالب بتغيير الحكومة وعزل الجناح الحاكم وتطالب بحكومة ترعى المصالح القومية اللبنانية وليس مصالح الأجانب وتقف فى وجه المعتدين مدافعة عن مصالح الأمة والمطلب الذى أعلنه الشعب هو أنه سيواصل الاعتصام إلى أن يتحقق ما يريد.

الخلافات

خلافات الطيفين السياسيين ١٤ مارس و٨ مارس تدور حول موضوعات مهمة مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخابات رئاسة الجمهورية وتشكيل محكمة دولية للتحقيق فى اغتيال رفيق الحريرى رئيس الوزراء اللبنانى السابق، ويخشى تيار ١٤ مارس من أن يصبح ثلث الحكومة فى يد حركة حزب الله وسائر الجماعات

المعارضة للولايات المتحدة لأنه فى هذه الحالة سيتم تقويض صلاحيات هذا التيار.

وكذلك أيضاً يعتقد هذا التيار "١٤ مارس" أن "أميل لحود" رئيس الجمهورية الحالى بعد أن انتهت فترة رئاسته منذ ثلاث سنوات قد بقى على رأس السلطة بضغط من سوريا ولهذا السبب يؤكد على ضرورة عقد انتخابات رئاسية مبكرة، فى حين أن "لحود" قد اختير فى ١٩٩٨/١١/٢٤ كرئيس لجمهورية لبنان لمدة ست سنوات ثم أبقى عليه البرلمان اللبنانى بعد انتهاء هذه المدة لمدة ثلاث سنوات أخرى فى ذات المنصب وتنتهى الدورة الحالية لاميل لحود فى ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧م.

ومن جوانب الاختلاف الأخرى بين تيار ١٤ مارس ومعارضى الحكومة طريقة تشكيل المحكمة الدولية لاغتيال رفيق الحريرى.

يتم تيار ١٤ مارس تيار ٨ مارس بأنه يضع العراقيل أمام تشكيل محكمة دولية لاغتيال رفيق الحريرى فى حين أن تيار ٨ مارس يعتقد أن الجناح الحاكم يستغل موضوع المحاكمة للسيطرة على لبنان وفتح البلاد أمام الأجانب.

ويقول زعماء ١٤ مارس إن الهدف الأساسى للمعارضين هو الانحراف بمشروعات تشكيل محاكمة الحريرى حتى يدعموا سوريا التى يتهمها زعماء ١٤ مارس بقتل الحريرى.

ويدعم تيار ٨ مارس ومن بنه حزب الله وحركة أمل وحزب التيار الوطنى الحر بزعامة ميشيل عون وحزب "المروه" بزعامة سليمان فرنجية جميعهم يدعمون تشكيل محاكمة لقتلة الحريرى ولكنه يجعل هذا الدعم مشروطاً. ويعتقد أنه لا يجب تشكيل هذه المحكمة بدعم من أمريكا وكذلك أيضاً لا يجب أن تستخدم كسلاح سياسى ضد هذا التيار. من ناحية أخرى يقول زعماء هذا التياران المشكلة الأساسية للجناحين ليست على تشكيل المحكمة بل هى تكمن فى عدم وجود حكومة فاعلة وقد أدى هذا إلى فشل المؤسسات التنفيذية والتشريعية وكذلك أيضاً يعتقد معارضو الحكومة بالنظر إلى ضغوط الولايات المتحدة وفرنسا والنظام الصهيونى على الأمم المتحدة للتصديق على محاكمة دولية لقتلة الحريرى والذى لا نظير له فى تاريخ هذه المنظمة يبدو أن هذا الموضوع هو مؤامرة من قبل الأجانب لاستهداف سيادة واستقلال لبنان.

وبناء على رؤية أهل الرأى السياسيين فإن خلافات التيارين الأساسيين فى لبنان هى خلافات لا يبدو أنها عصية على الحل ومن الممكن القضاء على هذه الهوة السياسية بالحلول القائمة لكن عراقيل جناح الأغلبية تحول دون حل الأزمة والوصول إلى اتفاق بين الطرفين والحقيقة أن فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية تتكون من "وزير للمعارضة و١٩ وزير لأنصار الحكومة التى ينادى بها طيف المعارضين من الممكن أن تقضى على خلق الطرفين وتهيئ السبل الآمنة للرقابة على أداء الحكومة بفرض منع وضع لبنان فى مسيرة المشروعات التى تؤدى إلى هيمنة الأجانب عليه.

لكن هذا المطلب ليس موضع رضا من جانب تيار ١٤ مارس ويقولون بهذا الإجراء تستطيع الجماعات المعارضة متى تريد أن تعطل الحكومة بالاعتراض على مشروعاتها والانسحاب منه ولذا فهم يفسدونه بـ "الانتحار السياسى".

وبالمقابل يقول معارضو حكومة السنيورة طالما أن القوات السورية قد خرجت من لبنان يجب تقديم الحل الذى يمنع استبدال القوات السورية بقوات أجنبية أو تنفيذ مشروعات أجنبية فى هذا البلد ويصبح مصير لبنان بين اللبنانيون ويحقق هذه المهمة تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتركيبة التى سبق الحديث عنها.

ويؤكد معارضو الحكومة أن إجراءات ومشروعات تيار ١٤ مارس تقود لبنان إلى نقطة مجهولة وأنهم لن يسمحوا بأن يتم تنفيذ الوصايا الأمريكية بأى شكل.

والواقع أن حزب الله وسائر زعماء تيار ٨ مارس يطالبون بإنهاء النفوذ الأمريكى وسائر الدول الغربية فى لبنان ويرحبون بتشكيل حكومة وطنية بمشاركة كل الأحزاب والجماعات العرقية والمذهبية.

حرب الـ ٣٣ يوماً

كانت حرب الـ ٣٣ يوماً الأخيرة بين إسرائيل ولبنان منعطفاً فى تاريخ نضال الأمة اللبنانية وحركة المقاومة لحزب الله ضد الصهيونية لأن حزب الله استطاع أن يحرز مكانة لنفسه باعتباره أفضل قوة محاربة فى الشرق الأوسط فرجال المقاومة فى هذه الحرب على لبنان أثبتوا مدى خواء أسطورة الجيش الذى لا يهزم وأنه بالشجاعة والدافع القوى من الممكن هزيمة العدو بسهولة.

وفى الماضى كان انهزام جيوش الدول العربية أمام إسرائيل بسبب أنهم لا يبالون مطلقاً بالحرب مع إسرائيل وكانوا يفضلون فى الغالب العيش إلى جوار العدو بدلاً من القضاء عليه فى حين أن الأمر كان يختلف تماماً بالنسبة لحزب الله.

لقد تصدى حزب الله بشجاعة وبسالة لجيش النظام الصهيونى وغير معادلات المنطقة لصالحه وصالح الدول الإسلامية، والحقيقة فإن حزب الله ليس فقط لم يقاوم ضد جيش إسرائيل القوى ويلحق به هزيمة ثقيلة بل لازال الأسيران الإسرائيليان لدى حزب الله ولازالت المحادثات والنقاشات من أجل تحريرهم تتواصل من جانب إسرائيل والدول الغربية والواقع أن إسرائيل قد

اتخذت قرار الحرب من أجل مسألة عديمة القيمة على أمل أن تحقق أهداف أكبر وتحقق مصالحها ومصالح سادتها. لكن تضحيات مناضلي حزب الله جعلت نتيجة الحرب على العكس تماماً وخرجت إسرائيل من الميدان منكثة الرأس مهزومة.

وفى هذا الصدد أعلنت مصادر مقربة من ايهود أولمرت رئيس وزراء النظام الصهيونى، أن أمريكا حتى الآن لم تعرف كيف هزم رابع جيش على مستوى العالم أمام مجموعة من الميلشيا العسكرية وفى نفس الموضوع فإن بعض الجنرالات الإسرائيليين قد صرحوا مع الاعتراف بهزيمتهم المخجلة أمام حزب الله بأنه من الأفضل للولايات المتحدة بدلاً من أن تنتقد إسرائيل تنتقد أسلوب حربها فى العراق وأفغانستان. على أية حال فإن نتائج هذه الحرب لم تحدث تطورات جذرية وأساسية على مستوى العالم والمنطقة فقط بل فى داخل النظام الصهيونى نفسه بالشكل الذى أدى إلى استقالة وعزل وتغيير فى الجيش وحكومة أولمرت.

وبعد مرور عام تقريباً على بدأ الحرب مع حزب الله يمكن الاعتراف وبجرأة أن معظم المسئولين العسكريين والحكوميين فى هذا النظام قد أقروا بهزيمتهم أمام مقاومة حزب الله.

وقد وجه حزب الله اللبنانى بمقاومته وصموده خلال حرب الـ ٣٣ يوماً بأنه لا يريد أى تدخل أو هيمنة من الدول الأخرى على لبنان وأنه سيتصدى لأى تدخل أو اعتداء من جانب الأعداء.

إن حرب الـ ٣٣ يوماً أثبتت للأمة اللبنانية عدم أمان القوات الإسرائيلية المعتدية وأن القوى التى قاومت الصهيونيين وأعربت عن شجاعتها وبطولتها كانوا مناضلوا حزب الله، لكن بالحق أين كان تيار ١٤ مارس وأنصار السنيورة فى هذه الحرب ولو كانوا بالفعل يفكرون فى الشعب والمصالح القومية للبلاد لكان يجب عليهم فى هذه اللحظة الحساسة أن يظهروا مقاومتهم ويدافعوا عن بلادهم جنباً إلى جنب مع مقاتلى المقاومة. فى حين أنه ليس فقط لم يقدموا أى تعاون بل أنهم بالنقص وضعاف الروح المعنوية واختلاف العراقيل كانوا يهيئون الظروف حتى ينتصر الصهاينة.

اختبار آخر

على مدى الشهور الأخيرة اجتاز التيار المعارض للحكومة اختبارات عديدة ترى العين آثار تيار ٨ مارس فيها.

التعاون العلنى والسرى مع الصهاينة أثناء حرب الـ ٣٣ يوماً، فتح النيران على المتظاهرين المعارضين للحكومة وأحداث حديقة قصص ببيروت التى أدت إلى مقتل خمسة أشخاص من أنصار المعارضة اللبنانية و.. الدعم الواضح لتدخل الأجانب فى الشئون الداخلية اللبنانية اختلاف العراقيل وتعقيد الاختلافات ودفع مبالغ طائلة للأقلام المأجورة والتابعة للغرب فى وسائل الإعلام الداخلية لتجميل صورتهم وتشويه الجناح المعارض كل هذا يوضح مدى إصرار هذه الجماعة على استمرار الأزمة فإن هذه المسألة تنبع من الأوامر والسياسات التى تمليها أمريكا على هذا التيار، ولو أن بوش الأب قد حصل على امتيازات مجانية من العرب عن طريق الحيلة والمخادعة فإن بوش الابن يريد امتيازات أكبر من العرب ولكن ليس بالسياسة بل بالقوة والتجبر والنظم العميلة والأحزاب والجماعات المتواطئة والواقع أن تيار ١٤ مارس هو منفذ السياسات الأمريكية فى لبنان والمنطقة ويرى أن استمرار الأزمة هو فى صالحه ولهذا السبب يتمنى هذا التيار أن تظل لبنان ساحة للصراع والاضطراب والخلاف.

هذا فى حين أن التيار المعارض للحكومة وبالأخص السيد حسن نصر الله "الأمين العام لحزب الله" قد صرح مرات ومرات أن نشوب الحرب الداخلية هو ضرر على الجميع وأن هذه المسألة ستظل دائماً خطأ أحمر.

وأكد نصر الله مرات بأنه لن يقبل الحرب الداخلية بأى ثمن وأن أى تحرك باتجاه الحرب الداخلية ليس فقط حرام بل إنها بالتأكيد سيتم تخطيطها بيد إسرائيل. وكذلك أيضاً قال إن لبنان قد وصل إلى درجة من النضج السياسى بحيث أنه لن يعود ثانية إلى الحرب الداخلية.

هذا فى حين أن تيار ١٤ مارس أعلن أن خطة الأحمر هو التمسك بحكومة فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبنانى.

وسمير جعجع أحد الوجوه البارزة فى هذا التيار والذى قضى أحد عشر عاماً فى السجن بسبب جرائمه فى الحرب الداخلية فى لبنان قد طرح سياسات تشعل نار الحرب الداخلية ثانية على أساسها يكون لكل حزب وطائفة فى لبنان جيش ونظامه الأمنى ويحصل الضرائب من أهل المنطقة. هذه بالضبط نفس سياسته أثناء الحرب الداخلية فى لبنان والتى انتهت بحروب هائلة حتى بين المسيحيين أنفسهم.

على أية حال فى الظروف السياسية الراهنة فى لبنان تعقدت الأمور للغاية وشهدت البلاد فى الأيام والأسابيع الأخيرة أكثر الحوارات السياسية حدة سواء على المستوى الداخلى وسواء على المستوى الدولى. هذه الحدة وتفاقم الصراع من ناحية أخرى أدت إلى استفحال الأزمة السياسية اللبنانية وتحركها باتجاه ظروف خطيرة، فى مثل هذه الظروف يجب أن يكون التركيز على مصالح الأمة هو الأداة الأفضل لإنهاء الأزمة الحالية لأن الأمة هى مصدر السلطات والرجوع إلى الشعب من الممكن أن يكون حلاً واقعياً بالنسبة للتحديات السياسية القائمة.

من الممكن أن تكون الرؤية السياسية والحس السياسى للشعب أفضل من أى مصدر آخر فى حل المشاكل القائمة الواحدة تلو الأخرى ويسود الاستقرار والهدوء وهو ما يخشى الأعداء تحققه.

أردوغان وقرارات ذكية

■ على أمينى ■ رسالت (الرسالة) ٣٠/٤/٢٠٠٧

اتخذ رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان ثلاثة قرارات ذكية على الصعيدين الداخلى والدولى خلال الأيام الأخيرة. أولى هذه القرارات الذكية تتمثل فى تنازله عن الترشيح لمنصب الرئاسة التركية، وثانى هذه القرارات ترشيحه لعبد الله جل، شريكه فى حزب العدالة والتنمية التركى، رئيساً للجمهورية التركية وآخر هذه القرارات يتلخص فى عقد اجتماعات حول الملف النووى الإيرانى مع الاتحاد الأوروبى فى أنقره.

هذه القرارات ستؤثر فى الرأى العام التركى والأوروبى، تجاه استمرار السيادة الإسلامية الوسطية فى تركيا، كما ستؤثر على نتائج الانتخابات البرلمانية التركية القادمة.

مع تخلى أردوغان عن الترشيح لمنصب الرئاسة وهو أرفع المناصب القيادية التركية سيحول ذلك دون تشرذم المجتمع والنخبة التركية وانقسامها إلى شطرين ولقد شهد الأسبوعان الأخيران ظهور أحد أقسام هذا التشرذم بصورة خطيرة، فإذا ما استمر هذا الوضع دون اتخاذ قرار ذكى ومحنك من جانب أردوغان، ربما شهدنا تدخل المؤسسة العسكرية فى الشئون السياسية التركية.

ترشيح عبد الله جل وزير الخارجية التركية لمنصب رئيس الجمهورية كان القرار الثانى الحكيم من جانب أردوغان. فقد كان لـ "جول" على مدى السنوات الخمس الماضية، خطوات مؤثرة فى تنظيم العلاقات التركية الإقليمية بالإضافة إلى تصحيح بعض أخطاء تركيا السابقة، لذلك فقد أزاح النقاب عن شخصية المعتدلة والوسطية.

معارضة حكومة أنقره الإسلامية ومعارضو "جل" يحاولون عرقلة ترشيح جل رئيساً للجمهورية استناداً إلى بعض مواد الدستور ولوائح البرلمان لكن نظراً إلى تركيبة البرلمان الذى يمتلك حزب العدالة والتنمية ٣٥٤ مقعد من إجمالى مقاعده لا توجد مشكلة أمام مسألة ترشيح "جل" كما أنه طبقاً لاستطلاعات الرأى، بات من الواضح أن الشعب التركى أكثر اقتناعاً بأداء حكومة حزب العدالة والتنمية، فقد تمكن هذا الحزب من الفوز بمقاعد ثلثى البرلمان التركى فى ظل قلق الجماهير التركية من فشل الأحزاب والتيارات العلمانية. لهذا لن تؤثر ضغوط العلمانيين الرامية إلى عرقلة ترشيح جل، وإذا لم يحدث اتفاق غير متوقع، ربما يحصل على منصب الرئاسة التركية.

ثالث قرارات أردوغان الذكية، يتمحور حول لعب دور الوساطة فى ملف إيران النووى.

دخول تركيا إلى الملف النووى الإيرانى، تزامن مع تعليق المفاوضات الثنائية ودخول العلاقات بين الغرب وإيران إلى حلقة مفرغة.

لذلك فإن لقاء على لاريجانى وخافيير سولانا الأسبوع الماضى بوساطة تركية فى أنقرة يعد بمثابة مكسباً للسلطات التركية، وإذا ترجمت مراحل هذا الاجتماع القادمة إلى نجاحات فإن ذلك سيعكس مزايا وامتيازات كبيرة بالنسبة لتركيا.

لقد سعى الأتراك منذ فترة للعب دور الوسيط فى الملف النووى الإيرانى والآن حيث توافرت هذه الإمكانية لتركيا، فسيحققون عدة مزايا على النحو التالى:

- مع إحياء المفاوضات بين إيران والغرب فى تركيا بشأن الملف النووى، سيحصل المسئولون الأتراك على مكانة متقدمة سياسياً على الصعيد الإقليمى والدولى.
- عقد مؤتمرات دولية بشأن الملف النووى الإيرانى فى تركيا تزامناً مع انتخابات الرئاسة التركية سيرتقى بمكانة حزب التنمية والعدالة عند الرأى العام والنخبة التركية.
- المسئولون الأتراك بعد عقدهم مباحثات حول الملف النووى الإيرانى والغرب، يكونوا بذلك قد فرضوا أنفسهم على الأوروبيين كأصدقاء، كما أنهم يقنعون الأوروبيين بأن تركيا لديها إمكانيات تؤهلها لتكون دولة أوروبية كاملة ومن ثم إتاحة الفرصة لتركيا من أجل دخول الاتحاد الأوروبى.
- مع استضافة المباحثات النووية بين إيران والغرب تكون تركيا بذلك أقدمت على بناء وإعادة الثقة فى علاقاتها السياسية بإيران والتى تدهورت بشدة نتيجة التقارب التركى الصهيونى، لذلك يبدو أن تركيا إذ تعيد مياه العلاقات بإيران إلى مجاريها من ناحية ترتقى بمكانتها على الصعيد الأوروبى من ناحية أخرى.

الحوار الأمريكى - الإيراني

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

كان مقررا أن يبدأ الحوار الأمريكى الإيرانى على هامش جلسات مؤتمر شرم الشيخ الذى عقد مؤخرا فى مصر حول المسألة العراقية، وهو ما بشرت به وسائل الإعلام من خلال تحليلها لتصريحات المسئولين فى البلدين، ويشير السؤال الذى طرحه المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية، معلقا به على الخروج المفاجئ للسيد منوتشهر متكى وزير خارجية إيران من مأدبة العشاء التى أقيمت فى ختام أعمال مؤتمر شرم الشيخ حول العراق، إلى هذه الرغبة، وهو: من أى المرأتين يخاف الوزير متكي؟ أمن عازفة الكمان التى ترتدى ثوبا أحمر، أم من وزيرة الخارجية الأمريكية؟، والواقع أن التساؤل الأمريكى استثمر الحادثة استثمارا جيدا من عدة أوجه، أولها بطبيعة الحال الوجه السياسي، وثانيها الوجه الإعلامي، فضلا عن جوانب أخرى تتعلق بخبرة الحضور فى المؤتمرات الدولية، وما يسودها من مواقف معبرة تعطى انطباعا يبقى بعد المؤتمر، ويساعد الولايات المتحدة على تغيير صورتها المتعنتة تجاه إيران، ويشير إلى أن الإيرانيين هم الذين يهربون من التعامل معها، وليس العكس.

بعد تبادل التحية وكلمات المجاملة بين وزيرى خارجية إيران والولايات المتحدة فى أول لقاء على مأدبة الغداء، من خلال فرصة وجودهما على مائدة واحدة قليلة العدد، وهو ما حقق هدفا أوليا لمنظمى المؤتمر فى إيجاد فرصة للحديث بين الوزيرين الإيرانى والأمريكي، وبشر بإمكانية إجراء مباحثات ثنائية بينهما تسهم فى دعم نتائج المؤتمر. ولكن إزاء ما ظهر من الموقف الإيرانى تجاه الولايات المتحدة، وبقاء قواتها فى العراق دون وضع برنامج زمنى للانسحاب، مع التأكيد الإيرانى على أن وجود هذه القوات فى العراق يمنع تحقيق السلام والاستقرار وإعادة البناء، ويزيد من التوتر وعدم الانضباط فى الشارع العراقي، وهو ما يعوق عملية المصالحة الوطنية، ومن ثم كان هجوم وزير الخارجية الإيرانى على الولايات المتحدة فى كلمته، مطالبا إياها بوضع جدول زمنى لانسحاب قواتها من العراق، وهو ما ترتب عليه تراجع وزيرة الخارجية الأمريكية عن عقد لقاء ثنائى مع متكي، واكتفت بعقد اجتماع بين الخبراء الأمريكيين والإيرانيين بشأن الأمن فى العراق، كان هدف المنظمين فى المؤتمر إتاحة الفرصة لإذابة الجليد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، من خلال إجلاس وزيرة الخارجية الأمريكية إلى جانب وزير الخارجية الإيرانى فى مأدبة العشاء، لكن الوزير متكى سارع بالخروج من الحفل بدعوى اعتراضه على عازفة الكمان التى ترتدى ثيابا وصفها بالفاضحة. وكان تعليق المتحدث الرسمى الأمريكي، وما يحويه من معاني، فهل يخاف الوزير متكى من تداعيات حضوره مأدبة العشاء مع ما يوجد فيها من أشياء ربما لا تتفق مع قيم الحكومة الإيرانية، مثل تناول المشروبات الروحية أو الرقص أو الغناء أو عدم ارتداء النساء الحجاب، وسفورهن المخل بالآداب؟، أم أن الوزير خشى من تداعيات جلوسه إلى جانب وزيرة الخارجية الأمريكية، مع الموقف المتشدد فى المؤتمر إزاء عدم حسم موقف القوات الأمريكية فى العراق، وهو ما يمكن أن يسبب رسم صورة متناقضة للسياسة الإيرانية وتعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد كانت إيران ترفض من البداية حضور مؤتمر شرم الشيخ باعتبار أنه سيكون مثل المؤتمرات السابقة لا يقدم سوى اقتراحات، لأنه ليست هناك دلائل تشير إلى معالجة القضية المركزية وهى احتلال العراق،

بل إن إيران اعتبرت هذا المؤتمر أشبه بمصيدة أمريكية لدول الجوار، يدفع بها الرئيس بوش عنه ضغوط الديمقراطيين، ويبرر استخدامه حق الفيتو بشأن قرار الكونجرس تحديد برنامج زمنى للانسحاب من العراق، بل إنه يغطى فشله فى معالجة الأوضاع فى العراق، وتزايد عدد القتلى من الجنود الأمريكيين. وأطلقت إيران بالونة اختبار حول الوضع الأمنى بالعراق، عندما طالبت بالإفراج عن دبلوماسييها الذين اعتقلتهم القوات الأمريكية فى أربيل، وإعادة فتح قنصليتيها فى السليمانية وأربيل دون تعرض لدبلوماسييها، وقد توسط رئيس وزراء العراق حتى سمحت الولايات المتحدة بزيارة أسر الدبلوماسيين لهم كمؤشر لإمكانية الإفراج عنهم، فكان سفر على لاريجانى أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى إلى العراق، ومباحثاته مع المالكى حول الإرهاب فى العراق، وإمكانية انتشاره إلى دول الجوار، وإمكانية افتتاح القنصليتين الإيرانيتين فى السليمانية وأربيل، وهو ما دفع إيران إلى تغيير موقفها من المؤتمر، باعتبار أن لقاء لاريجانى والمالكى أزال الغموض فى بعض النقاط، وأن الموقف الأمريكى يتجه إلى الإيجابية، وإن كان هذا لم يمنع وزير الخارجية الإيرانى من مهاجمة وجود الجيوش الأجنبية فى العراق، والمطالبة بتحديد جدول زمنى لانسحابها، رغم الضجة الإعلامية التى أثيرت حول إمكانية لقاء وزيرى الخارجية الإيرانى والأمريكي، وما يمكن أن يحقق من نتائج إيجابية سواء بالنسبة إلى العراق أو العلاقات الثنائية أو الملف النووى الإيراني، أو حتى العلاقات المصرية الإيرانية، وكأن هذا اللقاء سيكون بمثابة بوابة خروج المنطقة من التوتر والقلق.

لاشك أن إيران تسير على الأشواك فى الحقل العراقي، فالعراق بالنسبة لها ليس مجرد دولة جوار، وإنما هى محصلة تاريخ طويل ممتد إلى مستقبل، مليء بالتجارب المريرة والآلام والآمال، وملتقى عقائد دينية ومذهبية، وعمق استراتيجى واقتصادي، وتداعيات وضغوط حرب كانت مفروضة استمرت ثمانى سنوات، فالعراق بالنسبة لإيران أكثر من السودان بالنسبة لمصر، ومن ثم فموقفها من العراق وما يدور فيه ليس موقفا عاديا، وسياستها تجاه العراق أشبه بشعرة معاوية، مع الاتجاه إلى عدم التصعيد فى المواقف مع أحد، هذا الموقف وهذه السياسة موضع استثمار من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يقتصر هذا الاستثمار على مؤتمر شرم الشيخ، ومن ثم فإن خروج متكى من المأدبة فى حقيقته يعبر عن هذا التعقيد فى الموقف الإيرانى الأمريكى من العراق، وتعليق المتحدث باسم الخارجية الأمريكية استثمار لهذا الموقف، ورسالة موجهة إلى إيران، بأنه ليس هناك ما تخشاه من التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، فوجودها فى العراق يماثل وجود القوات الأمريكية، وأن الوجود الأمريكى ليس مرتبطا بالعراق وحده، بل هو مرتبط بمشروع الشرق الأوسط الجديد كذلك، وأن إيران ليست ممن سيدفع فاتورة وجود قوات الاحتلال فى العراق.

وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الرؤية بدعوة إيران للمباحثات الثنائية حول العراق، ولم يكن أمام إيران إلا الموافقة على الحوار الثنائي، حتى تزيل آثار الصورة التى حاولت الولايات المتحدة أن ترسمها للتعنت الإيراني، كما بدا فى تعقيب الزعيم خامنئى على الموافقة بأنه إلزام أمريكا الحجة من أجل تحقيق الأمن فى العراق، وهو ما فسره الأصوليون المتشددون بأنه رفض للمباحثات من جانب الزعيم (انظر صحف الأصوليين كيهان ورسالت وجمهورى اسلامى فى أعداد ١٧و١٨و١٩/٥/٢٠٠٧م). فيما وصفه المعتدلون بأنه موافقة (انظر صحف الإصلاحيين آفتاب وهمبستكى واعتماد وروزنا واطلاعات فى نفس التواريخ). وأكد رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص المصلحة فى إيران أن المباحثات مع الولايات المتحدة يمكن أن تستمر وتتطرق إلى موضوعات كثيرة لو أبدت الولايات المتحدة حسن النية، فى حين دعا الدكتور ولايتى مستشار الزعيم للعلاقات الخارجية الراغبين فى عودة العلاقات مع الولايات المتحدة إلى عدم الفهم الخاطئ لتصريحات الزعيم، وأن لا ينسوا أن أمريكا هى مكمن العداوة لإيران.

لقد وصلت لعبة شد الحبل بين إيران والولايات المتحدة إلى مرحلة حاسمة، حيث تدرك إيران أنها لن تستطيع أن تستكمل مشروعها النووى دون التدخل الأمريكى بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن أمريكا تدرك أنها لا تستطيع أن تتجاهل المطالب الإيرانية، وبغض النظر عن الحرب الإعلامية بينهما، فإن التجارب قد دلت على أنهما يلتقيان فى منتصف الطريق، بعد أن يكون كل طرف قد تأكد من موقف الطرف الآخر، من ناحية، وتأكد أيضا مما سيحصل عليه من الطرف الآخر

من ناحية أخرى، ووازن حساباته ووجد أنه يقف عند آخر اللعبة، ولذلك قامت الدبلوماسية الأمريكية بتحرك جديد فى المنطقة، وإرسال رسائل جديدة إلى إيران.

وكان الأمريكيون قد رفضوا أكثر من عرض للحوار المباشر مع إيران، لأنهم يشكون فى حقيقة العرض الإيرانى وأهدافه، وهناك تشكك من رفض شعبى للوجود الأمريكى فى إيران، وما له من تداعيات، حتى تتلقى إشارات ممن تثق فى قربهم منها داخل إيران فربما ترفع حجم المساومة، وربما يكون الرفض العلنى مجرد هروب من ضغوط اللوبى الصهيونى على القيادة الأمريكية، إضافة إلى تعارض المشاركة فى الحوار المباشر مع السياسة المعلنة للولايات المتحدة تجاه إيران. ومع وجود اتجاهات معارضة بين الأصوليين الإيرانيين تجاه التباحث مع الولايات المتحدة، بحجة أنها لم تغير سياستها أو مواقفها تجاه إيران، وأن هذه الدعوة فخ لإيران تخرج به الولايات المتحدة من أزمتها فى العراق، مع توريط إيران فيها، لكن رغم هذه المعارضة، يبدو أن إيران جادة فى هذا المسعى جديتها فى الاستمرار فى المشروع النووي، أولا لأن الأمور الهامة تطرح فى إيران بعد الاتفاق بين القيادات على مختلف توجهاتها فى إطار المصلحة العامة، وثانيا لأن الموافقة على العرض الأمريكى تمثل بادرة حسن نية تفسد المخططات الدعائية المضادة لإيران، وثالثا لأنها بمثابة رشوة للولايات المتحدة من أجل وقف الحصار والضغوط عليها، فضلا عن إمكانية تطرق المباحثات إلى الملف النووى الإيراني. لكن على أن تكون المشاركة الأمريكية بشروط معقولة، وأن تحسم الولايات المتحدة الموقف بترجيحها لأحد الأمرين فى سياستها تجاه إيران.

ومن الدلائل الهامة على أن الولايات المتحدة تريد بالدخول فى مباحثات مباشرة مع إيران حل المشكلة العراقية، أنها لم تعقب على تصريحات إيران بأنها ترى أن بقاء القوات الأمريكية فى العراق هو سبب جميع المشكلات فى العراق الآن، بل أكد سفير الولايات المتحدة فى العراق عدم رغبة بلاده فى إنشاء قواعد عسكرية أمريكية دائمة فى العراق، وأن بلاده ترغب فى التباحث مع إيران حول مستقبل العراق، مؤكدا أن هناك خلافات كبيرة مع إيران، كما أن لإيران خلافات كبيرة مع أمريكا، وأن أمريكا حريصة على أن لا تمتد هذه الخلافات إلى العراق، سواء من جانبها أو من جانب إيران، كما أنها لا تريد أن تحملها على العلاقات الإيرانية العراقية، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تريد أن يكون سلوكها منطبقا مع ما تقتضيه الظروف.

من الواضح أن أكثر ما تخشاه إيران أن تتحول المباحثات إلى محاكمة أمريكية لإيران على تدخلها فى العراق، مما يجعلها فى حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للخروج من هذه الزاوية، من أجل تأمين مصالحها فى العراق والمنطقة باعتبارها حقا مشروعا، وليس تدخلا فى الشئون الداخلية للعراق أو لأية دولة أخرى فى المنطقة. لذلك تريد إيران أن تضع سقفا للامتيازات الأمريكية من هذه المباحثات، وحدا أقل لما يمكن أن تحقق من مصالح لإيران من المباحثات، وهى تعتبر دعم الحكومة العراقية والمجلس الوطنى العراقى مكسبا لها فى الإبقاء على نظام عراقى له علاقات حميمة مع إيران، كما ترى أن اعتراف أمريكا بنظام الحكم الإيرانى الذى يتزعمه الأصوليون، ورجوعها عن فكرة إسقاطه من خلال التفاوض معه مكسبا آخر لها. ومن ثم فإن إيران لا تتعجل الوصول إلى نتائج من خلال هذه المباحثات التى تخطط لها أن تصل إلى أربع مراحل: تتمثل المرحلة الأولى فى الوصول إلى اتفاق بشأن الأمن فى العراق، وتتمثل المرحلة الثانية فى حل أزمة الملف النووى الإيراني، وتتمثل المرحلة الثالثة فى الفصل بين العلاقات الإيرانية العراقية والعلاقات الإيرانية الأمريكية، أو رسم خطوط واضحة لكل من المصالح الإيرانية والأمريكية فى العراق، وإطار تحقيقها، أما المرحلة الرابعة فتتعلق بمشروع الشرق الأوسط الجديد، ومشاكله المعلقة مثل أمن الخليج ومسيرة السلام بين العرب وإسرائيل.

تحليل أجواء مباحثات لاريجانى وسولانا

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٤/٢٢

تم استئناف المباحثات بين إيران والاتحاد الأوروبى، ودخل سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى على لاريجانى والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى خافيير سولانا فى مرحلة أخرى جديدة من المباحثات حول أزمة الملف النووى، وفى ظل تعقيد المعادلات الداخلية الحالية فى الاتحاد الأوروبى. حيث أنه بات يعانى من عدة أزمات هذه الأيام، أهمها أزمة أوكرانيا التى وصلت لذروتها. وكذا مخاوف زعماء وقادة دول كثيرة من الاتحاد الأوروبى بالنسبة لوضع أنظمة الدفاع الصاروخى الذى قررت إدارة البيت الأبيض تركيبها فى بولندا والتشيك.



ومن ناحية أخرى، فإنه وفقاً لآخر استطلاعات الرأى فقد انخفضت شعبية المعارضين للنظام الإيرانى ومن جملتهم "تونى بلير" وانجيلا ميركل"، فى دولتهما إلى أقل مستوى ممكن، هذا إضافة إلى غضب الكرملين الشديد من تدخل البيت الأبيض والاتحاد الأوروبى معاً فى اضطرابات موسكو وسان بطرسبرج. ففى مثل تلك الظروف لا يمكن الانتظار من سولانا أن يفعل فى المباحثات الجارية مع طهران فى بروكسل والاضطرابات فى الاتحاد الأوروبى على أشدها، وخاصة أن هذا الملف يجرى فى ظل تبديل السلطة فى فرنسا وعلى هذا الأساس ترى المقالة أن دور الترويكا والمتمثلة فى شخص "خافيير سولانا" لا يمكنها القيام بدور مؤثر فى هذا السياق عبر المباحثات الحالية مع طهران.

القدرة الإيرانية:

بعد التصويت على القرار ١٧٣٧ والقرار ١٧٤٧ فى مجلس الأمن ضد إيران، توقع المجتمع الدولى، والاتحاد الأوروبى وخاصة دول الترويكا (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، أن هذين القرارين يمكنهما ردع المسيرة الإيرانية الخاصة بامتلاك الطاقة النووية. لاسيما أنهم قد تصوروا مع تشديد العقوبات وتقديم بعض الامتيازات إمكانية الوصول للهدف المذكور. والواقع أن هذا النوع من التفكير هو الذى ساد تصور هذه الدول، ودول (٥+١) وللأسف فإن الصين وروسيا أيضاً قد خدعا بهذا التفكير، ورغم ذلك فقد شهدنا فى الآونة الأخيرة رغم تأييد الصين وروسيا للقرارات الصادرة من مجلس الأمن إدانة التقارير الأمريكية الخاصة بخرق حقوق الإنسان فى كل من بكين وموسكو!

ورغم هذا التصور الباطل لدى الدول دائمى العضوية فى مجلس الأمن وإجراءاتهم ضد البرنامج السلمى للطاقة النووية الإيرانية، فيبدو أن تلك الدول سواء الأمريكية أو الأوروبية وروسيا والصين قد دهشوا من الإعلان الإيرانى فى اليوم الوطنى للطاقة النووية الخاص بامتلاك إيران دورة الوقود النووى الصناعى.

والواقع أن تقدم إيران فى هذا السبيل من ناحية، ووجود العديد من الأزمات لدى الاتحاد الأوروبى من ناحية أخرى قد جاء لترجيح الجانب الإيرانى فى المباحث الجارية بين طهران ودول الترويكا.

ترحيب الصقور الأمريكية بالمرحلة الجديدة من المباحثات الثنائية:

لقد كان رد فعل الجمهوريين المتشددين فى الولايات المتحدة الأمريكية على استئناف مرحلة جديدة من المباحثات بين إيران والترويكا مراعاة للتأمل، حيث إن الولايات المتحدة قد رحبت هذه المرحلة باستئناف المباحثات بين طهران والاتحاد الأوروبى.

ففى هذا السياق، أعرب "تام كيسى" المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية عن تفاؤله بطلب الأمم المتحدة من إيران وقف برنامجها النووى حتى يتثنى الشروع فى إجراء مباحثات متعددة الجوانب.

أما فيما يتعلق بطلب "خافيير سولانا" الممثل لدول (٥+١)، والخاص بتعليق البرنامج النووى الإيرانى فقد صرح "كيسى" قائلاً: "إننا مطمئنون للعلاقة الجارية بين سولانا ولاريجانى".

وأضاف: أننا نأمل أن تؤدى هذه العلاقة إلى موافقة إيران على تلك الشروط البسيطة!! والمعنية من قبل المجتمع الدولى، وذلك حتى يمكن المضى قدماً فى المباحثات الثنائية. والحقيقة أن هذا التحول فى المواقف الأخيرة من قبل المسئولين الأمريكيين تشير وبقوة إلى مدى الاحتياج الأمريكي لطهران.

إن وصول بوش إلى نقطة الصفر، وتشديد الأزمة فى العراق، وكذا الأزمات المتصاعدة بين الديمقراطيين والجمهوريين فى الكونجرس قد انعكس وبشكل ملحوظ على السياسة الأمريكية إزاء الملف النووى الإيرانى، بدليل أن الأطراف الأكثر تشدداً فى إدارة البيت الأبيض ومن جملتهم كوندوليزا رايس قد أبدت ميولها فى إقرار العلاقة مع إيران لاسيما بعد إعلاء شأنها فى المرحلة الماضية.

وفى هذا السبيل، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية أنه فى حالة توقف إيران عن عملية تخصيب اليورانيوم فإنها على استعداد للحضور شخصياً فى هذه المباحثات، والأثر الذى يمكن أن ينهى ملف العلاقات المقطوعة على مدار ٢٧ عاماً بين إيران والولايات المتحدة!!

ومن ناحية أخرى، ففى أعقاب المباحثات التى جرت بين الدكتور "على لاريجانى" و"خافيير سولانا" شاهدنا جملة من التصريحات من قبل البيت الأبيض والاتحاد الأوروبى مفادها إمكانية تقديم حوافز أكثر تساعد إيران على إبداء تعاونها الكامل مع الاتحاد الأوروبى ووقف برنامجها النووى المعدد للأغراض السلمية.

وكذا اقترحت دول (٥+١)، بعرض حوافز اقتصادية وامتيازات خاصة بالطاقة. وإقرار علاقات إيران بدول الغرب فى حالة وقف برنامجها النووى.

والمشكلة أن الحوافز غير ذات الأهمية المطروحة للغرب تأتى بوضعها المعادل الآخر لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الطاقة النووية الإيرانية، يعنى المطلوب تخلى إيران حكومة وشعباً عن مصالحها القومية التى تحقق لها العزة والقوة فى مقابل أشياء لا معنى لها.

وهذا بدوره يعنى تخلى إيران عن دورها الفوق إقليمى (الإسلامي) وتراجعها للوراء، إلى نقطة البداية بلا مقابل!!

ومما سبق يتضح أن استئناف المباحثات بين إيران والاتحاد الأوروبى، خلال المرحلة الجديدة التى تمتلك فيها إيران كل أوراق اللعبة يعنى أن سير هذه المباحثات يأتى بلا شك لصالح الجانب الإيرانى.

مشروع الحرب النفسية الأمريكية ضد إيران

فرامرز عابدين ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/٥/٢

تعتبر وحدات المراكز المختصة بعمليات التوجيه والسيطرة النفسية مؤسسات سرية، وتحرص الدول على الحفاظ عليها بعيداً عن عمليات الرصد والمراقبة، كما توضع ضمن الوحدات العسكرية والأمنية والدراسات الاستراتيجية وهى ذات صلة وثيقة بوكالات الاستخبارات.

مع أولى سنوات اشتراك الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية تولت تسع وكالات التوجيه والإشراف على الحروب النفسية ضد أعداء الولايات المتحدة، لكن فى عام ١٩٥٠ تشكلت لأول مرة منظمة موحدة خاصة بالحرب النفسية على يد هارى ترومان وسميت بلجنة علم النفس أو الاستراتيجية النفسية، فى نفس فترة حكومة ترومان تم التصديق على مشروع يحمل اسم (حرب الحقيقة) أو الهجوم العظيم والقوة النفسية بميزانية قدرت آنذاك بـ ١٢١ مليون دولار، وذلك لاكتساب القدرات اللازمة لتنفيذ حرب نفسية فى كوريا، وفى عام ١٩٥٣م تحولت هذا المجلس إلى لجنة دائمة للعمليات النفسية على يد إيزنهاور الرئيس الأمريكى آنذاك الذى كان يؤمن بضرورة تنفيذ الإرادة الأمريكية على العالم بدون إراقة دماء.

منذ ذلك الوقت وإلى الآن عملت منظمات العمليات النفسية والدعائية الأمريكية المتنامية يوماً بعد يوم كإحدى أذرع الولايات المتحدة لتنفيذ إرادتها فى الحرب والسلم.

فى العالم المعاصر الذى تهيئ فيه التطورات التكنولوجية فى مجال الالكترونيات وبخاصة التكنولوجيا الفضائية سبل سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على دول العالم الثالث تضم الوحدات النفسية المنظمة للولايات المتحدة مجموعة ضخمة من الإذاعات ومحطات التليفزيون والأقمار الصناعية والمكتبات والمنح الدراسية الجامعية والمراكز الثقافية ووكالات الدعاية والبحوث ومراكز صناعة الأفلام ووحدات الحرب النفسية العسكرية وغيرها.

تنشر آليات العمليات النفسية فى العالم المعاصر فكرة العالم العقلانى والعالم غير العقلانى، وتحدد على نمو مخطط على سبيل المثال أن العالم اليوم سيفكر فى انقلاب الفلبين وغداً فى ثقب الأوزون واليوم التالى فى الإيدز والأسبوع القادم فى موضوع آخر وهكذا، وجميع هذه البرامج تحدد للعالم من قبل أشخاص معينين يتحكمون فى وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الدولية.

وفى هذا الصدد تذيع وكالة آسوشيتدبرس ١٧ مليون كلمة يومياً، ويونايتدبرس ١١ مليون كلمة، وفرانس برس ٣ مليون و٣٥٠ ألف كلمة، ورويتر مليون و٥٠٠ ألف كلمة، وبعبارة أدق هؤلاء العمالقة الأربعة يطلقون يومياً قذائف حرب دعائية قوامها ٣٢ مليون كلمة منها ٢٨ مليون كلمة تخص آسوشيتدبرس ويونايتدبرس الأمريكيتين.

من خلال النظر إلى أن العمليات النفسية تشمل مجالاً واسعاً سواء فى وقت الحرب أو السلم وتستخدم فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ضد الدول المستهدفة، لذلك ينبغى الفصل بين العمليات النفسية التى تجرى كحلقة وسيطة أو عملية دعم لاستراتيجية أو تكتيك غير نفسى سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً، أو سياسياً، وبين العمليات النفسية التى تجرى كاستراتيجية منظمة مستقلة وتنفذ ضمنها إجراءات غير نفسية كدعم لها أو تكميل لأهداف الاستراتيجية النفسية، وفى هذه المقالة سنتناول النوع الثانى من العمليات النفسية الأمريكية ضد إيران.

أهداف الاستراتيجية النفسية الأمريكية ضد إيران:

بدأت العمليات النفسية الأمريكية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ يوم نجاح الثورة الإسلامية فى ١٢ فبراير ١٩٧٩م، واستمرت على مدار الثلاث عقود الماضية على مستويات عدة، لكن نظراً لفشل الولايات المتحدة فى إقامة نظام عالمى أحادى القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، فضلاً عن ترسخ استقرار وأمن إيران والتنمية الاقتصادية والتطور العلمى الذى حققتهما، وظهور الجمهورية الإسلامية كدولة قوية تملك الطاقة النووية وتقوم بدور لاعب مخطط ونفوذ على صعيد العلاقات الإقليمية والدولية، زادت حدة وشدة العمليات النفسية الأمريكية ضد إيران، خاصة بعد إدراكها التكلفة الباهظة عالية المخاطر للمواجهة العسكرية مع إيران بعد أحداث ١١ سبتمبر وتكوين رؤية جديدة عن الحروب غير المتوازنة.

بشكل عام لدى الولايات المتحدة خمس أهداف من استراتيجيتها النفسية ضد الجمهورية الإسلامية ظلت ثابتة على مدار العقود الثلاث الماضية على الرغم من تغير ترتيب أهميتها وأوليتها عبر المراحل الزمنية المختلفة وفق نوع التكتيك المتبع.

تتمثل أهداف الاستراتيجية النفسية للولايات المتحدة ضد إيران فيما يلى:

١-تقديم صورة منفرة عن الإسلام والجمهورية الإسلامية لدى الرأى العام العالمى وبخاصة الغرب.

٢-تصوير إيران كمحور للشر فى المنطقة والعالم بأسره.

٣-عدم قدرة الدين على إدارة المجتمع وأزمة الشرعية.

٤-تقديم تصور مثالى عن القيم الأمريكية والليبرالية الديمقراطية فى الولايات المتحدة.

٥-التبشير بظهور إجماع عالمى ضد إيران.

الآن نتناول بالشرح الإجمالى كل هدف من أهداف هذه الاستراتيجية على حدى مع عرض للتكتيكات والإجراءات الأمريكية الرامية إلى الوصول إلى تلك الأهداف.

أ-تقديم صورة منفرة زائفة عن الإسلام.

تقدم وسائل الإعلام الغربية دائماً تصور أسطورى عن الإسلام، تلك الأسطورة مأخوذة عن حكايات ألف ليلة وليلة المليئة بقصور الحريم، والسجاجيد الطائرة والثروات التى لا حد لها، والمحاربين القساة وقطاع الطرق، وتقدم وسائل الإعلام الغربية المسلمين على أنهم أفراد قساة لهم معتقدات متطرفة.

منذ عدة سنوات انتشرت شائعة نقلاً عن مايكل براون عميل وكالة الاستخبارات الأمريكية تقول أنه قد خطط لمواجهة مع شيعة العالم الإسلامى داخل أروقة الوكالة تحدث فى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة.

وليس من المهم مدى صحة الشائعة، لكن الأهم هو تحققها.

فجماعة دعاة الحرب من المحافظين الجدد بالولايات المتحدة ترى الوقت مناسباً لذلك، لذا خططوا لخلق الملابسات الملائمة لتشكيل الحركة الطالبانية وتدعيمها، واستخداموا الملالى المتطرفين ذوى الصفات المتحجرة

لرسم وجه مرعب للإسلام فى أعين الغرب، والسيناريو الذى أعد وفق هذه الخطة هو أن يتمكنوا من خلق العدو رقم واحد للولايات المتحدة، فتمت وتضخمت طالبان حتى ابتلعت أفغانستان وعندما وصلت الأحداث إلى نقطة الذروة فى ذلك الفيلم الأمريكى المثير كان يجب أن يضغط شخص على الزر، فخلق أحداث ١١ سبتمبر على هذا النحو، ومنذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وحتى الآن تفعل الولايات المتحدة كل ما تريد، من أجل تحقيق أهدافها التسلطية حتى تستطيع تعميق الإحساس بالرعب والكراهية للإسلام.

لقد أدى التوجه المفرض من قبل وسائل الإعلام الغربية إلى أن تعتقد شعوب أوروبا والولايات المتحدة خطئا أن الجماعات المسلحة المتطرفة مثل القاعدة هم الممثلون الحقيقيون للمسلمين والدين الإسلامى.

فبعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر، روجت وسائل الإعلام الأمريكية دعاية سلبية ضد الإسلام والمسلمين، أدت إلى تنامى عداء شعوب الغرب ضد هذا الدين السماوى، هذا الأمر عرض حياة المسلمين وبخاصة العرب المقيمين فى الدول الغربية للخطر، فقد سيطرت الدعاية السلبية التى روجتها وسائل الإعلام الأمريكية على الإدراك الغربى وأدت إلى اتخاذ مواقف سلبية ضد المسلمين.

الغربيون يعتبرون الإسلام لغزا غير مفهوم وظاهرة عجيبة مملوءة بالخرافة، إنهم يعتقدون أن الإسلام يشجع الأعمال والسلوكيات المتطرفة غير المنطقية، وهذا الفهم ليس له من سبب سوى عرض معلومات مغلوطة عن الإسلام، فضلاً عن الفهم الخاطئ لتعاليم وأوامر هذا الدين.

لقد شهد المسلمون مؤخراً إهانة وسائل الإعلام الغربية للإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم تحت مسمى حرية التعبير والصحافة، وفى أواخر العام الماضى نشرت وسائل الإعلام الغربية صوراً مهينة للنبى صلى الله عليه وسلم حيث نشرت صحيفة دانماركية صوراً كاريكاتورية لسيدنا محمد دون مراعاة إلى أن عقيدة المسلمين تعتبر أن تصوير وجه النبى صلى الله عليه وسلم أمر غير جائز، وبعد ذلك أعلن كاتب أن أحداً لن يجرؤ على نشر صورة نبى الإسلام، فطلب مسئولى الصحيفة الدانماركية Jyllauds - Poston من رسامى الكاريكاتور أن يرسموا عدة صور كاريكاتورية لنبى الإسلام، ونشرت ١٢ صورة كاريكاتورية تحت عنوان هل الخوف من غضب المسلمين يمكن أن يقضى على حرية التعبير؟

لقد حدث نشر صور مخيفة عن الإسلام والمسلمين بتكتيكات وتقنيات مختلفة، وسيستمر فى المستقبل أيضاً فى صور وأطر أخرى، بعد القوالب التى طرحت حتى الآن فى شكل تحريف للتاريخ، أو تقديم غير واقعى للنبى صلى الله عليه وسلم مثل الآيات الشيطانية لسلمان رشدى، وإنتاج الافلام التى تصور الحياة اللا أخلاقية والعنيفة للمسلمين، صناعة حركة طالبان وتقديمها كنموذج للإسلام، استبدال وصف العمليات الاستشهادية بالعمليات الإرهابية الانتحارية، إنتاج أفلام كارتون وألعاب فيديو يكون الهدف النهائى فيها قتل المسلمين والقضاء عليهم.

ب-إيران محور للشر:

منذ أواخر الألفية الماضية قام الأمريكيون باعتبار أن لديهم الصلاحية للتدخل فى شئون العالم أجمع بكل إجراء يؤدى إلى تضخيم أعدائهم المفرضين، وغيروا الحرب الصليبية من الاستراتيجية الإنجليزية القائلة بفرق واحكم إلى الاستراتيجية الأمريكية القائلة بفرق ودمر، والأدلة على مثل هذا التوجه كثيرة، إن حرب الغرب ضد الإسلام قد اندلعت منذ سنوات ويتوقع أن تتحول إلى حرب شاملة من خلال تأجيج وسائل الإعلام لها.

ومسئولى البيت الأبيض بصدد وضع استراتيجية جديدة فى علاقتهم بطهران وهى استراتيجية ذات ملامح خاصة:

١-رسم صورة للجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنها ليست مناهضة للولايات المتحدة فحسب وإنما لأوروبا أيضاً وبقية القوى العالمية.

٢-من خلال استمرار الأوضاع سالفة الذكر، ستتهيئ المقدمات التى ستبرر فى المستقبل استخدام القوة ضد إيران لدى الرأى العام الأمريكى والعالمى.

فى عام ١٩٩٣م وصف وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى آنذاك إيران فى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى بأنها دولة تنتهك القوانين وأدعى أن إيران تساعد الجماعات الإرهابية فى أماكن مختلفة بالعالم وتشترى أسلحة الدمار الشامل، والأمريكيون بحجة أنهم حراس شعوب العالم والمحافظون على الأمن والاستقرار الإقليمى يدعمون مواقعهم فى الخليج باستمرار، وعلى مدار السنوات الماضية كلما احتاجوا إلى تدبير غزو جديد استخدموا كلمة الإرهاب وتهديد السلام العالمى.

يقوم برنامج إدارة بوش فيما يختص بإيران على إلصاق التهم لها، وقد كتب فيليب جيرالدى ضابط الاستخبارات السابق بالجيش الأمريكى والعضو بإدارة مكافحة الإرهاب فى وكالة الاستخبارات الأمريكية مقالة

نشرت فى شهر أغسطس بمجلة (أمريكان كانز رويتو) جاء فيها إن ديك تشينى مساعد رئيس الجمهورية قد أصدر أمراً إلى القوات الجوية الأمريكية بالاستعداد لتوجيه هجوم جوى على المواقع النووية الإيرانية.

وقد صرح جيرالدى فى هذه المقالة: جميع الشواهد تشير إلى أن إيران تتقدم بسرعة فى مسار الحصول على قدرات نووية هجومية، وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الوقت الحاضر بامتلاكها لأكثر من عشر مواقع نووية أغلبها سرى وبه احتياطات أمن عالية، قد تهيأت لها جميع المقدمات اللازمة لإنتاج أسلحة نووية.

إن الحكومة الإيرانية تعمل بجدية على تحويل البلوتونيوم وتخصيب اليورانيوم وكلتا العمليتين من مراحل تصنيع القنبلة النووية، كما أن هناك أدلة كثيرة على التطوير السرى للأنشطة النووية الإيرانية والدليل على ذلك التعامل الدبلوماسى الملتوى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتطهير المواقع المشكوك فيها قبل إجراء عمليات التفتيش.

على مدار العامين الماضيين تزايد خطر حزب الله على إسرائيل بعد إرسال شحنات ضخمة من الصواريخ إليه من إيران بالتعاون مع سوريا، وهذا الأمر زاد من احتمالية أن تقوم طهران فى حالة نشوب أزمة سياسية أو عسكرية بفتح جبهة جديدة فى شمال أراضى النظام الصهيونى.

للعمليات النفسية التى تبثها إذاعات الولايات المتحدة فى حربها النفسية ضد إيران أربع مواضيع رئيسية تتهم بها إيران:

١-دعم الإرهاب ٢-السعى لإنتاج أسلحة نووية

٣-التدخل فى شئون الدول الأخرى ٤-مسبب للتوتر فى الشرق الأوسط

هذه الإذاعة على مدار ٣٢ ساعة من إرسالها تناولت هذه الاتهامات الأربعة ٥٤ مرة، وأدعت ٢٣ مرة أن إيران بصدد إنتاج أسلحة نووية، وفى نفس الإطار أعربت أن إيران تتعاون مع سوريا وحزب الله فى هذا الشأن، وعلى الرغم من أنه لم يلحظ أدنى تأثير لإيران فى تحولات الشرق الأوسط، فإن الأجهزة الدعائية الأمريكية تسعى إلى تضخيمه، وموضوع سفينة كارن K-A التى احتجزها النظام الصهيونى فى ميناء العقبة دليل بارز على ذلك.

يدعى النظام الصهيونى أن السفينة كانت تحمل ٥٠ طناً من الأسلحة للفلسطينيين، فقامت الأجهزة الدعائية الأمريكية على أساس إدعاءات النظام الصهيونى بتوجيه حملة دعائية ضخمة ضد الجمهورية الإسلامية، وكان مفاد رسالتها الموجهة لمخاطبيها أن إيران هى المسئولة عن عدم نجاح عملية السلام بين النظام الصهيونى والعرب، وأن أنشطة جماعات مثل حماس والجهاد الإسلامى وحزب الله اللبنانى ضد إسرائيل ما كانت لتحدث دون دعم من إيران.

ومن الصور الأخرى للحرب النفسية الغربية وبخاصة الولايات المتحدة ضد إيران استغلال الأحداث المثيرة للضجة لإبعاد الرأى العام العالمى عن الاهتمام ببعض الأحداث السياسية الهامة، مثل اختطاف الطائرات، وانفجار قنبلة فى مكان ما، قضايا حقوق الإنسان وما شابه ذلك من القضايا التى تجذب اهتمام شعوب العالم، وفى جميع هذه الموضوعات الاتهام موجه لإيران بشكل دائم.

ج-عدم الفاعلية وأزمة المشروعية

لقد أوضحت المؤشرات السلوكية والثقافية السياسية الإيرانية فى مواجهة التصرفات الهجومية والعمليات العسكرية فى السنوات الأخيرة أن تحمل المجتمع الإيرانى يتحمل مسئولية كبيرة.

يقول جراهام فولر فى هذا الصدد: أعتقد أن الإيرانيين لديهم حساسية مفرطة من دور الأجانب فى ثقافتهم وسياستهم، وهذه النظرة لسلطة الأجنبى، تؤدى إلى نوع من سوء الظن فى ما هية السلطة، وفى مثل هذه الأجواء يمكن أن يكون الاحتلال العسكرى لإيران أمراً سهلاً، لكن تهدئة الأوضاع واستتباب الأمن بها يعد أمراً صعباً جداً ومليئ بالمخاطر ... وطبقاً للقول المأثور، بلع إيران أمر سهل، لكن هضمها صعب جداً، إن هجمات اليونانيين بقيادة الإسكندر المقدونى، وفتوحات العرب وهجمات المغول والترك وهجوم الغرب فى القرن التاسع عشر والعشرين، جميع هذه الهجمات قد أثر فى الثقافة السياسية الإيرانية، ثم أنتج ثقافة معقدة متشابكة.

وعلى حد قول إيرانى "الهزيمة تقوينا" حتى فى عام ١٩٨٠ حيث كان العداء الأمريكى الإيرانى فى ذروته، وكانت القدرات الإقليمية الأمريكية أكثر من الوقت الحالى، لم تقم الولايات المتحدة بعمليات عسكرية موسعة، وإنما استخدمت آليات غير مباشرة وأشعلت حرباً بالإنابة (Proxy War) لتحجيم القدرات الإيرانية.

لقد صممت الاستراتيجيات الأمريكية شكلاً جديداً لتوازنات القوى، فهم يعتقدون أن خصائص الحرب الكبرى (Grand War) قد اعتراها التغير، ويطرح جوزيف ناى تساؤل حول معايير النجاح فى العمليات العسكرية والإجراءات الأمنية؟، وهل يمكن اعتبار حجم النيران المستخدمة فى الحرب معياراً للحرب الكبرى؟

ويقول رداً على هذه التساؤلات: معايير النجاح فى الحرب ليست قدرة دولة ما بتحركاتها العسكرية على أن

تهزم جيش دولة أخرى، أو أن تدمر عدداً من الآليات والبنى العسكرية. وإنما معيار النجاح فى الحرب النتائج التى ترتبت على العمليات العسكرية التى أجريت ضد دولة ما، وما خلقته من مواقف.

إن حرب العراق قد زادت من غموض وفوضى معادلة الأمن والسلطة فى الشرق الأوسط، بناء على هذا يبدو من المستبعد أن يستخدم الأمريكيون نموذجاً مشابها فى مواجهتهم مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

فى مثل هذه الملابسات تفضل الولايات المتحدة استخدام الخيارات الأقل تكلفة فى المواجهة مع إيران، وبشكل عام يمثل احتلال إيران عسكرياً خياراً عالى التكلفة سياسياً وأمنياً إلى أقصى حد.

لذلك فإن تفعيل العمليات النفسية واستخدام القوة الناعمة ضد إيران فى المرحلة الجديدة قد حظيت باهتمام أكبر من قبل الولايات المتحدة.

إن العمليات غير المباشرة من قبل الولايات المتحدة ضد إيران لها خصائص متقاربة مع خصائص الحرب الهادئة، بحيث لا تشتبك الولايات المتحدة فى مواجهة عسكرية موسعة، ونموذج السلوك الأمريكى فى الوقت الحالى يقوم على استخدام تقنيات السوفت وير.

إن الدول التى تتمتع بقدرات عسكرية ضخمة، لكن استخدامها لهذه القدرات يؤدى إلى ظهور مصاعب ومشكلات لها تستخدم أسلوب الحرب غير المباشرة وبالتالى تسعى إلى تقليل نفقات عملياتها، على هذا المنوال لا تظهر الولايات المتحدة ميلاً إلى استخدام آلياتها العسكرية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها على مدى أطول، وفى إطار عمليات الحرب غير المباشرة ضد إيران يمكن إدراج تنفيذ مشروع الديمقراطية فى إيران.

من إحدى المراكز التى تعمل فى إطار الحرب غير المباشرة ضد إيران، مؤسسة انتر برايز الأمريكية، ويعمل فى هذه المؤسسة أفراد مثل مايكل لديز، برنارد لويس، سام براون، هؤلاء الأشخاص يؤكدون على حتمية الصدام مع إيران، لكن فى ظل الظروف الموجودة يعتبرون استخدام الآليات العسكرية أمراً غير مؤثر، والمؤسسة المذكورة بصدد تصميم ثورة مخملية فى إيران.

يعتقد مخططى عمليات الحرب غير المباشرة أن أى نوع من التصرفات السريعة يؤدى إلى تشكيل ظواهر لا يمكن تحجيمها فى المراحل التالية.

بناء على هذا فإن إجراءات الحرب غير المباشرة على خلاف العمليات العسكرية يتم تصميمها والتخطيط لها على المدى الطويل، وأى نوع من التعجل فى الإجراءات الأمنية يمكن أن يخلق نتائج خطيرة.

إن دراسة شبكتى الراديو الفارسى الأمريكى (إذاعة صوت أمريكا، وإذاعة الغد) صدى أمريكا، راديوفردا، والتى سجلت برامجهما لمدة أسبوعين ثم استخدام منهج تحليل المضمون عليهما، بحيث تم تحليل الموضوعات وأساليب العمليات النفسية وشرائح المخاطبين من قبل الإذاعة، قد بينت أن الولايات المتحدة فى عملياتها النفسية ضد إيران، من ناحية الموضوع تستخدم عناصر وأساليب متعددة ومتنوعة مثل:

١-حرب السلطة بين المسئولين الإيرانيين.
٢-الأعمال السرية للمسئولين الإيرانيين.
٣-عدم كفاءة المسئولين.
٤-التفرقة بين الرجل والمرأة فى إيران.
٥-تسلط الحكومة على نواحى الحياة.
٦- التعليم غير الكفء.
٧- جماعات الضغط.
٨- المؤسسات العسكرية.
٩- المؤسسات التعليمية.
١٠- عدم شعبية الحكومة.
١١- فشل النظام الإسلامى.
١٢- تدعيم الروح المعنوية لجماعات المعارضة.
١٣- خلق نظرة سلبية لدى الشعب الإيرانى تجاه الحكومة.
١٤- إضعاف القيم والمفاهيم الدينية.
١٥- خلق نظرة سلبية لدى الشعب الإيرانى تجاه مسئولى النظام.
١٦- بث روح اليأس والإحباط فى الشعب الإيرانى.
١٧- تهييج الشعب ضد النظام.
١٨- إثارة الأقليات ضد النظام.
١٩- تشجيع الشعب على القيام بحركات معارضة.
٢٠- إضعاف الروح المعنوية للقوى المؤيدة للنظام.
٢١- خلق الفرقة والاختلاف بين العسكريين.
٢٢- تعميق الخلافات بين الجماعات الموجودة داخل النظام الحاكم.
٢٣- تشجيع الشعب على عدم المشاركة السياسية.
٢٤- خلق نظرة سلبية لدى الشعب حيال رجال الدين.

تركز أجهزة العمليات النفسية الأمريكية فى برامجها الإذاعية ضد إيران على ثلاث موضوعات أكثر من الموضوعات الأخرى المذكورة، وهى:

١- عدم شعبية الحكومة الإيرانية، ٢- عدم كفاءة مسئولى الدولة. ٣- حرب السلطة بين مسئولى الدولة، وقد سعت العمليات النفسية الإذاعية الموجهة من الولايات المتحدة ضد إيران على تلقين مخاطبيها ما يلى:

١- الجمهورية الإسلامية تفتقد الشرعية الشعبية، وأن هذه الحكومة لا تسعى إلى تحقيق مطالب شعبها.

٢- المسئولون الإيرانيون يفتقدون المهارة والقدرة الكافية لإدارة الحكم وأنهم يستخدمون أساليب تفتقر الدراية والفاعلية اللازمة فى إدارة الدولة.

٣- مسئولوا الدولة يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة ويدخلون فى صراعات وتحديات مع الآخرين أكثر من أن يسعوا إلى تحقيق مطالب الشعب وتلبية احتياجاته، وعلى حد قول راديو فرداً "كل جماعة من مسئولى الحكومة الإسلامية تسعى إلى الاستمرار فى السلطة بأى ثمن، ولهذا يدخلون أحياناً فى صراعات مع بعضهم البعض لدرجة أنهم ينسون الشعب تماماً.

أضخم العمليات النفسية الأمريكية ضد إيران هو الموضوع المتعلق بالحقوق والحريات الشعبية، لدرجة أن ١٥ موضوعاً من الموضوعات الإذاعية التى تم رصدها والبالغة ٥٠ موضوعاً كانت تخصص لقضية الحقوق والحريات الشعبية، ومن العناصر التى حصلت على معدل تكرار مرتفع داخل موضوع الحريات:

١- انتهاك حقوق الإنسان.
٢- المعتقلون السياسيون.
٣- انتهاك حقوق الأقليات.
٤- غياب حرية التعبير.
٥- قمع دعاة الحرية.
٦- تحجيم نشاط الصحافة.
٧- عيوب ونقائص الدستور.
٨- قمع الفنانين.
٩- ممارسات العنف.
١٠- معاداة المثقفين.
١١- ضخامة عدد المعتقلين.
١٢- الوكالات الاستخباراتية الإيرانية.
١٣- عمليات الرقابة.
١٤- القيود المفروضة على أساتذة الجامعات.
١٥- الانتخابات غير الديمقراطية.

وقد سعت المحطتان الإذاعيتان اللتان تناولتهما الدراسة إلى أن تلقن مخاطبيها أن الأفات الاجتماعية فى إيران قد وصلت إلى ذروتها، وأن الشعب غير راض عن أداء مسئولى النظام، وأن الحكومة الإيرانية قد كبتت الشعب بتقليل الحريات الاجتماعية.

الخلاصة أن النتائج التى حصلنا عليها تبين أن أعلى نسب التكرار، والتوافق بين عناصر الموضوعات المذاعة كانت تركز على خلق الاختلاف بين التيارات والجماعات السياسية داخل النظام، ثم يأتى بعد ذلك خلق نظرة سلبية حيال مسئولى النظام، وفى النهاية خلق نظرة سلبية حيال رجال الدين،

د. القيم الأمريكية:

قدم جوزيف ناى عضو هيئة تحرير مركز بلفور للدراسات التابع لجامعة جون كيندى رؤية حول ضرورة الحرب الناعمة واستخدام آليات ثقافية (غزو ثقافى) فى مواجهة الإرهاب، وذلك فى مقالة باسم (بوش فى الحرب مع الإرهاب، قد نرى القوة الناعمة) نشرت هذه المقالة فى عدد أكتوبر لدورية ديك ستار، ويقول جوزيف ناى فيها: لقد قاس الرئيس بوش حربه ضد الإرهاب بالحرب الباردة، لكن بوش فى مقارنته تلك غاب عنه جانب هام هو أهمية الحرب الثقافية الناعمة.

لقد أنهت الولايات المتحدة الحرب الباردة لصالحها باستخدام توليفة من القوة العسكرية التى استطاعت أن تمنع تعدى الاتحاد السوفيتى السابق عليها مع جاذبية الثقافة وأسلوب الحياة الغربى.

فى عام ١٩٨٩م الذى أسقط حائط برلين لم يكن المدافع، ولكن يبدو أن بوش اليوم فى الحرب ضد الإرهاب قد نسى تماماً دور الحرب الناعمة.

بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٨٨ سافر إلى الولايات المتحدة أكثر من ٥٠ ألف سائح من الاتحاد السوفيتى كانوا من الكتاب والصحفيين ومسئولى الدولة والموسيقيين والرياضيين والجامعيين.

كان ألسكندر ياكولوف الذى توفى الأسبوع الماضى وهو أحد أعضاء المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى والذى كان له تأثير بالغ فى تغيير النهج السياسى والفكرى لميخائيل جورباتشوف، قد وقع بشدة تحت تأثير نتائج البحوث التى أجريت فى جامعة كولومبيا عام ١٩٨٥م.

يقول أولجا كالوجين الضابط السابق فى البوليس السرى السوفيتى فى نظرة على الحرب الباردة: لقد أدى التبادل العلمى والطلابى دور حصان طروادة فى سقوط الحزب الشيوعى، هذه المبادلات أدت دوراً مهماً فى سقوط الاتحاد السوفيتى حيث جذبت أفراد كثيرين على مدار سنوات طويلة.

على الرغم من هذا نجد أن حكومة بوش تضع اليوم قواعد صارمة للحصول على تأشيرة الدخول للولايات المتحدة، وهذا الأمر أدى إلى انخفاض حجم التبادل الطلابى وبخاصة مع الدول الإسلامية.

حتى موسيقى البوب (روك أندرول) كان لها دور فى سقوط الاتحاد السوفيتى، فقد أعلن أحد مستشارى جورباتشوف فى وقت لاحق أن أعمال فريق البيتلز كانت تشكل أساس نزاعنا الخفى مع النظام الحكومى، ولقد اعتقل مسئولوا الحزب الشيوعى التشيكى فى الخمسينيات عدداً من الشباب بسبب الاستماع إلى الموسيقى الأمريكية الفاسدة وقد أدى هذا الأمر إلى نتيجة عكسية وألحق الضرر بهذا الحزب.



في عام ١٩٨٠م بعد قتل جان لنون رئيس فريق البيتلز أقيم له تمثال تذكارى فى براغ، وكل عام فى ذكرى وفاته تجرى مظاهرة ضخمة يقوم فيها الشعب التشيكى بتوصيل رسالة السلام والحرية للجميع، فى عام ١٩٩٨ تأسست جمعية لنون للسلام التى طالبت بخروج القوات السوفيتية من التشكيك والحقيقة أن لنون انتصر على لينين.

لقد انتصرت الولايات المتحدة فى الحرب الباردة من خلال توليف بين الحرب الناعمة والحرب القاسية، ولم تكن الحرب الناعمة تدار من قبل الولايات المتحدة فقط، وإنما شاركت فيها شبكة الـ بى. بى. سى. وفريق البيتلز وغيرهما.

الواضح أن الأمريكيين فى الحرب الناعمة المشار إليها فى المواجهة الثقافية يستخدمون الجنس والعنف وترويج ثقافة الابتذال الغربى.

طبقاً للدراسة التى أجراها ديفيد كايلنى الصحفي بصحيفة :Us News أن واشنطن قد خصصت العشرات من ملايين الدولارات للتأثير على ثقافة المجتمعات الإسلامية، وأن الإدارة الأمريكية قد بدأت منذ عهد الحرب الباردة حرباً للوصول لهذا الهدف من خلال آليات سياسية عدة مع الاستعانة بفرق متخصصة فى العمليات النفسية والعمليات الاستخباراتية السرية فضلاً عن المفكرين ووسائل الإعلام الأمريكية.

لقد انعكست استراتيجية واشنطن فى التأثير على فكر المسلمين فى مشروع (مجال غطاء العالم الإسلامي) هذا المشروع الضخم يتمتع بدعم خاص من الرئيس بوش وقد وزع على جميع أفرع الإدارة الأمريكية، هدف منه الإستراتيجية نشر القيم الأمريكية فى مجالات الديمقراطية وحقوق المرأة فى جميع أرجاء العالم الإسلامي، وتدعيم أسلوب الحياة الغربية فيها بحيث ينفصل المسلمون الأصوليون عن مجتمعاتهم تماماً، وفى هذه الحالة ستقوم وكالة الاستخبارات الأمريكية بإضعاف الزعماء الدينيين والأحزاب الإسلامية المعارضة والنيل من مكانتهم.

إن مسئولى البيت الأبيض بصدد خلق صيغة جديدة فى علاقتهم مع طهران تجعل صورة الولايات المتحدة لدى الشعب الإيرانى ليست جديرة بالثقة والاعتماد عليها فحسب وإنما تصويرها على أنها عادلة ومتسامحة، فى هذه الدعاية الاحتيالية سيقوم الشعب الأمريكي وإدارته على أنها القوة الأعلى المختارة من الله لزعامة العالم، وستقدم الإدارة الأمريكية فى دعايتها حضارة الولايات المتحدة وشعبها على أنهما الخير المطلق، وأعدائها هم الشر المطلق، وبناء على هذا تعتبر معركتها حرباً بين الظلمة والنور، ولن ندخر جهد الإعلام هذه الثقافة، إذا من الضرورى أن تصد الشعوب الإسلامية هجمة ثقافة العدو بذكاء بالغ، وأن تدعم قدرة العالم الإسلامي فى التعامل مع الآخر من خلال تدعيم الأسس الأخلاقية للمجتمع المسلم.

هـ تكوين إجماع عالمى

تقوم الإدارة الأمريكية بخلق أجواء نفسية تلقينية لتشكيل إجماع عالمى ضد الجمهورية الإسلامية من خلال تخويف دول منطقة الشرق الأوسط وكذلك الدول الأوروبية من تنامى الشئ الذى تسميه الأصولية الإسلامية، والحصول على الطاقة النووية والقدرة على إنتاج القنابل الذرية، فضلاً عن تقديم صورة لإيران كدولة غير مقبولة بالنسبة للأمن الدولى.

طبقاً لاعتقاد غالبية المراقبين أن إشعال الولايات المتحدة للحرب فى أفغانستان والعراق كان لحد ما بهدف إرعاب إيران، لكن إيران تحولت إلى الرابح الأساسى من هذه الحروب، وكما يصرح أناتول ليون المحلل السياسى: لقد تمت الإطاحة بعدوين كبيرين لإيران أى النظام البعثى العراقى، والنظام المتطرف فى أفغانستان بدون أن تطلق إيران رصاصة واحدة.

كما أن تواجد ١٦٠ ألف جندى أمريكى خلف الحدود الإيرانية الأمر الذى كان يعتقد فيه دعاة الحرب الأمريكيين أنه سيرعب إيران ويجعلها تركع لم يخف إيران، فضلاً عن هذا، قدرة إيران على تشكيل الأوضاع الداخلية لكثير من جيرانها يمنح إيران أداة ضغط قوية، لذا يقول سيك: إنى أخشى أن يدرك الإيرانيين أنه لا ينبغى عليهم أن يقلقوا، وهذا الأمر خطير جداً. إذ ينبغى أن يكونوا قلقين من جيرانهم الذين تعد الولايات المتحدة واحدة منهم فى الوقت الحالى.

لذا استطاعت الولايات المتحدة باستخدام الضغط الحصول على أغلبية أصوات أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٢٢ صوتاً من مجموع ٣٥ صوت لتحويل الملف النووى الإيرانى لمجلس الأمن.

كانت خطة إدارة بوش دفع إيران إلى اتخاذ موقف متشدد يجبرها على تخفيض مستوى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اتهم بوش الجمهورية الإسلامية بمواصلة برنامجها للتسلح النووى، ثم حول الموضوع إلى مجلس الأمن، وطالب هذا المجلس باتخاذ موقف ضد إيران، فأعلن المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية فى نفس اليوم:

من المهم بالنسبة لنا أن تواصل إيران تعليق عملية التخصيب، وأن تلتزم باتفاقية باريس فى كل ما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالتخصيب ومن بينها تحويل اليورانيوم وألا تقوم بأى عمل من شأنه انتهاك بنود هذه الاتفاقية، وإذا انتهك الإيرانيون هذه الاتفاقية، سيكون رد فعلنا التالى تحويل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن.

هل أجريت محادثات أمريكية - إيرانية قبل ثلاث سنوات؟

■ أمروز (اليوم) ٢٠٠٧/٥/٣

ادعت المصادر الغربية مراراً على مدى الشهور الأخيرة، أن سفراء كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية حاولوا في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣، التوصل إلى صيغة مشروع طرح من جانب إيران بهدف بدء مباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذا الطرح قوبل بالرفض من حكومة بوش.

هذا الادعاء ربما نشأ على يد المعارضين المحافظين الجدد بالبيت الأبيض من أجل إحراج حكومة بوش وتوجيه النقد لها، أو نشأ على يد المعارضين للحكومة الإيرانية في الداخل بحجة توجيه النقد لحكومة خاتمي.

وقد طرحت بعض وسائل الإعلام القضية من وجهة نظرها منتقدة سياسة بوش تجاه هذا المقترح حيث ورد في بعضها: "القصة أنه في ربيع عام ٢٠٠٣، أرسلت طهران مقترحا بشكل سري إلى البيت الأبيض بهدف تسوية الخلافات العالقة بين الدولتين، ويقال أن هذا المقترح شمل بعض المخاوف الأمريكية مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والوضع في العراق وقضية الإرهاب. لكن حكومة بوش رفضت التفاوض مع المسئولين الإيرانيين وأطاحت بجميع مساعي الدبلوماسيين الإيرانيين والأمريكيين. وكل من أطلع على هذا المقترح أدرك جيداً مدى بساطة هذا المقترح فقد كان السبيل من أجل التوصل لتسوية سلمية أمام الحكومة الأمريكية. لكن حكومة بوش تغاضت عنه تماماً.

جدير بالذكر أن نيكولاس بلات وفرانك ديسنر وتوماس بيكرينج، سفراء الولايات المتحدة السابقين قد أجروا مفاوضات مع جواد ظريف مندوب إيران في منظمة الأمم المتحدة. كما أجرت تلك الشخصيات مفاوضات مع هوشنج أمير أحمدي في مجلس شورى الإيرانيين الأمريكيين. وقد التقى أمير أحمدي بوزير خارجية إيران في ذلك الوقت كمال خرازي على مأدبة عشاء أقيمت في منزل محمد جواد ظريف في ديسمبر من عام ٢٠٠٢ . وقد أشارت مقالات أمير أحمدي إلى أن هذا اللقاء شهد إعلان خرازي عن استعداد إيران تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا المقترح شمل أيضاً إجراء تعاون مشترك بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

ثم بدأت وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي الأمريكي نشاطات مكثفة في هذا المجال، فأجريت لقاءات في بداية عام ٢٠٠٣ بين جواد ظريف ورايان وكروكر وزلماي خليل زاد في "جنوا" وباريس، لدرجة أن سفير سويسرا في إيران أدلى بتصريح حول هذا الموضوع تم نشره مؤخراً في صحيفة الواشنطن بوست، جاء فيه أن إيران كانت مستعدة لإعطاء تطمينات بأنها لا تسعى لصناعة القنبلة النووية وأنها كانت مستعدة للعب دور مؤثر في إطار استقرار الوضع العراقي بالإضافة إلى دعم المبادرة السعودية من أجل إنشاء الدولة الفلسطينية وفي المقابل طالبت إيران بإقرار مبدأ الاحترام المتبادل ورفع العقوبات والمساعدة في مجال التكنولوجيا النووية.



لكن هذه المقترحات الإيجابية قوبلت بالرفض من حكومة بوش وعندما بدأت الجولة الثانية من المباحثات في "جنوا" لم يشارك بها أي ممثل عن الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك بات من الواضح أن حكومة بوش لا تريد السلام وتلك هي سياسة بوش فالمنظرون المهيمنون على حكومة بوش، ليسوا أنصار سلام، فهم وإنما يفكرون في إشعال نار الخوف من الإرهاب والقتل والإبادة في شتى أنحاء العالم حتى يتثنى لهم الإغارة على مقدرات الشعوب كذلك هم لا يرغبون في دخول إيران صاحبة الاحتياطيات النفطية الضخمة إلى طاولة مفاوضات السلام من منطلق عدم القبول بشراكة على مصالحها مع الآخرين.

لذلك وبالنظر إلى سجل الأداء الأمريكي في مواجهة إيران، يبدو أن السياسة الأمريكية لن تتخلى مطلقاً من عدائها لإيران.

عجز البيت الأبيض

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٤/٢٨

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مساعى حثيثة فى إطار نشر الفرقة بين العراقيين خلال الأسابيع الأخيرة ويعد بناء جدار الفصل فى بغداد أحد أهم هذه المساعى، حيث بات من الواضح أن الجمهوريون يدعمون تأجيج النزاعات القومية والمذهبية بالعراق فى إطار تحركاتهم الأحادية بالشرق الأوسط.

وهذا ما دفع المالكى مؤخراً وخلال حديثه الصحفي المشترك مع عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية إلى القول: أعارض بشدة بناء هذا الجدار وسيتوقف هذا البناء بأسرع ما يمكن، هذا الجدار يذكرنا بجدران الفصل التى عارضنا فى السابق وجود مثلها.

ويعتقد المحللون الدوليون أن نورى المالكى كان يقصد بجدران الفصل، سور برلين الذى شيد خلال حقبة الحرب الباردة وجدار الفصل العنصرى الذى أقامته إسرائيل فى الضفة الغربية.

لم تكن المرة الأولى التى يتصدى خلالها نورى المالكى لمخططات الأمريكيين، مستغلاً صلاحياته القانونية، فقد أزالت القوات الأمريكية، حواجز الطرق التى كانت قد وضعتها حول مدينة البصرة فى شهر أكتوبر الماضى بناء على أوامر مباشرة من نورى المالكى. جدير بالذكر أن القوات الأمريكية شرعت منذ ١٠ أبريل الماضى فى بناء جدار بطول خمسة كيلو مترات حول منطقة سنية (الأحمدية) فى شرق بغداد، وقد انتقد سكان هذه المنطقة بالإضافة إلى العديد من نواب البرلمان العراقى هذه الخطوة.

صحيفة التايم الأمريكية أيضاً، أشارت إلى الجدار الأمني الذى شيدته القوات الأمريكية بهدف الحد من الصراعات المذهبية فى بغداد بوصفه أتفه الحلول لحل أعقد المشكلات، معتبرة أن تشييد هذا الجدار دليل على عجز الولايات المتحدة الأمريكية أمنياً.

فأضافت: "بالرغم من إدعاء الولايات المتحدة بأن هذا الجدار سيكون مؤقتاً. إلا أن العراقيون يخشون من تحول هذا الجدار المؤقت إلى جدار دائم، أسوة بجدار الفصل العنصرى الذى شيدته إسرائيل فى الضفة الغربية.

فى هذا الإطار وصف أحد نواب البرلمان العراقى، بناء جدار الأحمدية بأنه علامة على فشل الولايات المتحدة الأمريكية وخطوة فى اتجاه انتهاك حقوق الإنسان فى العراق. والحقيقة أن مسئولى البيت الأبيض بعد فشلهم فى المستنقع العراقى، وخسارتهم فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي، يحاولون إتباع سياسات عدائية ومناهضة للإسلام عن طريق بناء أسوار الفصل وإجراءات من هذا القبيل.

ويمكن مشاهدة آثار جرائم الاحتلال الأمريكي بوضوح من خلال الهجمات الإرهابية الأخيرة فى شتى مدن العراق. فبوش الابن يحاول زعزعة الاستقرار الأمني العراقى، من أجل تأمين أكبر قدر من الميزانية العسكرية.

إن قرارات واشنطن غير المحسوبة فى العراق وعلى رأسها بناء جدار الفصل فى بغداد، يزيد من تدهور مكانتها، لأن اعتراض رئيس وزراء وشعب العراق على بناء هذا الجدار سيحول دون إتمام بنائه، مما يلحق هزيمة أخرى للبيت الأبيض فى العراق. وفى هذا الصدد يمكن القول أن معارضة. الشعب العراقى لبناء هذا الجدار من جانب القوات الأمريكية يعكس فى حقيقة الأمر معارضة عراقية لوجود الاحتلال هذا الاعتراض انتقل مؤخراً إلى شتى دول العالم التى باتت تعارض وتنتقد بشدة الإجراءات العسكرية الأمريكية فى العراق.

وفى النهاية يمكن القول أن تواجد الولايات المتحدة الأمريكية فى العراق محكوم عليه بالفشل.

العلاقات الألمانية - الروسية وأثرها على مكانة إيران الإقليمية

داوود كياني ■ جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٧/٤/١٣

لم يكن أي شخص يتوقع تقاربا سياسيا في العلاقات بين روسيا وألمانيا، وتفيد دراسة المسيرة التاريخية لتطورات ما بعد الحرب الباردة أن ثمة نموا متزايدا في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين برلين وموسكو. وعلى الرغم من أن البعض يرجع بداية العلاقات الثنائية بين البلدين إلى عهد الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف والمستشار الألماني هيلمت كول. ولكن مما لا شك فيه أن كثيراً من المراقبين الدوليين يعتبرون عهد شرودر - بوتين منعطفاً في النمو الملحوظ إذا لم نقل تطوراً في العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين التي لم يصبها أي فتور في عهد المستشارة الألمانية انجيلا ميركل بسبب مساعيها لترميم علاقات ما فوق الأطلنطي بين ألمانيا والولايات المتحدة.

بعد انتهاء الحرب الباردة وتحول بنية النظام الدولي من النظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، تحولت طريقة تعاطي الفواعل السياسية في هذه البنية الجديدة إلى واحدة من الملفات الأساسية التي حازت على اهتمام عقلية منظري العلاقات الدولية. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلاف في وجهات النظر في هذا المجال يبدو أن وجهة النظر الواقعية البنيوية لـ "والتز" وأنصاره تتمتع بقدرة كبيرة على التحليل، وطبقاً لاعتقاد كل منظري هذه المدرسة في نظام دولي أحادي أو متعدد الأقطاب فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقع على رأس هرم القوة الدولية، والقوى العظمى مثل روسيا وألمانيا والصين تقع في الجزء الأوسط من هذا الهرم، والحكومات الكبيرة مع أنها راضية عن توزيع القوة الدولية وتؤيد الوضع القائم، لكنها تسعى حتى عن طريق الآليات التعاونية إلى تقييد إمكانية قدرة الحكومة المهيمنة.

من هذه الزاوية، بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت ألمانيا وروسيا تعيشان وضعاً متشابها من حيث الغموض في مكانة الهوية في بنية النظام الدولي. وبتعبير آخر في عقد التسعينيات تعتبر أزمة المعنى التحدي الأهم للسياسة الخارجية في البلدين. وفي هذا العقد هيأت مجموعة من العوامل مثل وحدة شطري ألمانيا وتقوية عملية التحالف الأوروبية على الساحات الاقتصادية والسياسية، وأيضاً زيادة المسئولية الدولية لألمانيا تجاه جمهوريات أوروبا الشرقية والوسطى، وبصفة عامة هيأت المجالات الضرورية لبرلين لإعادة تعريف هوية السياسة الخارجية الألمانية. وبعبارة أخرى فإن البيئة الدولية الجديدة بعد الحرب الباردة أدت إلى إحياء الطاقة القومية والسياسية العالمية في السياسة الخارجية الألمانية. وفي الحقيقة من وجهة نظر أشخاص مثل "كارب رجينا" المفهوم الوحيد الذي كان يستطيع توجيه السياسة الخارجية لألمانيا في عقد التسعينيات هو الاتجاه القومي، لكن هذه المرة لم يكن هذا الاتجاه في صورة الأحادية الجانب والتوجه إلى السياسة العسكرية، بل في إطار دعم الحقوق والأنساق الدولية والتعددية على ساحة السياسة العالمية. من هذه الزاوية تسعى ألمانيا بعد الاتحاد في إطار رؤيتها العالمية الجديدة إلى التخلص من "تبعية ما فوق الأطلنطي" للولايات المتحدة الأمريكية وتحويل ذلك إلى "مشاركة أطلنطية" لدعم مكانتها الإقليمية.

من ناحية أخرى، تعمل روسيا أيضاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتقبل التبعات المؤلمة لهذا الحدث الذي أدى إلى تطور في المحيط الخارجي وتدن في المكانة الدولية لروسيا حتى تعرف وتثبت موقعها في النظام الدولي بعد الحرب الباردة وبين الأقطاب الكبرى للقوة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. وفي هذه الأثناء أدى اصطدام روسيا بعدم دعم الدول الغربية لسياسات حكومة يلتسين على ساحة اقتصاد السوق الحرة إلى دعم التيارات القومية في روسيا.

وقد أدى وجود هذا المجال الدولي المشترك إلى حدوث اتحاد في القائمتين الألمانية، والروسية منذ بداية عام ٢٠٠٠ وما بعده، منذ أن أصبحت القيادة السياسية في كلا البلدين لشرودر وبوتين، وقد التقى الزعيمان منذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ "العام الذي انهزم فيه شرودر أمام ميركل" ٢٩ مرة بشكل رسمي أو غير رسمي. والعلاقات القوية التي أقامها شرودر مع بوتين حالت دون أن تقوم الحكومة الألمانية بانتقاد إجراءات بوتين على صعيد السياسة الداخلية والتي أدت إلى تركز السلطة في الكرملين. وفي الحقيقة فإن شرودر بدعمه الاستقرار السياسي في روسيا أظهر أنه لا يضع مواصفات مثل

التوسع فى الحرية الشخصية وحقوق الإنسان والديمقراطية على جدول أعمال السياسة الخارجية الألمانية تجاه روسيا.

والحكومة الألمانية بزعامة شرودر ليس فقط لم تعارض إجراءات بوتين على ساحة السياسة الداخلية مثل مواجهة وسائل الإعلام الخاصة والمستقلة ومركزية السلطة السياسية والسيطرة على الشركات الكبرى الخاصة ومنع نشاط كثير من المنظمات غير الحكومية، بل أنها بشكل ما مع تبنى موقف الصمت إزاء سياسات روسيا المهيمنة فى أوروبا الشرقية مثل التدخل فى انتخابات أوكرانيا لصالح الجناح السياسى المؤيد ليانوكوفيتش فى عام ٢٠٠٤، والقطع المؤقت لصادرات الغاز إلى أوكرانيا اعترفت عمليا بنفوذ روسيا فى منطقة الخارج القريب.

وقد ذهب توجه ألمانيا إلى روسيا إلى درجة أن شرودر وصف روسيا بأنها "شريك استراتيجى". اللافت للانتباه أن محاولة روسيا لخلق محور موسكو - برلين - باريس لإحداث توازن مع القوة الأمريكية وخاصة فى موضوع الهجوم العسكرى على العراق فى عام ٢٠٠٣ قد قوبلت بترحاب من جانب الحكومة الألمانية.

وعلى الرغم من أن روسيا بسبب مصالح الشركات الروسية فى صناعة النفط والغاز فى العراق وديونها المستحقة على العراق والبالغة سبعة مليارات، وألمانيا أيضاً بسبب معارضة الرأى العام الشديدة، قد قامتا بمعارضة العمل العسكرى الأمريكى فى العراق لكن النقطة المهمة هى أن معارضة هاتين الدولتين فى هذا الموضوع كانت تتمتع برؤية استراتيجية، وهى إعادة تعريف وتثبيت مكانتهما الدولية باعتبارهما قوتين عظمتين فى بنية دولية أحادية - متعددة الأقطاب.



وعلاوة على المسألة العراقية هناك مواضع مهمة أخرى تكشف عن التقارب السياسى بين برلين - موسكو فى مجال الموضوعات والقضايا السياسية الدولية المهمة، عبارة عن:

١ - مكافحة الإرهاب العالمى والتعاون الاستخباراتى المتبادل فى هذا المجال ويعد سماح روسيا بعبور وحدات من القوات العسكرية الألمانية الأراضى الروسية والوصول إلى نقاط فى أفغانستان وأوزبكستان نموذجاً مهما فى هذا الصدد.

٢ - دعوة ألمانيا وتأييدها لدخول روسيا محادثات الدول الثلاث مع إيران بخصوص الملف النووى، وتأكيد الدولتين على حل المسألة النووية الإيرانية بالطرق الدبلوماسية.

٣ - الدعم الروسى دوليا لمساعى ألمانيا للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن.

٤ - تسعى روسيا لتثبيت وتنمية سياسة النفوذ فى منطقة الخارج القريب "آسيا الوسطى والقوقاز وخصوصاً أوروبا الشرقية وهى تشمل دول أوكرانيا وبيلاروس" وعدم معارضة ألمانيا لهذه السياسة.

على ساحة العلاقات الاقتصادية يبدو أن برلين وموسكو لديهما مجموعة احتياجات متبادلة - إذا لم نقل تبعية - وفى هذا الصدد تعتبر ألمانيا أكبر شريك تجارى لروسيا وروسيا أكبر شريك تجارى لألمانيا، ففى عام ٢٠٠٤ قدر حجم التبادل التجارى بين البلدين بـ ٢٤ مليار دولار، هذا الرقم جعل ألمانيا فى طليعة الدول الأوروبية فى التعاون الاقتصادى مع روسيا، وبناء على تصريحات بوتين خلال لقائه بميركل فى برلين يرتفع حجم التبادل التجارى بين البلدين من ٢٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠ مليار دولار فى نهاية عام ٢٠٠٦، والآن فإن ٣٥٪ من مجمل صادرات روسيا من الآلات هو من ألمانيا وكذلك أيضاً ٥٨٪ من الملابس.

وعلاوة على العلاقات التجارية تأتى ألمانيا فى صفوف أكبر المستثمرين الأجانب فى روسيا وفى مجال تقديم القروض أيضاً.

ومن الطبيعى أن وجود العنصر القومى فى السياسة الخارجية لألمانيا وروسيا والتحول المحتمل لذلك إلى محور سياسى برلين - موسكو من الممكن أن يكون نافذة جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية. أولاً: بالنظر إلى العلاقات الثنائية الخاصة بين إيران وروسيا بخصوص القضايا الإقليمية الأساسية، ومع التركيز على أن هذه العلاقات لا تتمتع بالإمكانية والقدرات الكاملة لمواجهة ضغوط الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تستطيع إيران أن تستفيد من العلاقات الثنائية بين روسيا وألمانيا، وتعمل على بلورة محور برلين - موسكو - طهران، وفى هذا المجال توجد عوامل مساعدة تستطيع أن تؤثر فى بلورة هذا المحور. أولا بالنظر إلى أنه على أساس وثيقة السياسة الخارجية الروسية المصدق عليها فى عام ٢٠٠٠، وأيضاً تضع السياسة الخارجية الروسية إقامة علاقات مع الدول الأوروبية على صدر جدول العمل الخارجى للمسئولين بالكرملين، ولذا تسعى روسيا وراء المشاركة مع طهران بشكل لا يؤدى إلى توتر علاقاتها مع الدول الغربية وخاصة ألمانيا، من هذه الزاوية يمكن استنتاج أن ابتعاد إيران عن أوروبا يقلل من إمكانية مقاومة روسيا إزاء ضغط الدول الغربية ضد إيران.

ثانياً: بالنظر إلى التجربة المعاصرة للسياسة الخارجية الإيرانية خصوصاً طبيعة الولايات المتحدة العدائية لهذه السياسة بعد الثورة الإسلامية يبدو أن هذا التوجه الدولى توجد فيه بعض القواسم المشتركة مع القوميتين الألمانية والروسية.

الموضوع الذى يجعل الدولتين ألمانيا وروسيا مهمتين

ومختلفتين عن سائر الدول الأخرى بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية هو التعاون الاقتصادى المتبادل، فهاتان الدولتان هما الشريك الأهم اقتصادياً لإيران، فبينما تعد روسيا الشريك الأساسى لإيران فى مجال قطع الغيار والمعدات العسكرية، فإن الحكومة الألمانية هى الشريك الأهم اقتصادياً لإيران فى مجال الاستثمار والتبادل التجارى بين الدول الأوروبية، وقد وصلت أهمية المعاملات الاقتصادية بين طهران - برلين لدرجة أن إيران فى عام ٢٠٠٤ قد أصبحت أهم سوق للشركات الألمانية فى أنحاء منطقة الشرق الأوسط. فى هذا العام قدرت صادرات ألمانيا لإيران بـ ٥٢ مليار يورو. جدير بالذكر أن هذه النسبة قد تضاعفت بالمقارنة بعام ٢٠٠٠، وعلاوة على هذا زادت صادرات إيران لألمانيا بنسبة ٣٥٪ وبهذا فإن عداء إيران الواضح للولايات المتحدة الأمريكية فى الموضوعات والقضايا الخاصة بالشرق الأوسط واستخدام إيران أدبيات حادة ضد إسرائيل من أهم العوامل التى تجعل أى تقارب لإيران من محور برلين - موسكو أمراً صعباً، فأهمية إسرائيل بالنسبة لألمانيا وصلت لدرجة أن الدستور الألمانى قد أكد على إقامة علاقات مع إسرائيل، ويرى مسئولو برلين أن تلك أبيب "شريكاً خاصا".

أين دعاة السلام فى الولايات المتحدة؟

■ **فياض زاهد** ■ امروز (اليوم) ٢٠٠٧/٤/١٦

طبقاً لمعايير القانون الدولى والمعاهدات الدولية خاصة معاهدة جنيف، يتمتع الدبلوماسيون فى جميع أنحاء العالم بحصانة دبلوماسية. وقد شهدنا على مدى الحرب العالمية الثانية كيف أن ممثلى الحكومة النازية الألمانية قد أدوا مهامهم فى جميع دول أوروبا بسهولة ودون أى اعتراض كذلك ممثلى حكومات دول الحلفاء.

لكننا الآن فى ظل عالم لا تحكمه الحقوق فأصبح انتهاك البروتوكولات والاتفاقيات الدولية أمر غير مدهش على الإطلاق. وأى واقع أمر من أن يضيع الحق من أصحابه. إن عالم اليوم يدار على نحو يبرر المفاهيم والقيم والقوانين الدولية استناداً إلى القوة صاحبة المصلحة. وهو التبرير ذاته الذى أعطى الدولة التى استخدمت السلاح النووى الحق فى الرقابة على دول أخرى تسعى لامتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية. وها هى الدول صاحبة القدرات الكيميائية والتى أمدت صدام بأسلحة كيميائية مدمرة، تحول دول امتلاك حلفائها لأسلحة غير تقليدية.

لا نعتقد بأن التعذيب والسجن الانفرادى واستخدم الحيوانات المفترسة من أجل نزع الاعترافات هو بالضرورة من أساليب الحكومات غير الديمقراطية وحدها، وإلا لماذا حدث ذلك فى معتقلات دول تدعى التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان؟ بل حدث من القوات الأمريكية فى سجن أبو غريب بالعراق.

إن ميراث الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تأصل فى الغرب أكثر من أى مكان آخر منذ أربعة قرون على الأقل عندما عكف الفلاسفة والمفكرون وبعض الساسة الغربيون على وضع أسس لحقوق الإنسان فى بلادهم.

لهذا السبب نجد أنه من بين الخصائص المميزة للمجتمعات الغربية، هيكلها السياسى وما بها من مؤسسات مدنية ومجالس تشريعية وسياسات اجتماعية وانتخابات حرة.

لكن هل يحدث فى مثل تلك المجتمعات انتهاك للمواثيق القانونية والإنسانية؟ الإجابة نعم فالولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة التى ظلت لأعوام طويلة تحرم السود من أبسط حقوقهم لكنها بعد ذلك حملت شعار المساواة.

لذلك يوجد فى كل دولة المتشددون والمتعصبون وإيران والولايات المتحدة الأمريكية لا يستثنون من هذه القاعدة فإذا كان فى إيران مسئولين مستبدين يوجد فى الولايات المتحدة الأمريكية نظرائهم والتعذيب أمر مدان سواء تم من جانب حكومات العالم الثالث أو تم من جانب حكومات الدول العظمى.

فالديمقراطية وحقوق الإنسان ثوابت عامة للبشرية جمعاء وليست أداة سياسية للهيمنة على حكومات وشعوب العالم الثالث.





الكشكول بين المتصوفة وكتاب العاملى

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

للمتصوفة ملابس خاصة وأدوات معينة يستعملونها فى حياة الزهد وسلوك الطريق ، ومن ذلك ما نقرأه عن الخرقة أو المرقعة أو الدلق، وما نقرأه عن الكشكول والتبرزين (عصا الدرويش أو بلطته)، وسوف نقصر حديثنا فى هذه الزاوية على الكشكول الذى لا يعرف عنه الكثيرون شيئاً .

أما عن كلمة كشكول فهى كلمة فارسية تعنى نوعاً من الأوعية التى كان يستخدمها الدراويش أو المتصوفة ويضعون فيه كل ما يحتاجون إليه من طعام أو مال ، ويقال له أيضاً "خچكول" . ويذكر صاحب معجم "برهان قاطع" أن هذه الكلمة تعنى الحمل على الكتف (كشيدن بدوش) لأن كش فى الفارسية بمعنى السحب أو الجر ، وكول بمعنى الكتف . وجاء فى حواشى هذا المعجم أن هذه الكلمة مأخوذة عن الآرامية "كنش كل" (بضم الأول وكسر الثانى وضم الرابع) أى : جامع كل شئ ، والمراد بالكشكول وعاء أو علبة يضع فيها الدراويش كل ما يجمعونه من الناس . ويكون الكشكول من لحاء جوز الهند البحرى الذى يشبه القارب ويثقب من طرفيه وتربط فيهما سلسلة أو حبلاً حتى يمكن تعليقه على الكتف أو حمله فى اليد . يقول الشيخ البهائى :

دلم از قيل وقال كشته ملول
اى خوشا خرقه وخوشا كشكول

- لقد مل قلبى من القيل والقال ،
فما أطيب الخرقة وما أحسن الكشكول .

ويعرف البعض الكشكول بقوله :

"الكشكول عبارة عن علبة بيضاوية الشكل من المعدن مثل الذهب أو الفضة أو النحاس المذهب وعليها نقوش محفورة حفراً بارزاً أو غائراً ، كما يوجد عليها نقوش أخرى مكفتة بالذهب أو بالفضة".

وفى بعض الأحيان تكون من خشب الساج الهندى ، وهذه العلب تعرف فى الفارسية بإسم (كشكول) وهى عبارة عن علب يجمع فيها المتصوفون من الشيعة ما يجود به المحسنون عليهم فينفقون منه النزر اليسير على أنفسهم خلال حياتهم، ويرسل الباقى بعد مماتهم إلى عتبات الأئمة المشرفة. وفى بعض الأحيان يهدى المتصوف كشكوله بما فيه من المال عند زيارته للعتبات المقدسة. وفى أحوال أخرى نجد أن الكشكول يتوارثه متصوف عن آخر إذا لم يكن قد امتلأ، ولذلك نجد على الكشكول الواحد عدة تواريخ.

"وهناك كشكول من خشب الساج الهندى، حفرت عليه حفراً بارزاً مجموعة من الزخارف النباتية والكتابية، وتنحصر الزخرفة فى خمسة أشرطة عرضية، العريض منها يحتوى على بحور بيضاوية حفرت فيها بالخط النسخى الجميل آية الكرسى، أما الضيقة فتحتوى على فرع نباتى متماوج.

ويحتوى وجه الكشكول على عروتين بهما سلاسل من الحديد يضعها الدرويش فى ذراعه، كما يحتوى على كتابة فارسية وتاريخ هو سنة ١٢٨٧ هـ". (الفنون الإسلامية ص ٢٢٢).

ويقال للكشكول الخشبى فى الفارسية "كشكول چوبين" ، كما يطلق أيضاً إسم "كشكول دريائى" على ثمرة جوز الهند البحرى الذى يصنع من لحائه كشكول الدراويش. أما صانع الكشكول فيطلق عليه فى الفارسية إسم "كشكول ساز".

وقد اهتم المصريون كثيراً بجمع بعض الآثار المعدنية الإيرانية وعرضها فى المتاحف، كما اشتروا بعض المجموعات الأثرية من أصحابها ومن ذلك مجموعة هرارى بك الشخصية وهى التى تعد من أعظم وأقيم المجموعات المعدنية الإيرانية فى النصف الأول من القرن العشرين، وقد عرضت فى معرض الفنون الإيرانية الذى أقيم عام ١٩٣٥ بالقاهرة .

ومن هذه الآثار المعدنية الكشكول الموجود فى متحف الفن الإسلامى وهو من أجمل الكشاكيل الموجودة فى متاحف العالم. وهذا الكشكول تحت رقم : ١٥١٧٥ / فى القاعة ٩ فيترينة ٢ ويرجع إلى القرن الحادى عشر الهجرى. وهو من الحديد وله غطاء وماسورة صغيرة. وقد نقش فوق القسم العلوى من هيكله بيت من الشعر يشير إلى أن الوجود كله إلى زوال.



ويشكل يد الكشكول قسمان متصلان بأربعة سلاسل. وغطاء الكشكول عليه رسوم بارزة ونقوش . وعلى جسمه نقوش من الزهور والأغصان والأوراق والطيور وصورة إمراتين فى ريعان الشباب فى غاية الجمال والرقة . والكلام المكتوب عليه هو: "أعذب من ماء عينى الندى والكوثر - بالهناء والشفاء - إنتهى (تم) بإجتهاد وسعى الأستاذ القدير عباس المشهور فى الأقاليم السبعة - بالهناء والشفاء - الكشكول طرفة مليئة بالأسرار والجواهر - بالهناء والشفاء - عمل عباس حاجى" . المقاس ٥ / ١٣ × ٥ / ٢٣ ، مشترى من هرارى بك.

ويوجد فى متحف جاير اندرسون بالقاهرة آثار خشبية إيرانية متعددة منها كشكول خشبى مع تركيب من الجلد سجل تحت رقم ٣٢٨ فى دفاتر المتحف . مقاسه ٣٣ × ١٣ وتوجد مزهرية خشبية أخرى مكتوب عليها "كشكول شحاذ العاشقين .. فى سنة ١٢٦٥" تحت رقم ٤٧٨ .

ولا توجد معلومات مؤكدة عن تاريخ ظهور الكشكول وإستخدام الصوفية له، إلا أنه يتضح من المصادر التى أشارت إليه أنه ظهر فى عصور متأخرة ولم يكن معروفاً فى العصور الإسلامية الأولى، ولابد أنه ظهر مع إنتشار التصوف وربما كان ذلك فى العصر المغولى أو ما تلاه. ويبدو أنه إنتشر عند الإيرانيين بوجه خاص ذلك لأننا نجد منه أشكالاً تصنع حتى الآن فى إيران ويعلقها الناس فى بيوتهم للزينة أو للتبرك به. وكل الكشاكيل الموجودة فى المتاحف الآن إنما تعود إلى عصور متأخرة كما لاحظنا فيما سبق.

وينتقل اسم الكشكول من هذه الأداة التى كان يستخدمها الصوفية ليطلق على بعض الكتب التى ألفت بعد ذلك، فيطالعنا أول ما يطالعنا كتاب "الكشكول" لبهاء الدين العاملى (٩٥٣ - ١٠٣١ هـ = ١٥٤٦ - ١٢٦١ م)، ويعتبر كتاب الكشكول من أفضل الكتب التى ألفت فى مجال الأدب، حيث جمع فيه مؤلفه فنون الأدب وهو الثانى من نوعه من مؤلفات العاملى، فقد سبقه بكتاب آخر على نفس الخطى وهو كتاب "المخلاة" وجمع فيه كثيراً من المتفرقات، وقد ألف الكشكول فى مصر.

وكلمة كشكول كلمة فارسية تعنى "الحقيبة" التى يستعملها المسافر فى أشعاره والصوفى فى تجواله ليضع فيها ما يلزمه من حوائجه المختلفة. وقد وضع العاملى هذا العنوان لكتابه لأنه جمع فيه من شتى الفنون وأغرب المسائل، فهو يختار من الفقه والتفسير والحديث ومن الهندسة والحساب ومن الحكم والمواعظ، ومن الجغرافيا والفلك، ومن الشعر والنثر والأمثال، ومن البلاغة والصرف والنحو، وغير ذلك من الفنون التى قل ما إشتمل عليها كتاب آخر غير الكشكول.

أما بالنسبة لمؤلف الكتاب فهو محمد بن حسين بن عبد الصمد الملقب ببهاء الدين، الحارثى، العاملى، الهمدانى صاحب المؤلفات العديدة والمفيدة، والعاملى نسبة إلى جبل عامل من بلاد الشام، من أعمال مدينة صفقد، ونسب إليه بإعتبار إقامته فيه، والهمدانى نسبة إلى همدان بسكون الميم قبيلة من اليمن.

ولد فى بعلبك يوم الأربعاء لثلاث عشرة بقين من ذى الحجة سنة ٩٥٣ هـ وإنتقل به والده عز الدين حسين من دمشق إلى إيران عام ٩٦٦ هـ وبدأ الشيخ بهاء الدين الذى كان حينئذ فى سن الثالثة عشرة من عمره فى تحصيل الفقه والحكمة والرياضيات على يد والده وغيره من فقهاء عصره، وأقام مدة بهرات وكان يميل إلى التصوف، ثم رغب فى السياحة وبقى سائحاً ثلاثين سنة متنقلاً فى البلاد العربية وغيرها، واختلط بكثير من العلماء والفضلاء أثناء سياحته وناظرهم. واستقر به المقام بعد ذلك فى أصفهان وقربه سلطانها الشاه عباس الكبير وولاه مشيخة العلماء هناك وذاع صيته ودرّس فى الكاظمية والنجف. وقد ألف فى كثير من الموضوعات كالتفسير والفقه والنحو وعلم الهيئة والحديث والتراجم والرياضيات وغير ذلك.

وفى أثناء سياحته فى مصر ألف كتابه "الكشكول" فى ثلاثة مجلدات جمع فيه شوارد المسائل ونوادر الأدب، وإذا تأملنا ما ذكره فى هذا الكتاب أدركنا أننا أمام أديب وشاعر من الطراز الأول. وقد توفى العاملى بأصفهان يوم ١٢ شوال سنة ١٠٣١ وقيل ١٠٣٠ ، ونقل بعد وفاته إلى طوس فى مشهد ودفن فى مسجد كوهرشاد.

يذكر المؤلف فى مقدمته أنه بعد أن فرغ من كتابه المسمى بالمخلاه الذى حوى من كل شئ أحسنه وأحلاه وكان قد ألفه فى عنفوان الشباب عثر بعد ذلك على نوادر وطرائف ولطائف وأشعار ومواعظ، فدفعه ذلك إلى تأليف كتاب الكشكول وسماه بهذا الإسم ليطابق إسم أخيه، ولم يذكر فيه شيئاً مما ذكره فى كتابه السابق وهو يدعو القارئ لإمعان النظر فى كل ما ورد بهذين الكتابين وأن يتخذ منهما جليسين فى الوحدة وأنيسين فى الوحشة وصاحبيه فى الخلوة.

ويقول فى مقدمته على الكتاب: "فإنى لما فرغت من كتابى المسمى بالمخلاة، الذى حوى من كل شئ أحسنه وأحلاه .. عثرت بعد ذلك على نوادر تتحرك لها الطباع، وتهش لها الأسماع ... فاستخرت الله تعالى وألفت كتاباً ثانياً يحذو حذو ذلك الكتاب الفاخر، ويستبين به صدق المثل السائر، فكم ترك الأول للآخر. ولما لم يتسع المجال لترتيبه، ولا وجدت من الأيام فرصة لتبويبه، بعثته كسقط مختلط رخيصه بعاليه، أو عقد إنفصم سلكه فتناثرت لآليه، وسميته بالكشكول ليطابقَ إسمهُ إسمَ أخيه، ولم أذكر شيئاً مما ذكرته فيه، وتركت بعض

صفحاته على بياضها، لأقيد ما يسنح من الشوارد فى رياضها، كيلا يكونَ به عن سَمت ذلك نكول، فإن السائل فى معرض الحرمان إذا إمتلأ الكشكول ..".

وللشيخ بهاء الدين مؤلفات كثيرة بالفارسية والعربية غير الكشكول، يصل عددها إلى ثمانية وثمانين كتاباً منها مثنوية: نان وحلوا (الخبز والحلوى) ومثنوية شير وشكر (اللبن والسكر) وخلاصة الحساب وتشريح الأفلاك. ويعتبر الكشكول هو أشهر مؤلفاته لما يتضمنه من موضوعات أخلاقية وأدبية بالنظم والنثر، وقد طبع هذا الكتاب مراراً . وكتاب الأربعين (بالعربية) وجامع عباسى (فى الفقه بالفارسية) وفوايد الصمدية فى علم العربية وهو معروف بإسم "الصمدية".

وقد قام بترجمة الكشكول إلى اللغة الفارسية بهمن رازانى، ونشرت الترجمة فى طهران عام ١٣٦٦ ش . ويقول مترجم الكشكول إن العصر الذى نعيشه فيه عصر التخصص، بمعنى أنه لم يعد هناك مؤلفات تماثل تلك المؤلفات التى كانت شائعة فى الماضى وكانت تضم موضوعات متنوعة، وكان يطلق عليها فى الفارسية "سفينة" أو "ازهر درى سخنى" (من كل باب حديث) أو كما نقول فى العربية "من كل بستان زهرة". ورغم ذلك فإن الأعمال والمؤلفات المتخصصة لا تقلل من قيمة أعمال السابقين التى تضم منوعات ومختارات متعددة، وما زالت تحافظ على قيمتها ومكانتها حتى يومنا هذا.

وعلى نفس نهج العاملى سار مؤلفون كثيرون فى تسمية كتبهم بالكشكول وجمعوا فيها كل ما إعتبروه مفيداً للقارئ ، ولهذا ظهرت مؤلفات كثيرة بنفس هذا الإسم لأشخاص عدة . ونصادف فى العصر الحديث كتاباً بإسم كشكول نشأت ألفه أحد الإيرانيين الذين أقاموا فى مصر وشغلوا بالعلم والتدريس وهو الأستاذ صادق نشأت، وقد تتلمذت على يديه فى جامعة القاهرة حيث درس لنا اللغة الفارسية وآدابها بقسم اللغات الشرقية بكلية الآداب، وكان رحمه الله يجيد العربية ومطلعاً على الأدبين العربى و(الفارسي)، ويمكن أن نصفه بأنه كان من أصحاب اللسانين كغيره من قدماء الفرس الذين ألفوا بالعربية والفارسية كبديع الزمان الهمذانى وأبى الفتح البستى والثعالبى وغيرهم ، ويتضمن كتابه هذا مجموعة من القصص والحكايات والنوادر والطرائف فى الأدبين العربى و(الفارسى)، وقد طبع هذا الكتاب فى مصر (بدون تاريخ)، ولم يرد بالكتاب فهرس بموضوعاته كما هو الحال فى كشكول العاملى وغيره، بل تميز هذا الكتاب بأن مؤلفه رقم الموضوعات ترقيماً عددياً، فوصلت موضوعات الكتاب إلى حوالى ٤٧٩ موضوعاً أو حكاية.

ولم يكن هذا هو الكتاب الوحيد الذى ألفه صادق نشأت بل قام بتأليف وترجمة العديد من الكتب الفارسية والعربية بمفرده أو بمشاركة العديد من أساتذة اللغة الفارسية فى مصر من أمثال الدكتور يحيى الخشاب والدكتور عبد النعيم حسنين وغيرهما.

وقد جاء فى مقدمة كشكول نشأت أن المؤلف تعلم من والده السيد مهدى الحسينى الأصفهانى تسجيل كل ما يقع تحت نظره من نكت لطيفة أو نادرة طريفة أو حكاية ظريفة أو خبر تاريخى غريب ، أو قطعة أدبية أخاذة ، ولم يزل بفعل ذلك حتى إجتمع عنده بمرور الوقت وفى غضون نصف قرن عدد كبير من الدفاتر والجزازات ، وقد شجعه بعض أصدقائه على جمعها وطباعتها ، فأخرج كتابه هذا .

ويذكر المؤلف فى مقدمته على الكتاب أنه إختار لهذه المختارات إسم الكشكول لسببين : "أولهما : أنى فضلت ألا أرتب محتوياتها، ولا أجعل لها عناوين لتكون أسهل تناولاً يأخذ بعضها برقاب بعض.

وثانيهما : أن أفعل ما سبقنى إليه العلامة الشيخ بهاء الدين العاملى فى كتابه الشهير المعروف بـ "الكشكول" فهو فى الحقيقة ليس شيئاً جديداً لم يسبقنى إليه أحد ..".

وإذا أردنا هنا الربط بين الكشكول الذى كان يحمله الصوفى وبين هذه النوعية من الكتب التى أطلق عليها نفس هذا الاسم، فإننا نقول أن القاسم المشترك بين الإثنين واضح من خلال ما قدمنا وهو أن كشكول الصوفى كان يجمع كل ما يجده الصوفى من مال أو طعام أو غير ذلك ، فهو يحتوى على أشياء متنوعة وكذلك الحال بالنسبة لكل الكتب التى عنونت بهذا العنوان فهى تضم أيضاً موضوعات متفرقة ونوادر وحكايات مختلفة ، يضمها الكاتب أو المؤلف بين دفتى كتاب واحد دون أن يضع له فهرساً للموضوعات أو تصنيفاً تاريخياً أو موضوعياً لما ورد فيه، وهذا هو وجه الشبه بين الإثنين .

وما زلنا نحن فى مصر نطلق كلمة كشكول على ذلك الدفتر الكبير الذى تسجل فيه عدة موضوعات أو مواد دراسية، دون أن نعلم أن أصل الكلمة فارسى وأن معناها هو ذلك الوعاء أو الحقيبة التى كان يحملها المتصوفة القدماء أينما ذهبوا خلال تجوالهم وسياحاتهم.

المراجـــع

١- آثار ايران در مصر - سيد محمد باقر نجفى - كولونيا - ألمانيا ١٩٨٩م .

٢- برهان قاطع - محمد حسين بن خلف تبريزى - تهران ١٣٤٢ش .

٣- الفنون الإسلامية - د . سعاد ماهر محمد - القاهرة ٢٠٠٢ م .

٤- الكشكول - بهاء الدين العاملى - تحقيق الطاهر أحمد الزاوى - القاهرة ١٩٩٨م .

٥- كشكول نشأت - صادق نشأت - القاهرة (بدون تاريخ) .

٦- متن كامل كشكول شيخ بهائى - ترجمة بهمن رازانى - چاب بيست ودوم - تهران ١٣٨١ ش .



الموروث والحداثه أو الأصالة والمعاصرة فى إيران

محمد برقعى

الكاتب محمد برقعى المقيم فى الولايات المتحدة هو كاتب يعرض رؤية نقدية لأحد الموضوعات المثارة على الساحة الثقافية الإيرانية، يمثل جدلية لتعارض وجهين على طرفى نقيض. حيث طرح الكاتب نظرة نقدية لأسلوب الصراع والعلاقات التصادمية بين موروثات تقليدية -اجتماعيه-ثقافية وغيرها والتحديث الداخل جديدا على إيران، فأشار لنوع وأسلوب التصادم والذى بدوره يتعارض أيدلوجيا وموضوعيا مع مفاهيم على طرفى نقيض بين الموروث والحداثة، من زاويتين الاول صدام ايدلوجى، والثانى صدام فلسفى مع مفاهيم التقاليد والمورثات الشعبية والثقافة المعاصرة الحديثة وبخاصة الصدام الفلسفى الذى يكتنفه النظرة السطحية الركيكة بدون أى تدقيق أو تمحيص بتحديد لونين أحدهما أبيض والأخر أسود؛ ومن ثم فان ما يتصف بأنه شىء قديم هو شعبى وقبيح ورجعى وبال عديم القيمة، فى حين أنه توصف الحداثة ومفرداتها بأسمى المعانى مع جمال ورونق وإعجاب ؛ وهذا قطعا هو أصل كل آفة وإحدى بلايا" التأورب " وما يتماشى مع صور الصدام الايدولوجى "الفكرى" مع تلك المفاهيم وبالتالى هى نتاج رؤية أخرى وهى سلسلة متواترة من الآفات هى "الصراع الغربى والقومية".

وقد تعايش الإيرانيين دوما بأوقات وعلاقات اتصلت مع الثقافة الحديثة وتأثروا بها وتفاعلوا معها وتنحصر بين ضيق أفق أو تفريط وإفراط ؛ويمكن تلخيص هذا الإلتقاء بأربعة مراحل وهى كالتالى

١ ـمرحلة الولع والاعجاب منذ الحياة النيابية "مشروطه" حتى انقلاب ٢٨ مرداد

٢ ـمرحلة الإنكسار والهزيمة إلى الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩

٣ فترة الإعجاب بالموروثات والتراث وهى فترة قصيرة بعد الثورة

٤ ـفترة الغضب على كل ماهو قديم من الموروثات والتوجه لما هو حديث ومعاصر وهو الوضع الراهن.

وهذا ما يوحى بالعودة مائة عام للوراء لبيت القصيد، وهو الإعتقاد بان تسمية مجموعة من المفكرين المذهبيين أو المفكرين غير المذهبيين بالفلاسفة، لانهم قد اصطدموا بين مفهومين " تقليدى وعصرى" من خلال نزعية فلسفية، أو بمعنى آخر هو فصل مفاهيم التجديد والعصرنة عن الحقائق الواقعة وكما تحدث بعض المفكرين الغربيين عن ايران والمجتمع الاسلامى " تكتب عشرات المقالات بصدد رواسب ومخلفات الحداثة فى المجتمعات التى ماتزال لم تتخذ اى خطوة قدما للحياة المعاصرة ".

كما عرض الكاتب لمؤلفات هامه حديثه مطروحة حاليا فى إيران تتعلق بنقد هذا الأسلوب. معارضا نقل الإيرانيين للمصطلحات الأصلية من مؤلفا ت فى هذا المجال وانتقدها ومن أمثلتها العقلانية ، والعلمانية ،والديمقراطية ، والحرية الشخصية إذ أن النقل الرائج والمتداول فى إيران هو إفرازات لمنطلقات أصلية فى الحضارة الغربية هى العقلانية التى ترجع للنوع الذى كان متعارفا عليه لفلاسفة اليونان، بينما حال الحضارة الغربية مقترضة أشياء منها الايمانيات والمعتقدات المذهبية والثوابت الإيمانية التى تتحدر أصولها من ثقافة بلاد ما وراء النهر،

وثانيها إن العقلانية ليست ايجابية محضا، حيث تضمنت الفاشية والماركسية فهى محصلات العقلانية، أى ليست بالنموذج المثالى، هذا مع نقل المفكرين الإيرانيين لمفهوم ومضمون العلمانية مختلف عليه عند الغرب، فكثير من الدول الغربية لم تنتصل من الدين أو تفصل الدين عن السياسة على الرغم من أنها ليست حكومة أو دولة دينية حيث أن الديمقراطية هى أوج السياسة الحديثة ولدى الدول الغربية ليست بالنمط الواحد وتتخذ مفاهيم عديدة، والكثير من المفكرين مشغوفون لمعرفة الديموقراطية. أما عن مقولة الحرية الشخصية فهى ليست بالاساس من أهم سمات ممارسة الحريات فى اى دولة فتتبع فى سبيل ذلك جوهر وذات ثقافتها، بل إن إطارها وذاتها ليسا من الثوابت أو متساويين، ولا يوجد تعريف محدد لها. المحصلة أن السجال التصادمى لمفكريهم كان نتيجة مصادر ومؤلفات حديثة ذات طابع خاص.

يلاحظ الأصوليون أن الكاتب قد ذكر بان حاكمية حقبة ما بعد الثورة أو بمعنى أدق استهلالية الثورة كانت من اكثر الحكومات تخلفا بما ضمنتها من هرطقات فكرية متخلفة، ورؤيتهم أن ترويج وإشاعة الحاكمية لعلماء الدين واستتباب الأمور بأيديهم فى إيران تعكس سطحية وتخلفا، إذ أن النقل الذى نتكلم عنه هو اصل تعارض ايدلوجيتهم مع المفهوم التقليدى لها ، كما فى النقل المذهبى والحكومة المذهبية ، والروحانيه كما يشير إليها هى من صور التقليد وموروث ولأنها إحدى سماتها يعدها ظاهرة سوداء قاتمة عقيمة، والكاتب وضع نفسه موضع الخصم والمتشدد ضدها، كما أن موقفه هذا ليس له أصول فى هذا الصدام الايدولوجى، فلماذا لم يشر إلى أسباب وعوامل التخلف والخرافات التى هى من أعمال الروحانية ؟، وهل الرجعية تصنع روحانية شفافة وواضحة ، وإلى أى حد أرجعت الحاكمية المذهبية ما بعد الثورة الإيرانيين إلى حقبة ناصر الدين شاه؟، وإذا كانت نتيجة أعمال "الروحانية" سببا للتخلف فلماذا تصر الدول الغربية وفى طليعتها الولايات المتحدة على حصار اقتصادى وفنى وعلمى ؟ الوضع التقييمى للأصوليين هنا ليس بمعنى نفى لما يراه الكاتب فيما نسبه للمفكرين الإيرانيين بل يعتقدون بما يعتقده ويتفقون معه على الحداثة عند مفكرى إيران من نقطة انطلاقها، وبداية تشكيل نواتها اصطدمت فكريا وتعارضت أيدلوجيا ولا تزال ، لكن السؤال الاساسى يبرز هنا وهو أين بؤر الفكر الايدولوجى؟ وهل يمكن القول بان الصدام الايدولوجى هو مولود فكرى إيرانى؟ فمفكرى إيران لم يكن لديهم جرأة فى تأسيس مصنع فكرى وساحة لإنتاج فكرى، فالصدام الايدلوجى مثال لمقولات مفكرين وأدباء إيرانيين منها ظواهر جديدة داخلة على إيران.

نظرا لان مفهوم الأيدلوجية ظاهرة معاصرة وحديثة ولذلك نجد صدامها أيضا ناتج من ظهورها ومرتبط بها، اللهم إلا إذا كانت السجالات والمجادلات الفكرية الناشئة عن غلط ولغط نقلى من مفكريهم وقت اعتبارها ظاهرة فكرية معاصرة لم يتداركها المفكرين عند نقلهم وترجماتهم ولذا من البديهى انه ليس باستطاعتهم إدخال أى تعديل أو إصلاح لتلك المفاهيم.

ويعتقد الأصوليون أن الكاتب لم يفهم النظرة العلمية العظيمة لمن وصفهم من المفكرين الإيرانيين ساخرا بلقب فيلسوف، من أمثال داريوش شايكان، وداريوش آشورى، وجنكيز بهلوان، ومهرزاد بروجردى، ومصطفى رحيمى، وكاظم علمدارى، وعلى رضا تبار وأخيرا عبد الكريم سروش وقد اقتات بأفكارهم وأطلع على فلسفاتهم، وانه ليس بالضرورة أن تكون الممارسة الفكرية النزعية أو التجريدية أن تكون فلسفة، بينما الفكر الايديولوجى أيضا هو نوع من ممارسة الفكر التجريدى بيد انه يبعد عن الفكر الفلسفى بفراسخ. ومن الخطأ تصور أن الفكر الفلسفى هو الانموذج الأمثل على الرغم من أن المثالية " ايده آليسم " من أصل إيدولوجى إنما تختلف مع الفكر الفلسفى نظرا لتلاقى كلاهما معا وعدم اجتماعهم فى مكانا واحد ، لذا ليس بإمكان مفكرى إيران إدخال اعتراض على هذين المفهومان ، ومتى يطلب منهم أن يرفعوا أيديهم عن الفكر الايدلوجى أو التجريدى فهو بمثابة دعوتهم للفكر الفلسفى مثلما تأثر الكاتب بالفكر التعصبى وذلك بالرغم من معارضته للفكر الفلسفى وهو من أصل الفكر البرجماتى الشائع فى الولايات المتحدة واليوم هناك أشخاص مثل شون ريتشارد رودتى المتتبع لهذا الفكر.

الكاتب شاء أم أبى يتفهم مصطلح "النسبية الفكرية" فعند القول بأن العلمانية فى الدول الغربية ليس لديها مفهوم متساو وأيضا منشأ وأساس منبثق من خلفية تاريخية واحدة متساوية أو حرية شخصية كركيزة أساسية للبنية العصرية ليس من شواهد أى دولة أن تتبع ثقافتها، بل أن حتى مضمونها وجوهرها ليس ثابتا، وأيضا ليس لديها تعريف دقيق وكافة هذه الأقاويل تدل على النسبية الفكرية وهكذا الاعتبار يعتمد فى الأساس على إنكار الثقافة والأصولية مثل الديموقراطية والحرية الشخصية والعقلانية والعلمانية. وهو ما دفع المفكرين لتبعة أخرى من صدام إيديولوجى وأيضا الإلزام الذى هو دعوة سلبية للمفكرين إلى عقلانية النقد واحتراز وتجنب آخرين للجرأة الفكرية والوصول إلى آفاق التطور الفكري، على الرغم من عدم وجود فكر ومؤلفات معاصرة ليس لها نفس مفاهيم ومصطلحات متشابهة.

وأخيرا فقد عرض الكاتب كيفية معايشة الإيرانيين والتقائهم بالنظام المعاصر مع أن معايشة الكاتب فى المرحلة الرابعة التى ذكرها أى فترة الغضب على التقاليد والموروثات جعلته يعيش الاتجاه الرومانسى الجديد، وهو تقليد فى طور الإحياء...

رؤى عربية

إيران على أعتاب معادلة سياسية جديدة

محمد عباس ناجى
باحث متخصص فى الشئون الإيرانية

تكشف التطورات الطارئة على الساحة الداخلية الإيرانية خلال الفترة الماضية عن حقيقة مهمة ربما تحكم إلى حد بعيد مستقبل التفاعلات السياسية الإيرانية، ومفادها أن إيران مقبلة على مرحلة جديدة من إعادة صياغة الترتيبات والتوازنات بين القوى السياسية، قبل حوالى ثمانى أشهر من انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) المزمع إجراءها فى مارس من العام القادم. يدعم من ذلك حالة السيولة التى تتسم بها أنماط التحالفات والائتلافات بين القوى السياسية الإيرانية، والتى كان لها تأثير مباشر فى حدوث فرز حقيقى فى صفوف الإصلاحيين والمحافظين.

ففى داخل التيار الإصلاحى، بدأت بعض القوى الأساسية فى الانسلاخ عن جبهة الثانى من خرداد (وهو تاريخ فوز الرئيس محمد خاتمى بانتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية فى ٢٢ مايو ١٩٩٧) التى انهارت بسبب الخلافات الناشئة بين هذه القوى. ورغم أن العمل الجبهوى بين هذه القوى يبدو متعثرا، لكن يمكن الحديث الآن عن قوى إصلاحية ثلاثة مستعدة لتجديد أدائها السياسى. الأولى هى قوى اليسار الإصلاحى التى تسعى للإصلاح فى إطار النظام القائم ويمثلها الإصلاحيون المتدينون الذين يعملون من داخل النظام، وهم جزء من طلائع الثورة الإسلامية، حيث أعلنوا تبعيتهم لزعامة النظام وبذلوا جهودا مضنية حتى لا ينحرف مسار الإصلاحات. ويمثل هذا الاتجاه مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) الذى يرأس لجنته المركزية الرئيس السابق محمد خاتمى، ويتولى موسوى خوئينى ها إدارة الأنشطة التنفيذية ويقوم بدور بارز فى إعادة تفعيل أنشطة المجمع وتطوير أدائه من أجل الاستعداد للاستحقاقات القادمة، إلى جانب حزب اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) الذى يتزعمه مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى السادس ومرشح انتخابات الرئاسة الأخيرة. والثانية، هى قوى اليسار الليبرالى، التى تعرف الإصلاحات بأنها تغيير وتطوير واجب الحدوث فى بنية النظام ومؤسساته، فالإصلاح بالنسبة لها هو تغيير قانونى لمؤسسات النظام، ونظرا لأن الدين يمثل ماهية النظام الإسلامى فإنها تنادى بفصل الدين عن الدولة. هدفها، كما يقول عبد الكريم سروش، أحد منظريها، إخراج الدين من ساحة المجتمع إلى ساحة فردية شخصية تماما. ويمثل هذا الاتجاه كل من جبهة المشاركة بزعامة محمد رضا خاتمى شقيق الرئيس السابق محمد خاتمى، وجبهة الديمقراطية وحقوق الإنسان التى يتزعمها الدكتور مصطفى معين وزير العلوم فى حكومة خاتمى السابقة ومرشح انتخابات الرئاسة الأخيرة. أما الثالثة فهى قوى المعارضة فى الداخل، التى تضم حركة القوميين العلمانيين وحركة حرية إيران برئاسة إبراهيم يزدي، وتسعى إلى إحداث تغيير فى النظام الإسلامى ولكن بأساليب قانونية غير عنيفة، وتطلق على نفسها مسمى المعارضة القانونية، وهى حليفة لليسار الليبرالى، لكنها ساهمت فى الانحراف بمواقف هذا اليسار الليبرالى بعيدا عن الموقف النقدى لأداء النظام إلى موقف المعارضة

والرفض للنظام ومؤسساته. ومع ذلك تختلف هذه القوى عن منظمات المعارضة في الخارج مثل منظمة مجاهدي خلق في أنها لا تستخدم العنف في تعاملها مع النظام.

أما داخل التيار المحافظ، فيبدو جليا أن ثمة فرزا ملحوظا داخل الجناح الأصولي من التيار المحافظ، بين المجموعة المسيطرة على مجلس الشورى الإسلامي من ناحية، والمجموعة المسيطرة على الحكومة من ناحية أخرى.

المجموعة الأولى، هي مجموعة التعميريين أعضاء ائتلاف أنصار تعمير إيران الإسلامية (آباد كران) الذين فازوا بأغلبية مقاعد مجلس الشورى في دورته الانتخابية السابعة التي أجريت في فبراير ٢٠٠٤، هذه المجموعة بدأت تتنبه إلى ضرورة تنحية الأسس التي حكمت توجهات المحافظين في الفترة الماضية لصالح توجهات تتوافق مع معطيات واستحقاقات الساحتين الداخلية والخارجية ومن ثم بدأت تتبنى توجها مطورا قام في الأساس على محددات أساسية أربع هي: تقديم عناصر جديدة ذات توجه معتدل إلى الساحة الانتخابية يمكن من خلالها اكتساب أرضية جديدة وطرح رؤية مطورة للتعاطي مع المستجدات، والتركيز على محاربة البطالة وتحسين مستوى المعيشة والقضاء على مشكلة التضخم وتدني المرتبات، والدعوة إلى منع تسييس المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وإلى أن يكون أعضاء المجالس البلدية في طهران والمحافظات الإيرانية المختلفة من التكنوقراط الإداريين المحترفين القادرين على الاستجابة السريعة للمتطلبات الأساسية للمواطن، وتبني شعار المصلحة كمحدد رئيسي للتعاطي مع التطورات الطارئة على الساحتين الداخلية والخارجية.

أما المجموعة الثانية، فهي مجموعة الأوفياء أو المؤثرون، أعضاء ائتلاف (أيثار كران)، وهي المجموعة المسيطرة على الحكومة، ويمثلها تيار اجتماعي تعرض لظروف سياسية واقتصادية قاسية دفعته إلى تبني نهج متشدد في التعاطي مع مختلف القضايا، فهو وليد الطبقة الفقيرة التي تشعر بالتمايز والفوارق الطبقية أمام الطبقة العليا التي ينتمي إليها كبار رجال الدين الذي يجمعون بين السلطة والثروة ويرتبطون بعلاقات قوية مع تجار البازار. وقد انضم أغلب عناصر هذا التيار إلى القوات المسلحة والحرس الثوري وتنظيم "حزب الله" اليميني المتشدد الذي يؤمن بالنظام المنغلق في مجال السياسة والثقافة، ويدافع عن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، ويرفض استيراد القيم الثقافية الغربية والانفتاح الثقافي، ويطالب بضرورة السيطرة على المنتجات الثقافية. كذلك يؤمن هذا التنظيم بنظرية المؤامرة، حيث يرى أن التنوع الثقافي يمثل حيلة من أجل الاختراق، والأهم من ذلك أن "حزب الله" يرى أن الشعب لا دور له في اختيار المرشد الذي، في رؤيته، لا يعتبر مسئولا أمام الشعب.

وسط هذه الحالة من السيولة في أنماط التحالفات والائتلافات بين القوى السياسية الإيرانية، بدأت جبهة الاعتدال التي شكلها هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويتجه الإصلاحيون المتدينون وعلى رأسهم محمد خاتمي ومهدي كروبي للانضمام إليها، تفرض نفسها كقوة سياسية مميزة قادرة على منافسة الأصوليين الذين يحكمون إيران الآن، وربما يأتي تصعيد رفسنجاني الآن، بعد نجاحه في الحصول على المركز الأول في انتخابات مجلس الخبراء التي أجريت في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، لأسباب منها ذلك الوزن السياسي المتصاعد لجبهة الاعتدال باعتبارها قوة قادرة على منافسة وموازنة قوة الأصوليين.

هذه الجبهة سوف تمثل، في حالة شمولها الإصلاحيين المتدينين، اتجاها وسطا بين التيارين الرئيسيين الموجودين على الساحة الذين أصبحا عناوين كبيرين يضمان قوى سياسية غاية في التشرذم والاختلاف. هذا الاتجاه الجديد، الذي يعتبر رفسنجاني أبرز رموزه، يريد إحداث تطوير داخل النظام وليس هدمه ليتواكب مع التطورات التي تحيط بإيران في المنطقة والعالم بشكل يستطيع معه المحافظة على إنجازات الثورة وتفويت الفرصة على القوى المعادية والمتربصة بإيران للقضاء على هذه الإنجازات. لذا فإن التقيد بالثوابت العقائدية والثورية يبدو في رؤية هذا الاتجاه عائقا أمام إحداث تطوير للنظام السياسي لتحقيق أهدافه. كما يدعو هذا الاتجاه إلى ضرورة إعلاء المصلحة على الأيديولوجيا، فالمصلحة ستجعل السياسة الإيرانية أكثر مرونة في التعاطي مع الخارج من أجل تسوية القضايا العالقة واستقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا النووية إلى إيران. ويرى أن المرشد (الولي الفقيه) ليس خليفة الله في الأرض ولا منزها عن الأخطاء، بل يمكن محاسبته ومراقبته من خلال الدستور.

بوادر تشكل هذا الاتجاه الثالث بدت جلية خلال انتخابات مجلس الخبراء الأخيرة، حيث رفض رفسنجاني وضع اسمه على أية قائمة من قوائم المحافظين أو الإصلاحيين، مؤكدا أنه لا ينضوي تحت جناح أي منهما، فهو، حسب قوله ملك للشعب وحده، مصمم على البقاء في خدمته، ومساعدة زعيمه، ومؤكدا على نهجه المعتدل "الذي تحتاجه البلاد في هذا المنعطف المصيري".

لكن مشاركته الرئيس السابق محمد خاتمي في الإدلاء بصوتيهما في مسجد جمران حيث كان مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني يلقي خطبه، كانت

رسالة ذات مغزى مفادها أن الرجلين أصبحا فى اتجاه واحد. وقد نشرت غالبية الصحف الإصلاحية صور هاشمى وخاتمى على صفحاتها الأولى لتأكيد التحالف السياسى الجديد بين الإصلاحيين والمحافظين التقليديين (المعتدلين) ضد الأصوليين المتشددين، وكان العنوان الأساسى لهذا التطور هو أنه بمعزل عن النتائج، فإن أحد إنجازات هذه الانتخابات هو تحالف الإصلاحيين المتدينين والمحافظين المعتدلين فى إطار تيار ثالث تحت عباءة رفسنجانى

الملاحظة الأهم فى هذا السياق أن الفرز الناشئ بين القوى السياسية الإيرانية تأسس على التباين فى التعاطى ليس فقط مع القضايا الداخلية مثل الديمقراطية والحريات العامة والسياسة الاقتصادية للحكومة، وإنما أيضا قضايا السياسة الخارجية، خصوصا الملف النووى الذى دخل مرحلة حاسمة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٧، فى ٢٤ مارس الفائت، بتشديد العقوبات على إيران، بسبب رفضها الامتثال لمطالب المجتمع الدولى بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم. هذه التطورات فى مجملها أحدثت انقساما واضحا بين القوى السياسية الإيرانية، لدرجة وصلت فى بعض الأحيان إلى حدوث مفارقات. حيث تبنت بعض القوى المنتمية لتيار واحد مواقف متناقضة من الملف النووى، فيما تبنت بعض القوى من التيارين مواقف متشابهة، بما يفسر جانبا من حالة السيولة فى أنماط التحالفات والائتلافات التى تتسم بها التفاعلات الجارية بين هذه القوى.

فقد انقسمت قوى التيار الإصلاحى إزاء التعاطى مع أزمة الملف النووى إلى فريقين: الفريق الأول، يمثله مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين)، وحزب اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى). هذا الفريق يؤكد على أحقية إيران فى امتلاك التكنولوجيا النووية طبقا لما تقضى به معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التى وقعت عليها إيران، كما يؤكد على أن البرنامج النووى الإيرانى سلمى ليس له أغراض عسكرية. وقد دافع هذا الفريق عن السياسة التى انتهجتها حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى فيما يتعلق بإجراء مفاوضات مع دول الترويكا الأوروبية حول الملف النووى على أساس أن هذه المفاوضات كانت السبيل الوحيد للحيلولة دون فرض عقوبات أو عزلة دولية على إيران. ويوجه هذا الفريق انتقادات شديدة للسياسة المتشددة لحكومة الرئيس أحمدى نجاد فيما يتعلق بأزمة الملف النووى والتى سوف تؤدى فى النهاية، فى رؤية هذا الفريق، إلى فرض عقوبات جديدة وعزلة دولية على إيران. أما الفريق الثانى فتمثله جبهة المشاركة الإسلامية وهى أحد أكبر الأحزاب الإصلاحية الموجودة على الساحة حاليا، والتى تنتهج مواقف متباينة فى كثير من الأحيان مع مواقف فريق روحانيون مبارز واعتماد ملى، بل إنها تقترب من مواقف بعض حركات المعارضة الإيرانية فى الداخل والخارج. فقد أصدرت جبهة المشاركة بيانا دعت فيه حكومة الرئيس أحمدى نجاد إلى العودة إلى السياسة السابقة، وهى المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، ووقف عمليات تخصيب اليورانيوم من أجل الخروج من الأزمة واستعادة ثقة المجتمع الدولى وكسر التوافق الدولى ضد إيران. بل إن الجبهة تجاوزت إحدى الخطوط الحمراء بدعوتها علانية إلى تسوية الخلافات العالقة مع الولايات المتحدة تمهيدا لعودة العلاقات بين الدولتين، حتى لو كان الثمن هو التخلى عن البرنامج النووى.

أما داخل قوى التيار المحافظ، فقد بدا الفرز جليا بين الجناح التقليدى (المعتدل) من ناحية، والجناح الأصولى من ناحية أخرى. حيث ينتهج الجناح التقليدى، الذى شارك فى إدارة الملف النووى الإيرانى والمفاوضات مع الترويكا الأوروبية خلال فترة رئاسة خاتمى، موقفا متقاربا مع موقف الجناح المعتدل من التيار الإصلاحى، إذ يؤيد إجراء مفاوضات مع الغرب تحاشيا لفرض عقوبات جديدة أو عزلة دولية على إيران، وهو موقف يمكن تفسيره باعتماد المحافظين التقليديين على التجار الكبار فى "البازار" الذين يبذلون جهودا حثيثة للحيلولة دون فرض عقوبات دولية على إيران التى ستؤدى إلى حدوث أضرار سلبية تطول مصالحهم الاقتصادية. أما الجناح الأصولى فيتبنى سياسة تصعيد أزمة الملف النووى الإيرانى لأقصى درجة، لأن ذلك يمثل الآلية الوحيدة لمواصلة البرنامج النووى، وهذا الأمر بالتحديد يفسر أسباب اندفاع لجنة الشئون الخارجية والأمن القومى فى مجلس الشورى إلى تمرير مشروع قانون يلزم الحكومة بمراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ردا على قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ الصادر فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦.

وبين هذا وذاك يتخذ رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى موقفا وسطا إزاء تطورات أزمة الملف النووى، وإن كان أميل إلى موقف الإصلاحيين والمحافظين التقليديين (المعتدلين)، فقد شارك رفسنجانى فى حملة انتقاد السياسة المتشددة لحكومة الرئيس أحمدى نجاد إزاء الملف النووى التى أدت إلى إغلاق ملف المفاوضات مع الغرب وفرض عقوبات وعزلة دولية على إيران، وربما تقود إلى نشوب مواجهة عسكرية غير محمودة العواقب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إدارة طهران لأزماتها إعلامياً.. بديل استراتيجى للمواجهة

■ أحمد السمان

اللافت للنظر فى الفترة الأخيرة أن طهران استخدمت الإعلام بشكل مكثف فى مواجهة الأزمات التى مرت بها بدءاً من الأزمة المستمرة حول برنامجها النووى، مروراً بمعالجتها لأزمة البحارة البريطانيين والتى يمكن القول بثقة شديدة أنها كانت أزمة تليفزيونية بدءاً من انفجارها حتى نهايتها، كما تشهد الساحة الإيرانية أكثر من معركة إعلامية تستخدم فيها أكثر من وسيلة وتقدم رسائل متعددة، يدور أقواها حول البرنامج النووى والتى انقسمت بدورها إلى عدد من المعارك الفرعية الأخرى سواء حول إصدار قرارات مجلس الأمن وما يسبقها ويتبعها من تحركات، بالإضافة إلى حادث احتجاز البحارة البريطانيين وتداعياته.

وهو ما يقودنا قبل التطرق إلى المعالجة الإعلامية الإيرانية لهذه الأزمات إلى تناول الكيفية التى أصبح بها الإعلام أداة رئيسية فى المواجهات، ليست السياسية أو الاقتصادية فقط، بل العسكرية أيضاً، حتى أن المناورات العسكرية الحديثة أصبحت تضم عدة فرق من بينها متخصصون فى الإعلام، لقياس واختبار وتوقع تغطية المواجهات العسكرية فى شبكات التليفزيون والصحف والتعامل مع توجهاتها المحتملة، بعد أن أضفت الحروب الحديثة خاصة الدروس المستفادة من غزو العراق تغييراً على استخدام الإعلام، فلم يعد قاصراً على "الدعاية للحرب" وحشد القوى وتجنيد الجيوش، وتخويف الأعداء، وإعلاء شأن أسلحة بعينها والتقليل من قدرات الخصم العسكرية، بل أصبح الإعلام بكل أدواته ومنها الأفلام السينمائية ومواقع الإنترنت وشبكات التليفزيون والصحف والإذاعات الموجهة سلاحاً حقيقياً ومؤثراً فى المعارك لابد أن تحسب الاستراتيجيات والخطط العسكرية تأثيره قبل خوض أى معارك بعد أن أصبحت أهمية الموضوع الإخبارى لا تقل أهمية عن حساب قوة مصادر النيران ومداها، ولم تعد الأسلحة التى يحوزها العدو تتوقف على عدد الصواريخ والطائرات ولكنها أصبحت تعتمد أيضاً على مصادر قوته الإعلامية والوسائل والرسائل التى يمكن أن يستخدمها.

الإعلام كأداة عسكرية:

لقد دخل الإعلام ساحة المعارك بشكل صريح فى المناورات العسكرية، والتى كانت تجرى فى أحسن حالاتها بين فريقين ينفذان سلسلة من الحركات والمناورات بهدف وضع جميع السياسات والتكتيكات والأسلحة التى تخاض بها المعارك تحت المحك واختبار نجاحها فى ساحة المعركة، وهو الأسلوب الذى كان ناجحاً إلى فترة قريبة، أما اليوم، فقد شهدت المناورات العسكرية، وبخاصة بعد حرب العراق، تطوراً تمثل فى أنه، وبدلاً من عدو واحد يتعين مواجهته، فقد برز فى المناورات فريق ثالث يمثل المدنيين ووسائل الإعلام والرأى العام الدولى، وأصبح التخطيط فى المناورات العسكرية لا يقتصر، كما فى الماضى، على سيناريوهات المناورات وأهداف كل فريق ولكنه يتضمن أيضاً الخطط المرتبطة بالوسائل الدعائية التى سيعتمدها كل منهم.

فهذا الفريق الثالث والذى يضم الإعلام، تحول من متفرج، إلى حكم، يلعب دوراً أساسياً فى تحديد نتيجة الحرب، بحيث يشكل انقلاب أحد فصائل هذا الفريق على أى من القوى العسكرية تحدياً كبيراً لن تجدى معه القدرة العسكرية فقط، ويقوم كل شخص فى الفريق الإعلامى بتحديد أهدافه الخاصة ورؤيته الذاتية للحرب، محاولاً تبنى القناعات المحتملة لوسائل الإعلام المحابية أو المعادية للفرق المشاركة فى المعارك، وعند التقييم تستخلص الفرق دروس التحرك على أرض المناورات، وكيف جاءت ردة فعل العدو ثم تجاوب وسائل الإعلام مع ذلك، وقد

يصل التقييم فى بعض المراحل إلى أن العملية العسكرية ليست أكثر أهمية من العوامل غير العسكرية مثل الرأى العام الدولى والتصورات الرائجة فى وسائل الإعلام، ومن جهتها أصبحت الأكاديميات العسكرية فى الدول المتقدمة، خاصة فى الولايات المتحدة، تركز على فهم الخطط الإعلامية ونوعياتها وأدواتها، وكيفية التعامل مع وسائل الإعلام المختلفة باللغة الأصلية التى تعمل بها، ودشنت الولايات المتحدة مبادرة تهدف إلى تعليم اللغات الصعبة مثل العربية والأوردية والسواحلية وغيرها، بهدف إخراج جيل من السياسيين والقادة العسكريين يستطيعون التعامل باحتراف بهذه اللغات، كما عملت المؤسسات العسكرية على تعزيز الوعى الثقافى بالعدو لما كان سائداً فى السابق، بعد أن أصبحت أهمية فهم ثقافة العدو، وخططه الإعلامية عاملاً حاسماً فى تحديد المحصلة النهائية للحرب.

وهو ما يؤكد أن الساحة الإعلامية لا تقل أهمية عن مناورات الجيوش العسكرية، بل يمكن القول أن المناورات التى شهدها الخليج العربى كان هدفها إعلامياً فى المقام الأول، ففى أقل من شهرين أجريت ثلاث مناورات عسكرية ضخمة نفذ الجيش الإيرانى مناورتين ترافقت إحداهما مع وصول حاملة الطائرات الأمريكية "جون سى ستينيس" يوم ٢٠ فبراير إلى الخليج، وصاحبها كم كبير من المواجهات الإعلامية، حيث أعلنت إيران أن مناوراتها تستهدف تأكيد استعدادها للدفاع عن نفسها، خاصة بعد تجربة نظام صواريخ روسى مضاد للطائرات تسلمته قبل شهر، بينما جاءت التصريحات الأمريكية لتشير إلى أن إجراء إيران مناوراتها فى مضيق "هرمز" مصدر قلق متنامى لأنه شريان اقتصادى لدول المنطقة، وأنها استهدفت نشر الخوف والاستفزاز، ورغم هذا أجرت الولايات المتحدة فى مارس ٢٠٠٧ أكبر مناوراتها منذ عام ٢٠٠٣ فى المضيق نفسه، وهى المناورات التى اعترفت متحدث أمريكى بأن البرنامج النووى الإيرانى وأسر البحارة البريطانيين لعبا دوراً فى التعجيل بها.

ولم تكن المناورات الوحيدة هى تلك التى شهدها الخليج العربى، فمن هوليود انطلقت مناورة سينمائية، وتحديداً بعد عرض الفيلم الأمريكي "٣٠٠" منتصف مارس، والذى حقق فى أول أيام عرضه ٧٠ مليون دولار، والفيلم مأخوذ عن أحداث حقيقية، ويتعرض لمعركة "ثرموبولى" التى وقعت بين اليونانيين وجيوش الفرس عام ٤٨٠ ق.م، وشهدت مواجهات بين ٣٠٠ جندى إسبرطى وبين جنود الملك "كسرى" واستمرت ٣ أيام نجح خلالها الإسبرطيون فى التصدى لجنود "فارس"وحافظوا على مواقعهم، حتى وفاتهم جميعاً، ورداً على عرض الفيلم أكد المستشار الفنى للرئيس الإيرانى "جواد شمقدرى" أن الفيلم "يتماشى مع الحرب النفسية التى تشنها الولايات المتحدة ضد إيران.... وأن الفيلم يسئ إلى الحضارة الفارسية... وقدم الفرس على أنهم مخلوقات دموية.. وفقاً لمخطط سياسى أمريكى تطبقه هوليوود".

وكانت تركيا ساحة أخرى لمعركة إعلامية استهدفت ضرب ما تركز عليه إيران فى رسائلها الإعلامية من استحالة اختراق أسرارها العسكرية، وتشكيكها المستمر فى ادعاءات المخابرات الأمريكية، وجاءت هذه الخطوة بعد هروب نائب وزير دفاعها السابق على رضا أصغرى الذى تولى قيادة وحدات الحرس الثورى فى لبنان، وكان قبل سفره كبير مستشارى وزارة الدفاع للشئون الاستراتيجية والمشتريات، وكان فى مهمة فى دمشق على رأس وفد ضم خبراء من منظمة الصناعات الدفاعية الإيرانية لإجراء محادثات مع مسئولى وزارة الدفاع السورية، قبل انتقاله إلى تركيا واختفائه فيها، وقدمت وسائل الإعلام الغربية هروب أصغرى باعتباره نصراً كبيراً وأنه ملم بأسرار خطيرة حول برامج إيران النووية والحرس الثورى الذى مثل لغزاً، بل إن صحيفة "يديعوت أحرونوت" اعتبرت هروب أصغرى بأنه "يمثل أهم إنجاز استخباراتى فى المعركة المتواصلة ضد إيران خلال السنوات الـ ٢٨ الأخيرة".

وفى معالجتها الإعلامية لهذا الموقف اتهمت إيران أجهزة مخابرات غربية باختطافه، وأظهرت صوراً لزوجته وبعض بناته المقيمات فى طهران للتأكيد على أنه لم يخطط للهروب، وإلا كان اصطحبهما، كما قامت بالتهوين من المعلومات التى يمكن أن يحملها أصغرى معه خاصة بعد أن وصفته وكالة "مهر" الإيرانية شبه الرسمية بأنه موظف متقاعد فى وزارة الدفاع، وفى نفس الوقت تجاهلت وسائل الإعلام الإيرانية هروب القنصل الإيرانى العام فى دبى، إلى الغرب حيث أعطى شهادة مفصلة عن نشاط إيران فى منطقة الخليج بهدف زعزعة الأنظمة العربية فى تلك المنطقة.

كما كشفت صحيفة "ذى صنداى تايمز" البريطانية، فى ١٨ مارس أن عدداً من ضباط الحرس الثورى البارزين خطفوا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، منهم قائد الحرس فى منطقة الخليج العميد محمد سلطانى، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة وضعت لائحة بأسماء ضباط آخرين تنوى خطفهم لزعزعة استقرار القيادة العسكرية فى طهران، كما نشرت تقارير حول تهديد طهران بالانتقام من أوروبا رداً على "عملية سرية وضعتها أجهزة الاستخبارات الغربية لخطف ضباط بارزين فى الحرس الثورى"، ويبدو أن الانتقام تمثل فى احتجاز البحارة البريطانيين الخمسة عشر.

فأحدث فصول المواجهة الإعلامية ولن يكون آخرها هو احتجاز البحارة البريطانيين، خاصة بعد أن أدارت إيران هذه الأزمة بشكل إعلامى متميز أثار عدداً من الملاحظات: الأولى: حرص إيران على إظهار تعاملها الودى والإنسانى مع البحارة، عبر الصور التى تم بثها لهم، وهو ما يبعد عن الأذهان وجود ضغوط عليهم، وبعد الإفراج عنهم نفت بشكل عملى تعرض البحارة للضغوط والتهديدات حيث أذاعت عدداً من الأفلام التى تصورهم باللباس الرياضى، أو أثناء تناولهم للطعام ولعب الشطرنج وهم يبتسمون ويضحكون، كما ظهرت المرأة الوحيدة بين المعتقلين "فاى تورنى" من دون المنديل الذى غطى رأسها فى أشرطة فيديو سابقة، وعلقت وكالة الأنباء الإيرانية "فارس" على الصور بالقول "هذه الصور تظهر الظروف المثالية التى يعيشون فيها. أنهم يتسلون، ويرتاحون، ويستمتعون بالقهوة والطعام".

ثانياً: استخدام الإعلام الغربي، خاصة الأمريكي، مصطلح رهائن بدلاً من محتجزين أو أسرى وهو مصطلح له خصوصيته مع ما يحمله من دلالات مرتبطة بأزمة رهائن السفارة الأمريكية فى طهران.

ثالثاً: قامت إيران بعرض شهادات للبحارة اقروا فيها بدخولهم المياه الإقليمية مشيرين إلى أنهم يلقون معاملة حسنة، وهو ما سارعت الإدارة البريطانية بالرد عليه بقولها أن هذه الاعترافات يجب أن تقرأ بالنظر إلى الضغوط التى يتعرض لها البحارة فى الأسر، وبعد الإفراج عنهم ادعى البحارة أن هذه الاعترافات جاءت نتيجة ضغط بالحبس الانفرادى، وتهديد بالحبس ٧ سنوات والذى وصل إلى التهديد بالإعدام كما نشر بعض البحارة فى مذكراتهم فى وسائل الإعلام البريطانية بعد الإفراج عنهم، وهو ما نفته إيران وردت عليه بعض أشرطة أخرى للبحارة أثناء الأكل والاسترخاء.

رابعاً: اللافت للنظر هو التعتيم الإيرانى الإعلامى الداخلى حول البحارة البريطانيين والذى استمر لعدة أيام بعد وقوع الحادث، خاصة أن أول الصور التى تم بثها عبر التليفزيون جاءت فى قناة ناطقة باللغة العربية وهى قناة "العالم" وهو ما يعنى أنها لم تكن تستهدف الجمهور (الفارسي).

خامساً: رغم أن إيران هى من قامت ببث صور البحارة إلا أن وزير خارجيتها منو شهر متكى أكد فى تصريحات صحفية يوم ٢٦ مارس أن "تسييس المسألة ونقلها إلى الحيز الإعلامي، والحملات الإعلامية المضادة، ومثل هذه الأمور، جعلتها أكثر تعقيداً، وهو محق تماماً فى هذا، وربما كان هذا التعقيد غائباً عن ذهن من أدار عملية الاحتجاز منذ اليوم الأول.

سادساً: جاء رد الفعل البريطانى غاضباً بعد بث الصور التليفزيونية فى التليفزيون الإيرانى، حيث أعرب رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير فى ٣١ مارس عن شعوره بالصدمة لعرض الجنود عبر التلفزيون، وصفت وزيرة خارجيته هذا العرض بأنه أمر "مريع" و "دعاية صريحة"، بينما ركزت الرسائل الإعلامية البريطانية على وجود صراع فى السلطة داخل إيران.

سابعاً: جاء الإخراج الإعلامى ليميز عملية الإفراج عن البحارة بدءاً بالطريقة التى أعلن بها الرئيس أحمدى نجاد عن قراره بالإفراج عنهم فى خطاب مطول ثم نشر صور لهم أثناء لقائهم بالرئيس وهم يحملون الهدايا ويرتدون بذلات أنيقة، بينما ركز الإعلام البريطانى على إبراز عودتهم والتهديدات التى تعرضوا لها، ونقلت الصحف تصريحاتهم التى تحدثوا فيها عن تعرضهم لعصب أعينهم ووضعهم فى سجون انفرادية وتهديدهم بالمحاكمة والحبس، وهو ما رد عليه التلفزيون الرسمى الإيرانى باتهام وزارة الدفاع البريطانية "بإملاء" هذه التصريحات على البحارة خلال ما وصفه "بالعرض المسرحي".

تاسعاً: ظهر التخبط البريطانى فى المعالجة الإعلامية للأزمة واضحاً عن بدايتها إلى نهايتها، وهو ما يتضح فى إذن وزارة الدفاع للبحارة ببيع قصصهم لوسائل الإعلام، ثم التراجع عن ذلك بعد الاستياء الذى أثاره هذا القرار، حيث وصفت "ديلى تلجراف فى أحد افتتاحيتها قرار وزارة الدفاع للبحارة العائدين ببيع قصصهم لوسائل الإعلام بأنه "تصريح لإقامة سيرك إعلامي".

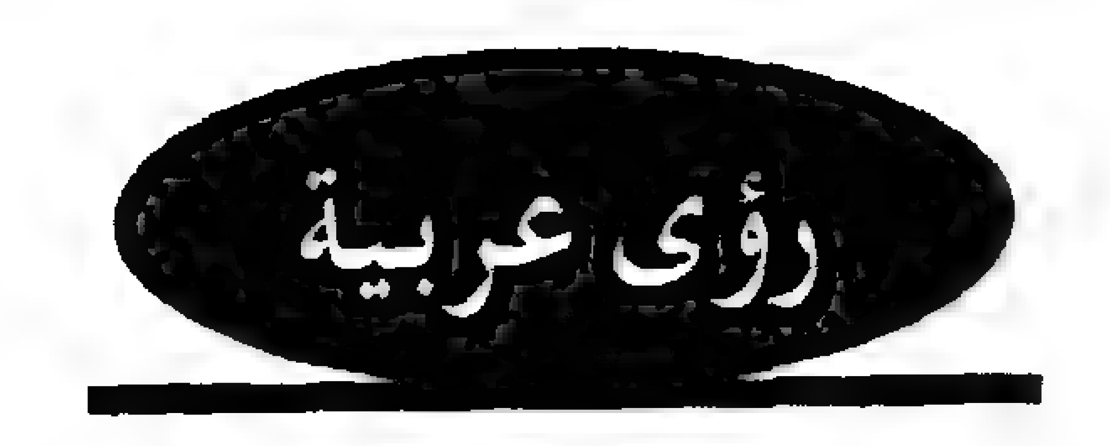
ثامناً: حظيت أزمة احتجاز البحارة باهتمام مختلف وسائل الإعلام الأمريكية، وربطتها بأزمة احتجاز الرهائن عام ١٩٧٩. وانتقدت صحف أمريكية السياسة البريطانية التى وصفتها بالناعمة تجاه إيران، واستضافت بعض الشبكات الأمريكية عدداً من الرهائن الأمريكيين الذى احتجزوا فى طهران للتعليق على طريقة أخذ الاعترافات من خلال خبرتهم الشخصية. بينما قالت صحيفة نيويورك تايمز، إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال أزمة احتجاز البحارة البريطانيين قد بعثت برسالة هامة، مضمونها أن إيران ستواجه التحدى بالتحدى، وأنها سوف تتعامل مع المواقف المرنة بسياسة براجماتية، ودعت الولايات المتحدة إلى إتباع الدبلوماسية بدلاً من البحث عن دلائل نجاح سياسة العزلة التى تتبعها ضد إيران.

من جهة أخرى وفيما يتعلق بمحاولات الاختراق الإعلامى فقد بذلت طهران جهوداً كثيفة لمنع وصول بث القنوات الفضائية الخارجية إلى الجمهور الإيرانى بعد ما نشر عن زيادة عدد محطات التشويش من ٥٠ إلى ٣٠٠ محطة خلال عامى ٢٠٠٦، و ٢٠٠٧ ووضع الخطط لمحاربة صحون التقاط البث التلفزيونى عبر الأقمار الصناعية والتى انتشرت رغم عدم قانونية امتلاكها، يتزامن ذلك مع توسيع إيران البث التلفزيون الإيرانى الفضائى الخارجي، وتدعيم قناة "العالم" الناطقة بالعربية، وفرض مزيد من القيود على استخدام شبكة الإنترنت، وذلك لمواجهة خطط الإدارة الأمريكية لزيادة البث التلفزيونى والإذاعى باللغة الفارسية.

والواقع أن كل هذه المعارك الإعلامية وغيرها، ما هى إلا تنويعات على لحن واحد، هو البرنامج النووى الإيرانى، وما يعنيه من نفوذ وسطوة لإيران، خاصة أن الطرفين الرئيسيين فى هذه القضية يراهنان على الوقت، فأمريكا من جهتها تعتبر أن الزمن فى صالحها حيث تقول تقديراتها إن إيران ستماثل تهديداً نووياً بحلول عام ٢٠١٠، وهو ما يترك للولايات المتحدة عدة سنوات لتحقيق إجماع دولى خلف العقوبات والضغط الدبلوماسى، وحول الخيارات العسكرية فى حال فشلت الجهود الدبلوماسية، أما إيران فترى أن الوقت فى صالحها بما يمكنها من إعلان نفسها قوة نووية، وفرض الأمر الواقع.

وخلاصة القول، أن دخول الإعلام كلاعب رئيسى فى الصراعات الحالية أصبح واقعاً خاصة أن إيران استطاعت أن تدير أزمة الرهائن بكفاءة إعلامية، وهو ما تحتاجه بشدة فى إدارتها لأزمة برنامجها النووى، وفى مواجهة الغزو الإعلامى الذى يطرق أبوابها، وكذا مواجهة هوليود وما تقدمه من أعمال تخدم التوجهات الإعلامية الأمريكية.





التوجه الإيرانى نحو الدول العربية: دلالات واحتمالات

■ سامح همام
باحث فى العلوم السياسية

أثارت جولة الرئيس الإيراني احمدي نجاد الأخيرة في بعض دول الخليج والتصريحات التي أدلى بها تجاه هذه الدول بالإضافة إلى التوجه الايجابي نحو إعادة العلاقات الإيرانية مع مصر تساؤلات عديدة حول توجهات جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية التي بدأت في التغير منذ وقت ليس بالقصير ويمكن القول أن الحوار العربي الإيراني قد بدأت مؤشراته عام ١٩٩٥ وذلك بالمؤتمر الأول المنعقد بطهران عن العلاقات العربية - الإيرانية؛ حيث كان الواقع في الداخل الإيراني يتغير، ومن خارجها كانت هناك تغيرات أيضا منها حرب الخليج التي كانت تضع أوزارها إلي جانب عوامل أخرى.

وكان الرئيس السابق خاتمي قد أعطي للتنمية السياسية الأهمية الكبرى واهتم بمسألة قبول الآخر واحترامه من خلال الحوار وكانت الفكرة أن تسمع وجهة النظر العربية ووجهة النظر الإيرانية، وقد أراد خاتمي الانفتاح علي العالم العربي، ولكن في نفس الوقت كانت المخاطر تتعاظم علي إيران والعرب؛ فكان الحصار علي العراق واندلاع الانتفاضة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من حرب تحت مسمى الحرب على الإرهاب والتي طالت أفغانستان والعراق وبدأت بعدها إيران تفعيل برنامجها النووي الطموح.

ولقد اتخذت إيران عددا من الخطوات في سبيل رأب جدار الشك بينها وبين الدول العربية الفاعلة أهمها:

× أعلن الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد أن بلاده على استعداد لإعادة علاقات دبلوماسية كاملة مع مصر وفتح سفارتها في القاهرة في الحال إذا وافقت الحكومة المصرية على ذلك، وأضاف احمدي نجاد كما نقلت عنه وكالة أنباء فارس أن الشعبين المصري والإيراني صديقان، وإعلاننا حول فتح سفارة لنا في القاهرة يظهر مدى حسن نية إيران وقد استتبع هذا رد فعل مصري مبشر؛ حيث أكد وزير الخارجية المصري احمد أبو الغيط أن القاهرة تنظر للتصريحات الإيرانية بشكل ايجابي، موضحا انه سيبحث موضوع استئناف العلاقات عند لقائه بنظيره الإيراني .

× قيام الرئيس الإيراني بجولة خليجية بدأها بدولة الإمارات العربية المتحدة وهي الزيارة الأولى لزعيم إيراني منذ قيام دولة الإمارات. وحظي الرئيس احمدي نجاد باستقبال حافل في العواصم الخليجية ومنها أبو ظبي، حيث استقبله الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، ونائبه الشيخ محمد بن راشد المكتوم وولي عهد ابوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان والوزراء وكبار رجال الدولة. وقد حمل الرئيس الإيراني، جدول أعمال حافل سواء فيما يتصل بالعلاقات السياسية والأمنية الثنائية، بما فيها النزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الإماراتية الثلاث، التي تحتلها إيران ومرورا بالعلاقات الاقتصادية الثنائية حيث تعد الإمارات اكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة بتبادل تجاري سنوي يصل إلى ١٠ مليارات دولار، ووصولا إلى الأوضاع الإقليمية التي تشمل الوضع في العراق وامن منطقة الخليج والهواجس الخليجية من الملف النووي الإيراني

× وفي خطوة أخرى أعلن نجاد انه بإمكان وفد من دول الخليج زيارة بعض المنشآت الإيرانية النووية في رسالة تحمل الطمأنينة للشعوب الخليجية التي تراودها الشكوك بخصوص هذا البرنامج، والذي يدفع بدورة لمزيد من التوتر على مستوى العلاقات الثنائية الخليجية الإيرانية، وربما إقناعا لتلك الدول بسلمية البرنامج النووي الإيراني أو على أسوأ الظروف عدم توجيهه نحو الدول الخليجية المجاورة

× كما كان مؤتمر شرم الشيخ بخصوص العراق علامة فارقة أخرى في الرغبة الإيرانية بالتقارب مع الدول العربية، ومن ذلك مستوى التمثيل العالي لإيران بالمؤتمر متمثل في وزير خارجيتها منوشهر متكي وتأييد حكومة المالكي رغبة في استقرار الأوضاع في العراق رغم أن هذا المنحى يؤيد وجهة النظر الأمريكية ومستوى التنسيق الذي ظهر بين طهران والقاهرة أثناء انعقاد المؤتمر.

كل هذه الإرهاصات تؤكد أن هناك سعي بخطى حثيثة من قبل إيران؛ لتحسين العلاقات مع الدول العربية وذلك في ظل ظروف فارقة تمر بها إيران في العقد الأخير ذادت حدتها في الشهور الأخيرة.

دوافع إيران للتقارب مع العرب:

إن الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بإيران، والضغوط التي تعرضت لها تدفع نحو مزيد من التقارب ومحاولة رأب الصدع العربي الإيراني ومنها أن الولايات المتحدة تريد مواصلة مساعيها لفرض عقوبات على إيران بالرغم من فشل الإجراءات المطبقة حاليا في إقناع طهران بوقف نشاطاتها النووية الحساسة وهي في سبيل ذلك تسعى لعمل تحالف من الدول الفاعلة عالميا من اجل تنفيذ مثل هذه العقوبات بدقة متناهية لتؤتي ثمارها، ومن اجل هذا الغرض كانت جولة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الشرق أوسطية، والتي شملت أربع دول سعيا إلى حشد الدعم للعراق لدى الدول المجاورة وزيادة الضغط على إيران كما أكد ذلك عددا من المسئولين الأمريكيين.

في هذا السياق أيضا تدرك مصر وإيران كذلك دول الخليج أن المستقبل المأمول للعراق -والذي يترتب عليه استقرار تلك الدول- يفرض تعاوناً مصرياً إيرانيا خليجياً ,وأن صياغة نظام أمن إقليمي جديد لا يمكن أن يتم دون تفاهم مصري إيراني خليجي ,وأن الأوضاع الأمنية في الخليج وبالذات النظام الأمني الجديد في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق سوف تكون على حساب الجميع وبالذات مصر وإيران ودول الخليج العربية.

أن ثمة فكراً إقليمياً جديداً يتخلق في المنطقة تدرك من خلاله الأطراف الفاعلة انه لا يمكن لدولة واحدة وان تقوم بدور أحادي دون التنسيق مع الفاعلين الآخرين داخل وخارج الإقليم.

كذلك فإنه لا يمكن إغفال الجانب الاقتصادي في محاولات التقارب بين إيران وعدد من الدول العربية بالرغم من مشكلة الجزر الثلاثة بين إيران والإمارات العربية المتحدة نجد أن هناك تبادل اقتصادي ضخم بين البلدين بلغ ١٠ بليون دولار، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران تنظر إلى العلاقات الاقتصادية، التي تربطها بالإمارات باعتبارها الرئة الاقتصادية، التي يمكن أن تتنفس منها في حال ازدادت الضغوط التجارية والمالية، التي تتعرض لها من الدول الغربية بسبب طموحاتها النووية.

العلاقات الإيرانية العربية الفرص والمخاطر

ونحن في صدد تحليل فرص تنمية العلاقات العربية - الإيرانية، ومخاطرها فقد سبق القول أن هناك ثمة مسببات كثيرة للتقارب الإيراني العربي هذا بالإضافة إلى أن هناك علاقة طردية بين الصلف الإسرائيلي والقمع وتحسن العلاقات العربية الإيرانية، وذلك لدعم إيران للدول العربية خاصة دول المواجهة مع إسرائيل وأيضا شعور إيران والعرب أنهم أصبحوا في سلة واحدة بعد الأحداث التي تواترت على المنطقة في العقد الأخير، ويمكن تناول فرص التقارب بين إيران والعرب على مستويين.

المستوى الأول: ويتعلق بدول الخليج فعند تحليل تصريحات المسئولين الخليجيين يتبين أن هناك حالة من القلق لدى دول الخليج من الطموحات النووية لإيران، ورغم هذا فإن الدول الخليجية ، كغيرها من الدول العربية، لا تمتلك أدوات أو وسائل إزالة هذا القلق، ولهذا فهي تحاول تهدئة الأزمة وعدم التصعيد مع إيران، لأنه ليس من مصلحتها أن تتصاعد الأمور بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى؛ حيث تدرك هذه الدول أن أي مواجهة إيرانية - أمريكية سوف تدور على أرضها وبالتالي ستكون هي الخاسر الأول.

النقطة المهمة هنا هي أن وصول إيران إلى مستوى أعلى من التقنية النووية في المستقبل سوف يفرض على دول الخليج خيار التهدئة مع إيران، بل قد يجعل إيران، قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينها وبين بعض الدول الخليجية مثل قضية الجزر الثلاث، فليس من المتصور أن يبقى الخطاب الإيراني والإماراتي حول الجزر بنفس الشكل الذي كان عليه قبل نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم خاصة بعد التصريحات الأخيرة لمدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي أكد أن إيران يمكنها تصنيع سلاح نووي في مدى يمتد من ٣-٨ سنوات.

بالإضافة إلى ذلك هناك جدلية محيرة متعلقة بالعلاقة المتميزة بين الولايات المتحدة ودول الخليج من ناحية، ومحاولة التقارب الإيراني الخليجي من ناحية أخرى ويتجلى هذا من خلال عدد من النقاط.

× في حالة السعي الإيراني نحو إقامة علاقات متميزة بينها ودول الخليج فإن العلاقات الأمريكية الخليجية سوف تتأثر وهو ما يجعل الولايات المتحدة تضغط في سبيل الاحتفاظ بالوضع القائم في العلاقات الخليجية الإيرانية دون تقدم.

× في حالة استمرار إيران في تحدي الدول الغربية والتصميم على الاستمرار في برنامجها النووي والحصول على التقنية النووية التي تمكنها من إنتاج سلاح نووي فإن المخاوف الخليجية ستتزايد وهو ما يدفعها لتقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة لتوفير مظلة حمائية من السلاح النووي الإيراني وفي نفس الوقت فإنه في حالة سعي الولايات المتحدة لضرب المنشآت النووية الإيرانية لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي سوف يؤدي هذا إلى رد إيراني يلحق الدول الخليجية من خلال ضرب القوات الأمريكية الموجودة في القواعد الخليجية والنقاط السابقة تضع إيران ما بين رفض إجبار إيران على التخلي عن خيارها النووي بالقوة ورفضها أيضا امتلاك إيران

لهذا الخيار وهو ما يضع مفارقة شديدة التعقيد في جدلية العلاقة بين دول الخليج وإيران على المستوى السياسي والاستراتيجي ودون النظر إلى مستوى العلاقات التجارية بين الطرفين.

المستوى الثاني: ويتعلق بمستجدات العلاقة بين مصر وإيران وعند تحليل هذه المستجدات نجد أن الموقف الرسمي لمصر والرافض للقوة النووية الإيرانية ينبع من عدة اعتبارات لعل أهمها أن إيران النووية ستزيد من ضعف المكانة السياسية لمصر في العالم الإسلامي، كما أنه يضع القيادة السياسية في مصر في موقف حرج أمام الرأي العام الداخلي الذي أصبح يرى في إيران، كغيره من الشعوب العربية، أنها القوة الوحيدة القادرة على الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

وتسعى الدبلوماسية المصرية إلى استثمار الضغوط المفروضة على إيران من أجل تطبيق فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ولكن دون المساس عسكريا بإيران.

وتبدو الأزمة التي وقعت فيها مصر بعد التطورات الأخيرة في الملف النووي الإيراني في عاملين:

أولهما: أن تبني مصر لموقف معارض لإيران ومؤيد للسياسة الأمريكية تجاه إيران لم يمنع إيران مواصلة التقدم في التقنية النووية التي تسعى إليها، ورغم موقف مصر المؤيد للولايات المتحدة إلا أن الأخيرة لم تقدر ذلك واتجهت، وفقًا لمصالحها، إلى محاولة التنسيق مع إيران من خلال الحوار الإيراني – الأمريكي حول العراق والذي يبدو أنه لن يكون مقتصرًا على الملف العراقي ولكنه سيشمل ملفات أخرى على رأسها الملف النووي الإيراني، ولهذا يبدو أن مصر، ومعها أطراف عربية أخرى على رأسها السعودية، هي الخاسر الأكبر من هذا الحوار.

ثانيهما: أن مسألة عودة العلاقات بين مصر وإيران -رغم وجاهتها ورغبة البلدين فيها- تبدو أكثر صعوبة لمصر في هذا التوقيت، فمن الواضح أن إيران في اللحظة الراهنة لا تحتاج لمصر بقدر احتياج مصر لإيران. فإذا كان احتياج إيران لمصر يكمن في حصول إيران على اعتراف مصري بدور إقليمي لإيران في المنطقة، فإن مصر تحتاج لإيران في عدة أمور من أهمها التنسيق لدور مصري مناسب في العراق، خاصة بعد أن أصبحت إيران طرفًا مهمًا في المعادلات الإقليمية في المنطقة: حيث أصبحت إيران تمتلك العديد من الأوراق المهمة على رأسها ورقة العراق، فالدور الإيراني داخل العراق لا يخفى على أحد، وبالتالي لا يمكن لأي دولة في المنطقة أن تمارس دورًا ما في العراق بدون التنسيق مع إيران.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ -٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر